

شرح
شذویر الذهب
فی معرفة کلام العرب

للإمام جمال الدین أبی محمد عبد الله بن یوسف

المعروف بابن هشام النحوي

« ٧٠٨ - ٧٦١ هـ »

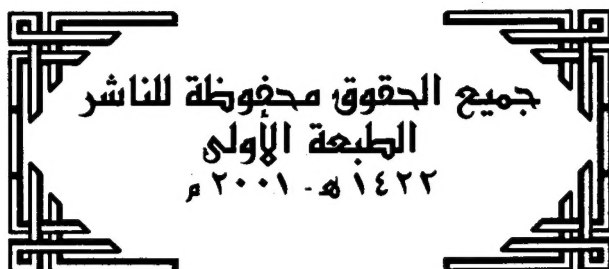
طبعة جديدة صححة و منقحة

اعتنى بها

محمد أبو فخیل عاكشور

دار الخیراء للدراسات والبحوث

بيروت - لبنان



DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI

Publishing & Distributing

دار إحياء التراث العربي

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان .. شارع دكاش - هاتف: ٢٧٢٦٥٢ - ٢٧٢٦٥٥ - ٢٧٢٧٨٢ - ٢٧٢٧٨٣ فاكس: ٨٥٠٧١٧ - ٨٥٠٦٢٣ ص.ب: ٧٩٥٧/١١

Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel. 272652 - 272655 - 272782 - 272783 Fax: 850717 - 850623 P.O.Box; 7957/11

شرح
شذویر الذهب
فی معرفة کلام العرب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلوات وأزكى التحيات على نبينا محمد المصطفى الأمين وحبيب إله العالمين وعلى آله الميامين الطاهرين وصحبه المتقين العارفين.

وبعد:

فبين يديك أخي القارئ العزيز كتاب: «شدور الذهب في معرفة كلام العرب» مع شرحه، هذا الكتاب الذي استجلب مآثر النحاة، واهتمام رجيل كبير من أعلام الإسلام المتقدمين والمتأخرين، فتوجهة الحفاظ وأئمة النحو والأدب والمعرفة إلى دراسة هذا السفر وتفصيل مضامينه وحل رموزه.

واعتنى العلماء وبعض المجاميع العلمية بتدريس هذا الكتاب لأهميته وسعة مطالبه، مع كتابه الأول «قطر الندى وبل الصدى».

وتعتبر هذه الكتب وأمثالها الأساس لفهم المضامين والنصوص العربية، وكجوهر لوضع قواعد اللغة العربية التي يحتاجها العلماء والمفكرون والمفسرون وغيرهم من أئمة الحديث. فعلى علماء المستقبل وشباب الغد الاستفادة من هذه الكت لتقوية لغتهم الأم أو الأساس، والتي باتت في هذه الأيام ضعيفة لما دخل عليها من اللغات الأخرى ولما اكتسبه أبنائنا من هجرتهم إلى بلاد الأفرنج وإتيانهم بلغات مختلفى إضافة إلى الثقافة الغربية المنحطة التي رافقتهم إلى بلاد الإسلام، فاصبحوا يتغنون بها كبديل لثقافة الإسلام المحمدي الأصيل.

نسأل الله أن يدبّ في شباب وعلماء المستقبل الوعي والشجاعة والعفة للدفاع عن

الإسلام وثقافته الصحيحة ولغته الأصلية التي هي ركيزة المثقفين والعلماء العاملين.

صاحب هذا الكتاب هو: الشيخ الإمام العالم العلامة العامل الجامع لأشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره، صدر المحققين وبركة المسلمين، جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. صاحب التصانيف الكثيرة والمتنوعة في النحو والأدب والاعراب والألغاز والقراءات وغير ذلك مما اشتهر وذاع في البلاد الإسلامية وغيرها.

قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه.

وقد تخرج على يديه الكثير من النحاة والعلماء حتى أصبحوا مشهورين معروفين في تدريس النحو في المجامع العلمية في مختلف البلاد.

وكان المترجم له رحمه الله مع ذلك يتصف بالتواضع والبر والتحنن للفقراء، كان رقيق القلب شديد السُفقة على الآخرين، واسع الصدر يقبل النقاش العلمي ويستجيب للاشكالات الموجهة إليه كعادة العلماء الأبرار والمفكرين الأخيار.

نفعنا الله بهذا السفر الجليل لفهم كتاب الله العزيز وحديث النبي الكريم محمد بن عبد الله ﷺ وأحاديث أهل بيته وصحابته الميامين، والتابعين وتابعي التابعين والحمد لله رب العالمين.

لجنة التحقيق في دار إحياء التراث

«ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: «ابن هشام أنحى من سيويه».

«إن ابن هشام على علمٍ جَمٍّ يَشْهَدُ بِعُلُوِّ قدره في صناعة النحو»

«وكان يَنُحُو في طريقته مَنَحَاةُ أهل المَوْصِلِ الذين أَقْتَفَوْا أَثَرُ»

«ابن جِنِّي واتبعوا مُضْطَلَحَ تعليمه؛ فَأَتَى من ذلك بشيء عجيب»

«دالٌّ على قوَّة ملكته وإِطلاعه».

«ابن خلدون»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، العامل، الجامع لأشتات الفضائل، وحيد دهره، وفريد عصره، صدر المحققين، وبركة المسلمين، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري. تعمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنته.

أول ما أقول: إني أحمد الله العليّ الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، ثم أنبئ ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وقُدوة للعاملين، محمد النبي الأمي، والرّسول العربي، وعلى آله الهادين، وصحبه الرافعين لقواعد الدين.

وبعد، فهذا كتاب شرّحت به مختصر المسمى بـ«شذور الذهب»، في معرفة كلام العرب، تمّمت به شواهد، وجمعت به شوارده، ومكنت من اقتناص أوامره رائدة، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لفّ المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يُزيل استغرابه، وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصّدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب.

والله تعالى أسأل أن ينفعني وإياكم بذلك؛ إنه قريب مجيب، وما توفيقني إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

الكلمة وأقسامها

تعريف الكلمة

قلت: الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

وأقول: فِي الْكَلِمَةِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

أما لغاتها فَكَلِمَةٌ، عَلَى وَزْنِ نَبَقَةٍ، وَهِيَ الْفُضْحَى وَلُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَبِهَا جَاءَ التَّنْزِيلُ وَجَمَعَهَا كَلِمٌ كَنَبَقٍ، وَكَلِمَةٌ، عَلَى وَزْنِ سِدْرَةٍ، وَكَلِمَةٌ عَلَى وَزْنِ تَمْرَةٍ، وَهُمَا لُغَتَا تَمِيمٍ، وَجَمَعَ الْأَوَّلَى كَلِمٌ كَسِدْرٍ، وَالثَّانِيَةَ كَلِمٌ كَتَمِيرٍ.

وكذلك كل ما كان عَلَى وَزْنِ فَعِلٍ - نحو: كَبِدٌ وَكَتِفٌ -؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ اللُّغَاتُ الثَّلَاثُ، فَإِنْ كَانَ الْوَسْطُ حَرْفَ حَلْقٍ جَازَ فِيهِ لُغَةُ رَابِعَةٍ، وَهِيَ إِتْبَاعُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي فِي الْكَسْرِ، نَحْوُ: فِخْذٍ وَشِهْدٍ.

وأما معنيها فأحدهما اصطلاحِيٌّ، وَهُوَ مَا ذَكَرْتُ.

وَالْمَرَادُ بِالْقَوْلِ: اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى، كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ، بِخِلَافِ الْخَطِّ مَثَلًا فَإِنَّهُ وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى لَكِنَّهُ لَيْسَ بِلَفْظٍ، وَبِخِلَافِ الْمُهْمَلِّ - نحو: دَيْزٍ: مَقْلُوبٌ زَيْدٍ - فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَفْظًا لَكِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى، فَلَا يُسَمَّى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَنَحْوِهِ قَوْلًا.

وَالْمَرَادُ بِالْمُفْرَدِ: مَا لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ، كَمَا مَثَّلْنَا مِنْ قَوْلِنَا رَجُلٍ وَفَرَسٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَجْزَاءَ كُلِّ مِنْهُمَا - وَهِيَ حُرُوفُ الثَّلَاثَةِ - إِذَا انفردَ شَيْءٌ مِنْهَا لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ جُمْلَتُهُ، بِخِلَافِ قَوْلِنَا: «غَلَامٌ زَيْدٌ» فَإِنَّهُ مُرَكَّبٌ، لِأَنَّهُ كَلَامٌ مِنْ جُزْئِهِ - وَهُمَا غَلَامٌ، وَزَيْدٌ - دَالٌّ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ جُمْلَةُ «غَلَامٌ زَيْدٌ».

وَالْمَعْنَى الثَّانِي لُغَوِيٌّ، وَهُوَ الْجُمْلُ الْمَفِيدَةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٠] إِشَارَةً إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ: ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾.

* * *

و «كَلَّا» فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهٍ: حَرْفِ رَدْعٍ وَرَجْرٍ، وَبِمَعْنَى حَقًّا، وَبِمَعْنَى

إي: فالأول كما في هذه الآية، أي: أنته عن هذه المقالة، فلا سبيل إلى الرجوع، والثاني نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾ [العلق: الآية ٦] أي حَقًّا؛ إذ لم يتقدم على ذلك ما يُزَجِّرُ عنه، كذا قال قوم، وقد اعترض على ذلك بأن حَقًّا تُفْتَحُ «أَنَّ» بعدها، وكذلك أَلَا التي بمعناها، فكذا ينبغي في «كَلَّا»، والأوَّلَى أن تُفَسَّرَ «كَلَّا» في الآية بمعنى «أَلَا» التي يُسْتَفْتَحُ بها الكلام، وتلك تكسر بعدها «إِنَّ»، نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: الآية ٦٢]، والثالث قبل الْقَسَمِ، نحو: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: الآية ٣٢] معناه إي والقمر، كذا قال النَّضْرُ بن شَمِيل، وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع، تكون بمعنى أَلَا^(٤)^(٥).

و «إِنَّ» حرف تأكيد يَنْصَبُ الاسمَ بالاتفاق، ويرفع الخَبَرَ خلافاً للكوفيين، والضميرُ اسمُها، وهو راجع إلى المقالة، و «كَلِمَةً» خبرها، و «هُوَ قَائِلُهَا» جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفة للكلمة، وكذا شأنُ الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف فهي أحوال، كـ «جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ».

* * *

أقسام الكلمة

ثم قلت: وهي اسم، وفعل، وحرف.

وأقول: الكلمة جنسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك مَنْ يُعْتَدُّ بقوله.

قالوا: ودليل الحَضَرِ أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات؛ فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف. وأن الكلمة إن دَلَّتْ على معنى في غيرها فهي: الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دَلَّتْ على زمان مُحْصَلٌ فهي: الفعل، وإلا فهي الاسم.

قال ابن الحَبَّاز: ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار في الثلاثة عَقْلِيٌّ، والأمور العقلية، لا تختلف باختلاف اللغات، انتهى.

ولكلٍّ من هذه الثلاثة مَعْنَى في الاصطلاح، وَمَعْنَى في اللغة:

الاسم اصطلاحاً ولغة

فالاسم في الاصطلاح: ما دل على مَعْنَى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة سِمَةُ الشيء: أي عَلامته، وهو بهذا الاعتبار يَشْمَل الكلماتِ الثلاث؛ فإن كلاً منها علامة على معناه.

الفعل اصطلاحاً ولغة

والفعل في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة نَفْسُ الحدثِ الذي يُحْدِثُه الفاعل: من قيام، أو قعود، أو نحوهما.

الحرف اصطلاحاً ولغة

والحرف في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في غيره، وفي اللغة: طَرَفُ الشيء، كَحَرْفِ الجبل، وفي التنزيل: ﴿وَيَنْ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: الآية ١١] الآية: أي عَلَى طَرَفٍ وجَانِبٍ من الدين، أي لا يدخل فيه عَلَى ثَبَاتٍ وتمكن؛ فهو إن أصابه خير - من صَحَّةٍ وكثرة مال ونحوهما - اطمأن به، وإن أصابته فتنة - أي سر، من مرض أو فقر أو نحوهما - انْقَلَبَ عَلَى وجهه عنه.



والواو عاطفة و «مِنْ» جارة معناها التبعيض، و «النَّاسِ» مجرور بها، واللام فيه لتعريف الجنس، و «مَنْ» مبتدأ تَقَدَّمَ خَبَرُهُ في الجار والمجرور، و «يَعْبُدُ» فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم، والفاعل مستتر عائد على «مَنْ» اعتباراً لفظها، و «اللَّهِ» نَصْبٌ بالفعل، والجملة صِلَةٌ لِمَنْ إن قُدِّرَتْ مَنْ معرفة بمعنى الذي، وصِفَةٌ إن قُدِّرَتْ نكرة بمعنى ناسٍ، وعلى الأول فلا موضع لها، وكذا كل جملة وَقَعَتْ صِلَةٌ، وعلى الثاني موضعها رَفْعٌ، وكذا كل صفة فإنها تتبع موصوفها، و «على حَرْفٍ» جار ومجرور في موضع نصب على الحال: أي مُتَطَرِّفًا مُسْتَوْفِرًا «فَإِنْ» الفاء عاطفة، وإن: حرفُ شَرْطٍ «أصابه» فعل ماضٍ في موضع جزم لأنه فعل الشرط، والهاء مفعول، و «خَيْرٌ» فاعل، و «اِطْمَأَنَّ» فعل ماضٍ، والفاعل مستتر، و «به» ومجرور متعلق باطمئنانً، وقِسْ على هذا

بقية الآية.

وفيها قراءة غريبة، وهي: (خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ) بخفض «الآخرة» وتوجيهها أن «خَسِرَ» ليس فعلاً مبنياً على الفتح، بل هو وصفٌ مُعَرَّبٌ بمنزلة فِهْمٍ وَقَطْنٍ، وهو منصوب على الحال، ونظيره قراءة الأعرج: (خَاسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ) إلا أن هذا اسمٌ فاعل فلا يلتبس بالفعل، وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به.

* * *

الاسم وعلاماته

ثم قلت: فلاسم: ما يَقْبَلُ أَلْ، أو النِّدَاء، أو الإِسْنَادُ إليه.

من علامات الاسم قبول «أل»

وأقول: ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قَسِيمِيهِ؛ إحداها: «أل» وهذه العبارة أولى من عبارة مَنْ يقول الألف واللام لأنه لا يقال في «هل» الهاء واللام، ولا في «بل» الباء واللام، وذلك كَالرَّجُلِ وَالْكِتَابِ وَالذَّارِ، وقول أبي الطيب: [البسيط]

١ - الْحَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالْبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ

فهذه الكلمات السبع أسماء؛ لدخول «أل» عليها.

* * *

فإن قلت: فكيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق: [البسيط]

٢ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثُّرَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

قلت: ذلك ضرورة قبيحة، حتى قال الجرجاني ما معناه: إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع، أي أنه لا يُقَاسُ عليه، و«أل» في ذلك اسم موصول بمعنى الذي.

١ - هذا البيت لأبي الطيب أحمد بن الحسين.

٢ - هذا البيت للفرزدق.

من علامات الاسم: النداء

الثانية: النداء نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: الآية ٦٤] ﴿يَنُوحُ أَهِيْطُ﴾ [هُود: الآية ٤٨] ﴿يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هُود: الآية ٨١] ﴿يَهُودُ مَا جِئْنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هُود: الآية ٥٣] ﴿يَصْلِحْ أَتَيْنَا﴾ [الأعراف: الآية ٧٧] ﴿يَشْعَبُ أَصْلَوْنَكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هُود: الآية ٨٧] فكل من هذه الألفاظ التي دخلت عليها «يا» اسم، وهكذا كل مُنَادَى.

فإن قلت: فما تصنع في قراءة الكسائي ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ فإنه يقف على (ألا يا) ويبتدىء باسجدوا، بالأمر، وقوله تعالى: ﴿يَلِكُنَّا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: الآية ٢٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «يا رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ فدخل حرف النداء فيهنَّ على ما ليس باسم؟

قلت: اختلف في ذلك ونحوه على مذهبين؛ أحدهما: أن المنادى محذوف، أي يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نُردُّ، ويا قوم رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، والثاني أن «يا» فيهن للتنبيه، لا للنداء.

* * *

من علامات الاسم الإسناد إليه

الثالثة: الإسنادُ إليه، وهو: أن يُسندَ إليه ما تَتِمُّ به الفائدة، سواء كَانَ الْمُسْنَدُ فِعْلاً أو اسماً أو جملة؛ فالفعل كـ«قَامَ زَيْدٌ» فقام: فعلٌ مسند، وزيد: اسم مُسْنَدٌ إليه، والاسم نحو: «زَيْدٌ أَخوكَ» فالأخ: مُسْنَدٌ، وزيد: اسم مسند إليه، والجملة نحو: «أنا قمت» فقام: فعل مسند إلى التاء، وقام والتاء جملة مُسْنَدَةٌ إلى أنا.

فإن قلت: فما تصنع في إسنادهم «خَيْرٌ» إلى «تَسْمَعُ» في قولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيِّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» مع أن «تَسْمَعُ» فعلٌ بالاتفاق؟

قلت: «تسمع» على إضمار «أن» والمعنى أن تَسْمَعُ، والذي حَسَنَ حذف «أن» الأولى ثبوت «أن» الثانية، وقد روي «أن تَسْمَعُ» بثبوت «أن» على الأصل، و«أن» والفعل في تأويل مُضَدَّرٍ، أي سَمَاعَكَ؛ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم.

* * *

وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم، وبها تُعرَف اسمية «ما» في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنْ أَلَهْوٍ وَمِنَ الْيَجْرِ﴾ [الجمعة: الآية ١١] ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخير في الآية الأولى، والتفاد في الآية الثانية، والبقاء في الآية الثالثة؛ فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى الذي، وكذلك «ما» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا﴾ [طه: الآية ٦٩] هي موصولة بمعنى الذي، و(صَنَعُوا) صلة، والعائد محذوف: أي إن الذي صنعوه، و(كَيْدًا) خبر، ويجوز أن تقدرها موصولاً حرفياً؛ فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدرها حرفاً كافاً، مثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾ [النساء: الآية ١٧١] لأن ذلك يوجب نَضْبَ (كَيْدًا) على أنه مفعول (صَنَعُوا).

* * *

أقسام الفعل وعلاماتها

ثم قلت: والفعل إمّا ماضٍ، وهو: مَا يَقْبَلُ تاء التانيث الساكنة كَقَامَتْ وَقَعَدَتْ، ومنه نِعَمٌ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ، أو أمرٌ، وهو: مَا دَلَّ عَلَى الطَّلَبِ مع قَبُولِ ياء المخاطبة كقُومِي، ومنه هَاتِ وَتَعَالِ، أو مضارعٌ، وهو: مَا يَقْبَلُ لم كَلِمَ يَقُمْ، وافتتاحه بحرف من «تأنيث»: مَضْمُومٌ إن كان الماضي رُبَاعِيًّا كأَدْخِرْ وَأَجِيبْ، ومَفْتُوحٌ في غَيْرِهِ كأَضْرِبْ وأَسْتَخْرِجْ.

وأقول: أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ، ولكل منها علامة تدل عليه.

علامة الفعل الماضي

علامة الماضي تاء التانيث الساكنة كقامت وقعدت، ومنه قول الشاعر: [الطويل]

٣- أَلَمْتُ فَحَيِّثُ، ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعْتُ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ النَّفْسُ تَزْهَقُ

وبذلك استدل على أن «عسى، وليس» ليسا حرفين كما قال ابن السراج وتعلب في

عسى وكما قال الفارسي في ليس، وعلى أن «نِعَم» ليست اسماً كما يقول الفراء ومن رافقه، بل هي أفعال ماضية؛ لاتصال التاء المذكورة بها، وذلك كقولك: «لَيْسَتْ هِنْدُ نِالْمَةِ فَعَسَتْ أَنْ تُفْلَحَ» وقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ» وقول الشاعر:

٤ - نِعِمَّتْ جزاء الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِي وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ
واحترزْتُ بالسَّكَنَةِ عن المتحركة، فَإِنَّهَا خَاصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ، كقائِمَةِ وقَاعِدَةٍ.

علامة فعل الأمر

وعلامة الأمر مجموع شيئين لا بدَّ منهما؛ أحدهما: أن يَدُلَّ على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَكُلْ وَأَشْرَبْ وَفَرِّ عَيْنًا﴾ [مريم: الآية ٢٦] ومنه «هَاتِ» بكسر التاء، و «تَعَالِ» بفتح اللام، خلافاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ في زَعْمِهِ أَنهما من أسماء الأفعال، ولنا أَنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء، تقول: «هَاتِي» بكسر التاء، و «تَعَالِي» بفتح اللام، قال الشاعر: [الطويل]

٥ - إِذَا قُلْتُ هَاتِي نُؤَلِّبِي تَمَائِلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكُشْحَرِ رَبِّا الْمُخْلَلِ
والعامة تقول: [تَعَالِي] بكسر اللام، وعليه قول بعض المحدثين: [الطويل]

٦ - تَعَالِي أَقَاسِمُكَ الْهُمُومُ تَعَالِي

والصوابُ الفَتْحُ كما يقال: أَخْشَى وَأَسْعَى.

فلو لم تدلَّ الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة، نحو: «تَقُومِينَ وَتَقْعُدِينَ» أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو: «نَزَالِ يَا هِنْدُ» بمعنى انزلي؛ فليست بفعل أمر.

٤ - هذا البيت لم ينسب لقاتل.

٥ - هذا البيت لامرئ القيس.

٦ - هذا البيت لأبي فراس الحمداني.

علامة الفعل المضارع

وعلامة المضارع: أن يقبل دخول «لم» كقولك: «لَمْ يَقُمْ، وَلَمْ يَقْعُدْ».

ولا بُدَّ من كونه مفتتحاً بحرف من أَحْرَفِ «نأيت» نحو: «نَقُومُ، وَأَقُومُ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَتَقُومُ يَا زَيْدٌ» ويجب فَتْحُ هذه الأحرف إن كان الماضي غير رباعي، سواء نقص عنها كما مثلنا، أو زاد عليها نحو: «يَنْطَلِقُ، وَيَسْتَخْرِجُ» وَضَمُّهَا إن كان رباعياً، سواء كان كله أصولاً، نحو: «دَخَرَجَ يَدْخْرِجُ» أو واحد من أحرفه زائداً، نحو: «أَجَابَ يُجِيبُ» وذلك لأن أجاب وزنه أَفْعَلٌ، وكذا كل كلمة وَجَدْتَ أحرفها أربعة لا غير، وأول تلك الأربعة همزة؛ فاحكم بأنها زائدة، نحو: أَحْمَدُ وَإِسْمَاعِيلُ، ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى: «لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ» ﴿٢﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿١﴾.

* * *

(لم) حرف جزم لنفي المضارع وَقَلْبِهِ ماضياً، تقول: «يقوم زيد» فيكون الفعل مرفوعاً لخلوه من الناصب والجازم، ومحتملاً للحال والاستقبال؛ فإذا دخلت عليه «لم» جَزَمَتْهُ وَقَلْبَتْهُ إلى معنى الماضي، وفي الفعل الأول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية؛ وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنيابته مَنَابِ الفاعل، ولا ضمير في الثالث؛ لأنه قد رفع الظاهر، وهو (أحد) فإنه اسم (يكن) و (كُفُوًا) خبرها، وَجَوَّزُوا أن يكون حالاً على أنه في الأصل صفة لأحد، ونعت النكرة إذا تَقَدَّمَ عليها انتصب على الحال، كقوله: [مجزوء الوافر]

٧- لِمِيَّةٌ مُوَجِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

أصله: لِمِيَّةٌ طَلَّلُ مُوَجِّشٌ، وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور، والظاهر الأول، وعليه العمل؛ ففي الآية دليلٌ على جواز الفُضْلِ بين كان ومعمولها بمعمول معمولها، إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا» و «كَانَ عِنْدَكَ عَمْرٌو جَالِسًا» وهذا مما لا خلاف فيه.

علامة الحرف وأنواعه

ثم قلت: وَالْحَرْفُ مَا عَدَا ذَلِكَ، كَهَلْ وَفِي وَلَمْ.

وأقول: يُعْرَفُ الْحَرْفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنَ الْعَلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ لِلْاسْمِ وَالْفِعْلِ، وهو على ثلاثة أنواع:

١ - ما يدخل على الأسماء والأفعال: كَهَلْ، مثال دخولها على الاسم قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أُنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٨٠]، ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَنتُكَ نَبِيُّ الْخَصَمِ﴾ [ص: الآية ٢١].

٢ - وما يختص بالأسماء: كَفِي، في قوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٢].

٣ - وما يختص بالأفعال: كَلَمْ، في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِلْهُ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [الإخلاص: الآية ٣].

ثم اعلم أن المنفي بها تارة يكون انتفاؤه مُنْقَطِعاً، وتارة يكون مُتَّصِلاً بالحال، وتارة يكون مستمراً أبداً؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان: الآية ١] أي: ثم كَانَ بعد ذلك، والثاني نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾ [مريم: الآية ٤]، والثالث نحو: ﴿لَمْ يَكِلْهُ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [٣] وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كُفُوًا أَحَدٌ [٤].

وهنا تنبيه، وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حُذِفَتْ، كقولك في وَعَدَ: يَعِدُ، وفي وَرَنَ: يَرِنُ، وبهذا تعلم لأي شيء حُذِفَتْ في (يُلِدُ) وثَبَّتَتْ في (يُولَدُ).

الكلام والإعراب

تعريف الكلام اصطلاحاً ولغة

ثم قلت: وَالْكَلَامُ قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ.

وأقول: للكلام معنيان: اصطلاحى، ولغوى:

فأما معناه في الاصطلاح: فهو القَوْلُ المفيد، وقد مَضَى تفسِيرُ القول، وأما المفيد فهو الدالُّ على معنى يَحْسُنُ السكوتُ عليه نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» و «قَامَ أَخُوكَ» بخلاف نحو: «زيد» ونحو: «عَلَامٌ زيد» ونحو: «الَّذِي قَامَ أَبُوهُ» فلا يُسَمَّى شيء من هذا مُفِيداً؛ لأنه لا يحسنُ السكوتُ عليه، فلا يُسَمَّى كلاماً.

وأما معناه في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الْحَدَثُ الذي هو التَّكْلِيمُ، تقول: «أَعْجَبَنِي كَلَامُكَ زَيْدًا» أي: تَكْلِيمُكَ إِيَّاهُ، وإذا استعمل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلُ الْأَفْعَالِ كما في [هذا] المثال، وكقوله: [البسيط]

٨ - قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا
أي: تَكْلِيمُكَ هِنْدًا؛ ذَاكَ «كَلَامُكَ» مبتدأ ومضاف إليه، و «هِنْدًا»: مفعول، وقوله:
«وهي مصغية» جملة اسمية في موضع نصب على الحال، و «يشفيك» جملة فعلية في
موضع رفع على أنها خبر.

والثاني: ما في النفس مما يُعَبَّرُ عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى
«قَامَ زَيْدٌ» أو «قَعَدَ عمرو» ونحو ذلك؛ فيسمى ذلك الذي تَحَيَّلَتْهُ كلاماً؛ قال الأخطل:

٩ - لَا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلًا
إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

والثالث: ما تَحْصُلُ به الفائدة، سواء كان لفظاً، أو خطأ، أو إشارة، أو ما نَطَقَ به لسان الحال، والدليل على ذلك في الخط قول العرب: «الْقَلَمُ أَحَدُ اللَّسَانَيْنِ» وتسميتهم ما بين دَفْتِي المصحف «كلام الله»، والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران: الآية ٤١]، فاستثني الرمز من الكلام، والأصل في الاستثناء الاتِّصَالُ، وأما قوله: [الطويل]

١٠ - أَشَارَتْ بِظَرْفِ الْعَيْنِ خَيْفَةً أَهْلِهَا إِشَارَةً مَخْرُوزٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ
فَأَيَقَنْتُ أَنَّ الظَّرْفَ قَدْ قَالَ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتَمِّمِ
فإنما نفى الكلام اللفظي، لا مطلق الكلام، ولو أراد بقوله: «ولم تتكلم» نفى غير الكلام اللفظي لانتقضى بقوله: «فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً» لأنه أثبت للطرف قولاً، بعد أن نفى الكلام، والمراد نفى الكلام اللفظي، وإثبات الكلام اللغوي.

والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نصيب: [الطويل]

١١ - فَعَا جُوا فَأَتْنَوْا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ وَلَوْ سَكُنْتُوا أَثْنْتَ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ
وقال الله تعالى: ﴿قَالَتَا أَئِنَّا لَطَائِعِينَ﴾ [فصلت: الآية ١١]، فزعم قوم من العلماء أنهما تكلمتا حقيقة، وقال آخرون: إنهما لما انقادتا لأمر الله عز وجل نُزِّلَ ذلك منزلة القول.

وفي الآية شاهد ثان على إعطاء صفة ما لا يعقل حُكْمَ صفة من يعقل، إذا نسب إليه ما نسب إلى العقلاء، ألا ترى أن «طائعا» قد جُمِعَ بالياء والنون لما نُسِبَ لموصوفه القول؟

وشاهد ثالث على أن النصب في نحو: «جَاءَ زَيْدٌ رَكُضًا» على الحال، وتأويل ركضاً براكضاً، لا على أنه مصدر لفعل محذوف: أي يَرْكُضُ رَكُضًا، ولا على أنه مصدر للفعل المذكور، خلافاً لزاعمي ذلك، وَوَجْهُ الدليل أن «طائعين» حال، وهو في مقابلة

١٠ - هذان البيتان لعمر بن أبي ربيعة.

١١ - هذا البيت لنصيب بن رباح الأموي.

(ظَوْعاً أو كَرْهًا) فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين.

أقسام الكلام وأنواعه

ثم قلت: وَهُوَ خَبَرٌ، وَطَلَبٌ، وَإِنْشَاءٌ.

وأقول: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء، وَضَائِطُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَحْتَمِلَ التَّصْدِيقَ والتكذيب، أو لا؛ فَإِنْ احْتَمَلَهُمَا فَهُوَ الْخَبَرُ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» و«مَا قَامَ زَيْدٌ»، وإن لم يحتملها فإمَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ وُجُودُ مَعْنَاهُ عَنْ وَجُودِ لَفْظِهِ، أَوْ يَفْتَرِنَا؛ فَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ فَهُوَ الطَّلَبُ، نحو: «اضْرِبْ» و«لَا تَضْرِبْ» و«هَلْ جَاءَكَ زَيْدٌ؟» وَإِنْ اقْتَرْنَا فَهُوَ الْإِنْشَاءُ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدِكَ: «أَنْتَ حُرٌّ» وَقَوْلِكَ لِمَنْ أَوْجِبَ لَكَ النِّكَاحَ: «قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ».

وهذا التقسيم تبعث فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول «قُمْ» حَاصِلٌ عِنْدَ التَّلْفِظِ بِهِ لَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ الْإِمْتِثَالُ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ مَدْلُولِ اللَّفْظِ، وَلَمَّا اخْتَصَّ هَذَا النُّوعُ بِأَنْ يُجَادَ لَفْظُهُ إِيْجَادٌ لِمَعْنَاهُ سُمِّيَ إِنْشَاءً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ [الوَاقِعَةُ: الْآيَةُ ٣٥] أَي: أَوْجَدْنَاهُنَّ إِيْجَادًا.

(إِنَّا) إِنْ وَاسْمُهَا، وَالْأَصْلُ إِنْنَا؛ فَحُذِفَتِ النُّونُ الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا (أَنْشَأْنَاهُنَّ) فَعَلَ مَاضٍ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ إِنَّ (إِنْشَاءً) مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، وَالضَّمِيرُ فِي (أَنْشَأْنَاهُنَّ)، قَالَ قَتَادَةُ: رَاجِعٌ إِلَى الْخُورِ الْعَيْنِ الْمَذْكُورَاتِ قَبْلُ، وَفِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّ تِلْكَ قِصَّةً قَدْ انْقَضَتْ جُمْلَةً، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: عَائِدٌ عَلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ، مِثْلُ: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: الْآيَةُ ٣٢].

وَالَّذِي حَسَّنَ ذَلِكَ دَلَالَةُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَرُفِئَ مَرْفُوعُهُ﴾ [الوَاقِعَةُ: الْآيَةُ ٣٤] عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ [وَقِيلَ: عَائِدٌ عَلَى الْفَرْشِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ الْأَزْوَاجَ وَهِنَّ مَرْفُوعَاتٌ عَلَى الْأَرَائِكِ؛ بِدَلِيلِ: ﴿هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلِّ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكُونَ﴾ [يس: الْآيَةُ ٥٦]، أَوْ مَرْفُوعَاتٌ بِالْفَضْلِ وَالْجَمَالِ عَلَى نِسَاءِ الدُّنْيَا].

باب الإعراب

تعريف الإعراب وبيان معناه لغةً واصطلاحاً

ثم قلت: باب - الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّرٌ يَجْلِبُهُ العَامِلُ في آخِرِ الاسمِ المَتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ المضارعِ.

وأقول: للإعراب معنيان: لغوي، وصناعي.

فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال: «أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَمَّا فِي نَفْسِهِ» إذا أَبَانَ عنه، وفي الحديث: «الْبِكْرُ تَسْتَأْمِرُ، وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا، وَالْأَيُّمُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا» أي: تُبَيِّنُ رضاها بصريح النطق.

ومعناه الاصطلاحي: ما ذكرت، مثال الآثار الظاهرة الضمَّة والفتحة والكسرة في قولك: «جَاءَ زَيْدٌ» و «رَأَيْتُ زَيْدًا» و «مَرَزْتُ بَزِيدًا» ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر «زيد» جَلَبَتْهَا العواملُ الداخلة عليه - وهي: جَاءَ، ورَأَى، والباء - ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده مَنَوِيًّا في آخر نحو: «الفتى» من قولك: «جَاءَ الْفَتَى» و «رَأَيْتَ الْفَتَى» و «مَرَرْتُ بِالْفَتَى»؛ فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركات المقدرة إعرابٌ، كما أن الحركات الظاهرة في آخر «زيد» إعراب.

وخرج بقولي: «يجلبه العامل» نحو الضمة في النون في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَوْفَى كِتَابِهِ﴾ [الإسراء: الآية ٧١] في قراءة وَرَشٍ، بنقل حركة همزة أُوتِي إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال «قَدْ أَفْلَحَ» على قراءته أيضاً بالنقل، والكسرة في دال ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] في قراءة مَنْ أَتْبَعَ الدالَّ اللامَ؛ فإن هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دَخَلَتْ عليها؛ فليست إعراباً.

وقولي: «في آخر الكلمة» بيان لمحل الإعراب من الكلمة، وليس باخترَاز؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلت: بلى، وجد ذلك في «امرىء» و «ابنم» ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرفعُ ضَمَّ آخِرُهُمَا وما قبل آخِرِهِمَا؛ فتقول: «هذا امرؤ وابنم» وإذا دخل عليهما الناصب

فتحهما فتقول: «رَأَيْتُ امْرَأً وَابْنَمًا» وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول: «مَرَرْتُ بِأَمْرِيٍّ وَابْنِمٍ» قال الله تعالى: ﴿إِنْ أَنْزَلْنَا هَٰلَكَ﴾ [النساء: الآية ١٧٦] ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا﴾ [مريم: الآية ٢٨] ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُفْنِيهِ﴾ [عبس: الآية ٣٧].

قلت: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنهما مُعْرَبَانِ من مكانين، وإذا قَرَعْنَا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما في الحد، وقال البصريون، وهو الصواب: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب، وما قبلها إِتْبَاعٌ لها، وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما في الحد.

وارتفاع (أَمْرُو) في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إِنْ هَٰلَكَ، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور، خلافاً للكوفيين؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه، ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية، وانتصابه في الآية الثانية لأنه خَبَرٌ (كان) وانجراره في الثالثة بالإضافة.



أنواع الإعراب

ثم قلت: وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي أَسْمٍ وَفِعْلٍ كـ «زَيْدٌ يَقُومُ» و «إِنَّ زَيْدًا لَّنْ يَقُومَ» وَجَرٌّ فِي اسْمٍ كـ «بَزِيدٍ» وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ كـ «لَمْ يَقُمْ».

وَالْأَضْلُ كَوْنُ الرَّفْعِ بِالضَّمَّةِ، وَالنَّصْبِ بِالْفَتْحَةِ، وَالْجَرُّ بِالْكَسْرِ، وَالْجَزْمُ بِالسُّكُونِ.

وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب، وليس بشيء، وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ - ما هو مشترك بين الاسم والفعل، وهو الرفع والنصب: مثال دخول الرفع فيهما «زَيْدٌ يَقُومُ» فـ «زيد» مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة، و «يقوم» مرفوع لأنه فعل مضارع خالٍ عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه أيضاً الضمة، ومثال دخول النصب فيهما: «إِنَّ زَيْدًا لَّنْ يَقُومَ» فـ «زيداً» اسم منصوب بإن، وعلامة نصبه الفتحة، و «يقوم» فعل مضارع

منصوب بَلَنْ وعلامة نصبه أيضاً الفتحة.

٢ - وما هو خاص بالاسم، وهو الجر: نحو: «يَزِيدُ» و«زَيْدٌ» مجرور بالباء: وعلامة جره الكسرة.

٣ - وما هو خاص بالفعل، وهو الجزم: نحو: «لَمْ يَقُمْ» و«يَقُمْ» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الحركة.

والأصل في هذه الأنواع الأربعة أن يُدَلَّ على رفعها بالضمة، وعلى نصبها بالفتحة، وعلى جَرِّها بالكسرة، وعلى جزمها بالسكون، وهو حذف الحركة، وقد بينت ذلك كله في الأمثلة المذكورة.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥١].

إعراب ذلك (لَوْلَا) حرف يدل على امتناع شيء لوجود غيره، تقول: لَوْلَا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ، تريد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد، و (دَفْعُ) مبتدأ مرفوع بالضمة، واسم الله مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحلّه مرفوع لأنه فاعل الدَّفْعِ، و (النَّاسِ) مفعول منصوب بالفتحة، والناصب له الدَّفْعُ؛ لأنه مصدر حَالٌّ مَحَلٌّ أَنْ والفعل، وكلُّ مصدرٍ كَانَ كذلك فإنه يعمل عَمَلَ الفعل: أي ولولا أن دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ، و (بَعْضُهُمْ) بدلٌ بعض من كل، وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا، والتقدير: ولولا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ موجودٌ؛ والمعنى لولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لَغَلَبَ المفسدون وبطلت مَصَالِحُ الأرض، وقال أبو العلاء المعري في صفة السيف: [الوافر]

١٢ - يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا
فَأَثَرُ ذِكْرِ الْخَبَرِ، وهو «يمسكه».

* * *

ما خرج عن الأصل في الإعراب

ثم قلت: وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ.

أحدها: مَا لَا يَنْصَرِفُ؛ فَإِنَّهُ يُجْرَى بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: «بِأَفْضَلٍ مِنْهُ» إِلَّا إِنْ أَضِيفَ أَوْ دَخَلَتْهُ أَلٌ، نَحْوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ» و «بِالْأَفْضَلِ».

وأقول: الأصل في علامات الإعراب ما ذكرناه، وقد خرج عن ذلك سبعة أبواب:

١ - الاسم الذي لا ينصرف

الباب الأول: باب ما لا ينصرف: وَحُكِّمَ أَنَّهُ يُوَافِقُ مَا يَنْصَرِفُ فِي أَمْرَيْنِ، وَهُمَا: أَنَّهُ يَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَيَنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَيُخَالَفُهُ فِي أَمْرَيْنِ، وَهُمَا: أَنَّهُ لَا يُنَوَّنُ، وَأَنَّهُ يَجْرَى بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي أَفْضَلُ مِنْهُ» و «رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنْهُ» و «مَرَرْتُ بِأَفْضَلَ مِنْهُ» وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا﴾ [النساء: الآية ٨٦] ﴿يَعْمَلُونَ لَكُمْ مَا يَشَاءُ مِنْ تَحْرِيْبٍ وَمَتَّئِيلٍ﴾ [سبأ: الآية ١٣] ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: الآية ١٦٣].

ويستثنى من قولنا «ما لا ينصرف» مسألتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل؛ إحداهما: أَنْ يَضَافَ، وَالثَّانِيَّةُ: أَنْ تَصْحَبَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِأَفْضَلِ الْقَوْمِ وَبِالْأَفْضَلِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: الآية ٤].

اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين: الآية ١] وما بعدهما، و (قد) لها أربعة معانٍ، وذلك أنها تكون حرف تحقيق، وتقريب، وتقليل، وتوقع، فالتى للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الثور: الآية ٦٤] أي: يعلم ما أنتم عليه حقاً ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: الآية ١٤٤] وعلى الماضي نحو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ [البالد: الآية ٤] الآية؛ وكذا حيث جاءت [قد] بعد اللام فهي للتحقيق، والتي للتقريب تختص بالماضي نحو قول المؤذن: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» أي: قد حَانَ وَقْتُهَا، ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال إذا كان معه قد، كقولك: رأيت زيدا قد عَزَمَ على الخروج، أي عازماً عليه، والتي للتقليل تختص بالمضارع، كقولهم: «قد يَصْدُقُ

الكذب»، و «قد يعثرُ الجوادُ» [أي: ربما صدق الكذوب، وربما عثر الجوادُ] والتي للتوقُّع تختص بالماضي، قال سيبويه: وأما «قد فَعَلَ» فجواب «هل فَعَلَ»؛ لأن السائل ينتظر الجواب: أي يتوقَّعُه، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل أو عُلِمَ أنه يتوقَّعُ أن يخبرَ به قيل: قد فعل، وإذا كان الخبر مبتدأ قال: فعل كذا وكذا، ولم يأت بقَد، فأعرفه.

* * *

٢ - ما جمع بالالف والتاء

ثم قلت: الثاني ما جُمِعَ بِالْفِ وتاء مَزِيدَتَيْنِ، كـ«هِنْدَاتٍ» فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالكُسرةِ نَحْوُ: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ» ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء: الآية ٧١] بخلاف نحو: «وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا» [البقرة: الآية ٢٨] و«رَأَيْتُ قُضَاةً»، وَالْحَقُّ بِهِ «أُولَاتٌ».

وأقول: الباب الثاني: مما خرج عن الأصل: ما جمع بألف وتاء مَزِيدَتَيْنِ، سواء كان جمعاً لمؤنث نحو: «هِنْدَاتٍ» و«زَيْنَبَاتٍ» أو جمعاً لمذكر نحو: «إِضْطَبَلَاتٍ» و«حَمَامَاتٍ»، وسواء كان سالماً كما مَثَلْنَا، أو ذا تغير كـ«سَجَدَاتٍ» بفتح الجيم، و«عُرَفَاتٍ» بضم الراء وفتحها، و«سِدْرَاتٍ» بكسر الدال وفتحها.

فهذه كلها تُرْفَعُ بالضممة وتجر بالكسرة على الأصل، وتُنْصَبُ بالكسرة على خلاف الأصل، تقول: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ» و«مَرَزْتُ بِالْهِنْدَاتِ» و«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ» و«خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ» [العنكبوت: الآية ٤٤].

(خلق) فعل ماضٍ، و (الله) فاعل، و (السَّمَوَاتِ) مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة.

وقال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور: الآية ٢١] (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ) ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: الآية ١١٤]، ونظائر ذلك كثيرة.

وَأَلْحَقَ بهذا الجمع «أُولَاتٌ» فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وإن لم يكن جمعاً، وإنما هو اسم جمع؛ لأنه لا وَاحِدَ له من لفظه، حُمِلَ على جمع المؤنث، كما حُمِلَ

«أُولُو» على جمع المذكر كما سيأتي، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ﴾ [الطلاق: الآية ٦]، (كُنَّ) كان واسمها، و (أُولَئِكَ) خبرها، وعلامة نصبه الكسرة.

* * *

٣ - الأسماء الستة

ثم قلت: الثالث «ذُو» بمعنى صاحب، وَمَا أُضِيفَ لِغَيْرِ الْيَاءِ مِنْ «أَبٍ» و «أَخٍ» و «حَمٍ» و «هَنٍ» و «فَمٍ» بغير ميم؛ فإنها تعرب بالواو والألف والياء.

وأقول: الباب الثالث: مما خرج عن الأصل: الأسماء الستة الْمُتَنَلِّةُ الْمُضَافَةُ إِلَى غير ياء المتكلم؛ فإنها ترفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتنصب بالألف نيابةً عن الفتحة، وتخفّض بالياء نيابةً عن الكسرة.

وَشَرَطُ الْأَوَّلِ مِنْهَا - وهو ذُو - أن يكون بمعنى صاحب، تقول: «جَاءَنِي ذُو مَالٍ» و «رَأَيْتُ ذَا مَالٍ» و «مَرَرْتُ بِذِي مَالٍ»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقْفَرٍ﴾ [الرعد: الآية ٦]، وقال تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: الآية ١٤]، وقال تعالى: ﴿إِنْ ظِلَّ ذِي تِلْكَ شُعْبٍ﴾ [المُرْسَلَات: الآية ٣٠]، فوق «ذُو» في الأول خبراً لأنَّ فرفع بالواو، وفي الثاني خبراً لكان فنصب بالألف، وفي الثالث صفة لِظِلِّ فجرَّ بالياء؛ لأن الصفة تتبع الموصوف.

وإذا لم يكن «ذُو» بمعنى صاحب؛ كان بمعنى الذي، وكان مبنياً على سكون الواو، تقول: «جَاءَنِي ذُو قَامٍ» و «رَأَيْتُ ذُو قَامٍ» و «مَرَرْتُ بِذُو قَامٍ» وهي لُغَةٌ طَيِّبَةٌ، على أنَّ منهم من يُجَرِّبُهَا مُجَرِّى التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء؛ فيقول: «جَاءَنِي ذُو قَامٍ» و «رَأَيْتُ ذَا قَامٍ» و «مَرَرْتُ بِذِي قَامٍ» إلا أن ذلك شاذ، والمشهور ما قدَّمناه، وسمِعَ من كلامهم: «لا وذُو في السماء عَرْشُهُ» فذو: موصولة بمعنى الذي، وما بعدها صلة، فلو كانت معربة لَجَرَّتْ بواو القسم.

والخمسَةُ الْبَاقِيَةُ شَرَطُهَا أن تكون مضافةً إِلَى غير ياء المتكلم، كقوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القَصَص: الآية ٢٣] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يُوسُف: الآية ٨] وقوله تعالى: ﴿أَرْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ﴾ [يُوسُف: الآية ٨١]، فوق الأب في الآية

الأولى مرفوعاً بالابتداء، وفي الآية الثانية منصوباً بإنّ، وفي الآية الثالثة مخفوضاً بإلى، وهو في جميع ذلك مضاف إلى غير الياء؛ فلهذا أعرب بالواو والألف والياء، وكذلك القول في الباقي.

ولو أُضِيفَت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كسرت أو أخرها لمناسبة الياء، وكان إعرابها بحركات مُقدَّرة قبل الياء؛ تقول: «هَذَا أَبِي» و «رَأَيْتُ أَبِي» و «مَرَرْتُ بِأَبِي» فَتَقَدَّرُ حركات الإعراب قبل ياء المتكلم، كما تفعل ذلك في نحو: «غَلَامِي».

* * *

فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَمْ تَسْعَ وَتَسْعُونَ نَجَّةً﴾ [ص: الآية ٢٣] فيحتمل (أخي) وجهين؛ أحدهما: أن يكون بدلاً من (هذا) فيكون منصوباً؛ لأن البدل يتبع المبدل منه، فكأنه قال: إِنَّ أَخِي، والثاني: أن يكون خبراً؛ فيكون مرفوعاً، وجملة: (له تسع وتسعون نعمة) خبر ثان على الوجه الثاني، وهو الخبر على الوجه الأول.

والثاني كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ [المائدة: الآية ٢٥] فيحتمل (أخي) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مرفوعاً، وذلك من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون عطفاً على الضمير في (أملك) ذكره الزمخشري، وفيه نظر؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول: «أقوم زيد» فكذلك لا يُعْطَفُ الاسمُ الظاهرُ على الاسم المرفوع به.

فإن قلت: وأيضاً فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٤] ؟.

قلت: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يَقُومُ مَقَامَ التأكيد.

الثاني: أن يكون عطفاً على محل «إِنَّ» واسمها، والتقدير: وأخي كذلك.

والفَرْقُ بين الوجهين أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين، كما

تقول: إن زيداً منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ، وفي الوجه الثالث جملة على جملة، كما تقول: إن زيداً منطلقٌ وعمرو ذاهبٌ.

الثاني: أن يكون منصوباً، وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يكون معطوفاً على اسم «إن»، والثاني أن يكون معطوفاً على (نفسى).

والثالث: أن يكون مخفوضاً، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يُجِزُهُ جمهورُ البصريين: لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

* * *

خلافهم في «الهن»

ثم قلت: والأفصحُ في الهن النَّقْصُ.

وأقول: الهنُّ يُخَالِفُ الأبَّ والأخَ والحَمَّ، من جهة أنها إذا أفردت نَقَصَتْ أَوَاخِرُهَا وصارت على حرفين، وإذا أَضِيفَتْ تمت فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبٌ، بحذف اللام، وأصله «أَبُو» فإذا أَضِفْتَهُ قلت: هذا أبوك، وكذا الباقي، وأما «الهنُّ» فإذا استعمل مفرداً نَقَصَ، وإذا أَضِيفَ بقي في اللغة الفُصْحَى على نَقْصِهِ، تقول: هذا هنٌّ، وهذا هنكٌ؛ فيكون في الأفراد والإضافة على حد سواء، ومن العرب مَنْ يستعمله تاماً في حالة الإضافة؛ فيقول: هذا هنوك، ورأيت هنأك، ومررت بهنك، وهي لغة قليلة، ولقلتها لم يَطَّلِعْ عليها الفراء ولا أبو القاسم الرَّجَّاجِيُّ، فَادَّعَى أَنْ الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

واعلم أن لغة النقص مع كونها أَكْثَرُ استعمالاً هي أفصحُ قياساً، وذلك لأن ما كان ناقصاً في الأفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة، وذلك نحو: «يَدٌ» أصلها يَدَيٌّ، فحذفوا لامها في الأفراد، وهي الياء، وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا: هذه يَدٌ، ثم لما أضافوها أبوها محذوفة اللام، قال الله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: الآية ١٠] وقال الله تعالى: ﴿لَيْنٌ بَسَطَ إِلَى يَدِكَ لِتَقْلَتِي﴾ [المائدة: الآية ٢٨] وقال الله تعالى: ﴿وَحَذُّ يَدِكَ ضِعْفًا﴾ [ص: الآية ٤٤].

فأما الآية الأولى ف(يد) فيها مبتدأ مرفوع بالضمّة، و (الله) مضاف إليه مخفوض بالكسرة، و (فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو متعلق بمحذوف هو الخبر: أي كائنة فوق أيديهم، و (أيديهم) مضاف ومضاف إليه، ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة لأن التفسير يرُدُّ الأشياء إلى أصولها.

وأما الآية الثانية فاللام دالة على قَسَمٍ مقدر: أي والله لئن، وتسمى اللام المؤنّنة والمؤنّنة؛ لأنها أَدْنَتْ بالقسم ووظأت الجواب له، و (إن) حرف شرط، و (بسطت) فعل ماضٍ وفاعل، و (إلَيَّ) جار ومجرور متعلق ببسطة، و (يدك) والفعلُ منصوبٌ بأن مضمره بعدها جوازاً، لا بها نفسها خلافاً للكوفيين، وأن المضمرّة والفعل في تأويل مصدر مخفوض باللام: أي للقتل، و (ما) نافية، و (أنا) اسمها إن قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ إن قدرت تميمية، والباء زائدة فلا تتعلق بشيء، وكذا جميعُ حروف الجر الزائدة، و (باسط) خبر «ما» فيكون في موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع، والجملة جواب القسم؛ فلا محلّ لها من الإعراب، وهي دالة على جواب الشرط المحذوف، والتقدير: والله ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إلَيَّ يَدَكَ لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.

وأما الآية الثالثة فواضحة، والضَّغْتُ: قَبْضَةٌ من حشيش مختلطة الرُّطْبِ بالياسر.



٤ - المثنى

ثم قلت: الرَّابِعُ الْمُثْنَى، كَالزَّيْدَانِ وَالْهِنْدَانِ، فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ الْمُفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا.

وأقول: الباب الرابع مما خرج عن الأصل: المثنى، وهو، كُلُّ اسم دال على اثنين، وكان اختصاراً للمتعاطفين، وذلك نحو: الزيدان والهندان؛ إذ كل منهما دال على اثنين. والأصلُ فيهما: زيدٌ وزيدٌ، وهندٌ وهندٌ، كما قال الحجاج: «إنا الله، مُحَمَّدٌ ومحمد في يَوْمٍ» ولكنهم عَدَلُوا عن ذلك كَرَاهِيَةً [منهم] للتطويل والتكرار.

وَحُكِّمَ هذا الباب أن يرفع بالألف نيابةً عن الضمة، وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة والفتحة، نحو: «جاء الزَّيْدَانِ» و «رأيت الزَّيْدَيْنِ» و «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ» وكذلك تقول في «الهندان»، وإنما مثلتُ بالزيدان والهندان ليُعْلَمَ أن تشنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء، بخلاف جمعهما السالم.

ومن شواهد الرفع قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنِعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: الآية ٢٣].

(قال) فعل ماضٍ، و (رجلان) فاعل، والفاعل مرفوع، وعلامة الرفع هنا الألف نيابةً عن الضمة لأنه مشنئ، ومعمول (يخافون) محذوف: أي يخافون الله، وجملة (أنعم الله عليهما) تحتل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان. والمعنى: قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون، وبأنهما أنعم الله عليهما بالإيمان، وتحتل أن تكون دعائية مثلها في قولك: «جاءني زيدٌ رحمه الله!» فتكون معترضة بين القول والمَقُول، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة، ومثله في الاعتراض بالدُّعَاءِ قولُ الشاعرِ: [السريع]

١٣ - إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا - قَدْ أَخَوَجْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

ومن شواهد الجر قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْفَرِيقَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزحرف: الآية ٣١] ﴿فَقَضَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: الآية ١٢] ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: الآية ١٣].

ومثال النصب قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: الآية ٢٩].

(ربنا) منادى [مضاف] حذف قبله حرفُ النداء، والتقدير: يا رَبَّنَا، و (أر) فعل دُعَاء، ولا تقل فعل أمر تأدياً، والفاعل مستترٌ، و (نا) مفعول أول، و (الذين) مفعول ثانٍ، وعلامة نصبه الياء، وما بعده صلة.

أوجه القراءات في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣]

وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالالف في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣] وفي هذا الموضع قراءات، إحداها: هذه، وهي تشديد النون من «إِنَّ» و«هذين» بالياء، وهي قراءة أبي عمرو، وهي جارية على سَنَنِ العربية؛ فإن «إِنَّ» تنصب الاسم وترفع الخبر، و«هذين» اسمها؛ فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى، و«ساحران» خبرها فرفعه بالالف، والثانية: «إِنَّ» بالتخفيف «هَذَا» بالالف، وتوجيهها أن الأصل (إِنَّ هَذَيْنِ) فخففت (إِنَّ) بحذف النون الثانية، وَأَهْمِلْتُ كما هو الأكثر فيها إذا خُفِّفَتْ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالالف، ونظيره أنك تقول: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ؛ فإذا خُفِّفَتْ، فالأفصح أن تقول: إِنَّ زَيْدٌ لَقَائِمٌ، على الابتداء والخبر؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: الآية ٤]، والثالثة: «إِنَّ» بالتشديد «هَذَا» بالالف، وهي مشكلة؛ لأن «إِنَّ» المشددة يجب إعمالها؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى، وقد أجيب عليها بأوجوه؛ أحدها: أن لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالالف دائماً؛ تقول: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، قال: [الطويل]

١٤ - تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً

وقال الآخر: [الرجز]

١٥ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فهذا مثال مجيء المنصوب بالالف، وذاك مثال مجيء المجرور بالالف، والثاني: أن «إِنَّ» بمعنى نَعَمْ مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يُعْطه، فقال: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ، فقال: إِنَّ وَرَاقِيهَا، أي: نعم ولعن الله رَاقِيَهَا، و«إِنَّ» التي بمعنى نَعَمْ لا تعمل شيئاً، كما أن نَعَمْ كذلك، (فهذا) مبتدأ مرفوع بالالف، و (ساحران) خبر

١٤ - هذا صدر بيت لهوهر الحارثي.

١٥ - هذا البيت لرؤب بن العجاج.

لمبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، والثالث: أن الأصل إنه هذان لهما ساحران؛ فالحاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر «إن» ثم حُذِفَ المبتدأ وهو كثير، وحُذِفَ ضمير الشأن كما حُذِفَ من قوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»، ومن قول بعض العرب: «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذ». والرابع: أنه لما تُنِّي «هذا» اجتمع ألفان: ألفُ هذا، وألفُ التثنية؛ فوجب حَذْفُ واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قَدَّرَ المحذوفة ألف «هذا» والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء، وَمَنْ قَدَّرَ العَكْسَ لم يغير الألف عن لفظها، والخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد - وهو «هذا» - جعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرعٌ عليه.

واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفردة مبنياً أفصح من إعرابه، قال: وقد تَفَطَّنَ لذلك غير واحدٍ من حُذَّاقِ النحاة.

ثم اعترض على نفسه بأمرين؛ أحدهما: أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْتَنَى هَتَيْنِ﴾ [القصص: الآية ٢٧] مع أن «هاتين» تثنية «هاتا» وهو مبني، والثاني: أن «الذي» مبني، وقد قالوا في تثنيته اللَّذَيْنِ في الجر والنصب، وهي لغة القرآن كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: الآية ٢٩].

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء «هاتين» بالياء على لغة الإعراب لمناسبة «ابتنى» قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء؛ لأجل المناسبة، كما أن البناء في ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ [طه: الآية ٦٣] أفصح من الإعراب؛ لمناسبة الألف في «هذان» للألف في «ساحران».

وأجاب عن الثاني بالفرق بين «اللذان» و «هذان» بأن «اللذان» تثنية اسم ثلاثي؛ فهو شبيه بالزيدان، و «هذان» تثنية اسم على حرفين؛ فهو عَرِيقٌ في البناء لشبهه بالحروف.

قال رحمه الله تعالى: وقد زعم قوم أن قراءة مَنْ قرأ (إن هذان) لحن، وأن عثمان رضي الله عنه قال: إن في المصحف لحناً وَسَتَقِيْمُهُ العرب بألستها، وهذا خبرٌ باطل لا

يصح من وُجُوه؛ أحدها: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يُقَرُّونَ اللحنَ في القرآن، مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته؟ والثاني: أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقبح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟ والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألستها غير مستقيم؛ لأن المصحف الكريم يَقِفُ عليه العربي والعجمي، والرابع: أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لُغَةِ الأنصار فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان - رضي الله عنهم! - وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لُغَةِ قريش، ولما بلغ عُمَرُ رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ: ﴿حَتَّىٰ جِئَ﴾ [الصَّافَات: الآية ١٧٤] على لُغَةِ هُذَيْل أنكر ذلك عليه، وقال: أقرئ الناس بلغة قريش؛ فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم، ولم يُنزلْهُ بلغة هُذَيْل، انتهى كلامه ملخصاً.

وقال المهدوي في شرح الهداية: وما روي عن عائشة - رضي الله عنها! - من قولها: «إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألستها» لم يصح، ولم يوجد في القرآن العظيم حرفٌ واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ والقرآن محفوظ في اللحن والزيادة والنقصان، انتهى.

وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه، كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله، لا عن عائشة رضي الله عنها كما ذكره المهدوي، وإنما المروي عن عائشة ما رواه الفرء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ [النساء: الآية ١٦٢] بعد قوله: ﴿لَنَكِينٍ أَرِيسُونَ﴾ [النساء: الآية ١٦٢] وعن قوله تعالى في المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾ [المائدة: الآية ٦٩]، وعن قوله تعالى في سورة طه: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣] فقالت: يا ابن أخي، هذا خطأ من الكاتب، روى هذه القصّة الثعلبي وغيره من المفسرين، وهذا أيضاً بعيد الثبوت عن عائشة رضي الله عنها؛ فإن هذه القراءات كلها مُوجَّهَةٌ كما مرّ في هذه الآية، وكما سيأتي إن شاء الله تعالى في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وهي قراءة جميع السبعة في

(المقيمين) و (الصائبون) وقراءة الأكثر في (إن هذان) فلا يَتَّجِهُ القول بأنها خطأ؛ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل.

ما يلحق بالمشنى خمسة ألفاظ

ثم قلت: وَالْحَقَّ بِهِ أَثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَثْنَتَانِ، مُطْلَقاً، وَكِلاً وَكِلاً، مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ.

وأقول: ألحق بالمشنى خمسة ألفاظ - وهي: اثنان، للمذكَّرين، واثنتان، للمؤنثين، في لغة الحجاز، وَثْنَتَانِ لهما في لغة تميم - وهذه الثلاثة تَجْرِي مَجْرَى المشنى في إعرابه دائماً، من غير شرط، وإنما لم نُسَمِّها مُثَنَّاً لأنها ليست اختصاراً للمتعاطفين؛ إذ لا مفرد لها، لا يقال: «اثْن» ولا «اثْنَةٌ» ولا «ثْنَت».

ومن شواهد رفعها بالألف قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: الآية ٦٠] ف(اثنتا) فاعل بانفجرت، وقوله تعالى: ﴿شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ [المائدة: الآية ١٠٦] ف(اثنان) مرفوع: إما على أنه خبر المبتدأ، وهو شهادة، وذلك على أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع [ارتفاعه] وإنما قَدَرْنَا هَذَا المضاف لأن المبتدأ لا بد أن يكونَ عَيْنَ الْخَبَرِ نحو: «زيد أخوك» أو مشبهاً به نحو: «زيد أسد» والشهادة ليست نَفْسَ الاثنين ولا مشبهة بهما، وإما على أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة، والتقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان.

ومن شواهد النصب قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: الآية ١٤] ﴿قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا أَثْنَيْنِ﴾ [غافر: الآية ١١] ف(اثنين) مفعول به، و(اثنتين) مفعول مطلق: أي إِمَاتَتَيْنِ، وكذلك: ﴿وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: الآية ١١] ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: الآية ١٢] ف(اثني) مفعول (بعثنا) وعلامة نُضْبِهِ الياء.

والكلمتان الرابعة والخامسة: كِلَا، وَكِلاً، وَشَرَطُ إجرائهما مُجْرَى المشنى إِضَافَتُهُمَا إِلَى المضمَر، تقول: جاءني كِلَاهُمَا، ورأيت كِلَيْهِمَا، ومررت بِكِلَيْهِمَا، وكذا

في كلتا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: الآية ٢٣] ف(أحدهما) فاعل، و (كلاهما) معطوف عليه، والألف علامة لرفعه؛ لأنه مضاف إلى الضمير، ويقرأ (إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ) بالألف؛ فالألف فاعل، و (أحدهما) فاعل بفعل محذوف، وتقديره: إن يَبْلُغَهُ أحدهما أو كلاهما، وفائدة إعادة ذلك التوكيد، وقيل: إن (أحدهما) بدل من الألف، أو فاعل (يبيلغان) على أن الألف علامة، وليساً بشيء، فتأمل ذلك.

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال، وكان إعرابهما حينئذ بحركات مُقَدَّرَة في تلك الألف، قال الله تعالى: ﴿كِلَا الْجَنَّتَيْنِ ءَأْتَتْ أَكْلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٣٣] أي: كل واحدة من الجننتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئاً، ف(كلتا) مبتدأ، و (أتت أكلها) فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر، وعلامة الرفع في (كلتا) ضمة مقدرة على الألف؛ فإنه مضاف للظاهر.

* * *

٥ - جمع المذكر السالم

ثم قلت: الخَامِسُ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، كَالزَّيْدُونَ وَالْمُسْلِمُونَ؛ فإنه يُرْفَعُ بالواو، وَيَجْرُ وَيُنْصَبُ بالياء الْمَكْسُورِ ما قَبْلَهَا الْمَفْتُوحِ ما بَعْدَهَا.

وأقول: الباب الخامس: مما خرج عن الأصل: جمع المذكر السالم، واحتُرزت بالمذكر عن المؤنث كِهْنَدَاتٍ وَزَيْبَاتٍ، وبالسالم عن الْمَكْسَرِ كَغِلْمَانٍ وَزُبُودٍ.

وَحُكِّمَ هذا الجمع أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: جَاءَ الزَّيْدُونَ وَالْمُسْلِمُونَ، ومررت بالزَّيْدِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، ورأيت الزَّيْدِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وإنما مثلتُ بالمثالين ليعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وَصِفَاتِهِمْ.

* * *

فإن قلت: فما تصنع في (المُقيمين) من قوله تعالى في سورة النساء: (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمُقيمين

الصَّلَاةُ ﴿فإنه جاء بالياء، وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون بالواو؛ لأنه معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت؟ وما تصنع بـ(الصائبون) من قوله تعالى في السورة التي تليها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: الآية ٦٩] فإنه جاء بالواو، وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون (والصائبين) بالياء؛ لأنه معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب، وجمع المذكر السالم يُنصب بالياء كما ذكرت؟.

قلت: أما الآية الأولى ففيها أوجه، أرجحها وجهان؛ أحدهما: أن «المقيمين» نُصبٌ على المدح، وتقديره: وأمدحُ المقيمين، وهو قول سيويه والمحققين، وإنما قُطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها، وثانيهما: أنه مخفوض؛ لأنه معطوف على «ما» في قوله تعالى: ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: الآية ٤] أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وفي مصحف عبد الله (والمقيمون) بالواو وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي، ولا إشكال فيها.

وأما الآية الثانية ففيها أيضاً أوجه، أرجحها وجهان؛ أحدهما: أن يكون ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: الآية ٤٦] مرتفعاً بالابتداء، و﴿وَالصَّابِئُونَ وَالصَّابِئَاتُ﴾ [المائدة: الآية ٦٩] عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نية التأخير عما في حيز «إن» من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا بالسنتهم من آمن منهم - أي: بقلبه - بالله إلى آخر الآية، ثم قيل: والذين هادوا والصائبون والنصارى كذلك، والثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع (الذين هادوا) بالابتداء، وكَوْن ما بعده عطفاً عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبر «إن» محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنه قيل: إن الذين آمنوا من آمن منهم، ثم قيل: والذين هادوا إلخ، والوجه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس، وقرأ أبي بن كعب: (والصائبين) بالياء، وهي مروية عن ابن كثير، ولا إشكال فيها.

* * *

ما يلحق بجمع المذكر السالم

ثم قلت: وألحق به: أولو، وعالمون، وأرضون، وسنون، وعشرون، وبابهما،

وَأَهْلُونَ، وَعِلْيُونَ، وَنَحْوُهُ.

وأقول: ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظ: منها أولو، وليس بجمع، وإنما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذو، ومن شواهد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [النور: الآية ٢٢].

(لا) ناهية (يأتل) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء، وأصله يأتلي، ومعناه يخلف، وهو يفتعل من الأليّة، وهي اليمين، أو من قولهم: «مَا أَلَوْتُ جُهْدًا» أي: مَا قَصَرْتُ، وعلى الأول فأصل (أن يؤتوا) على أن لا يؤتوا؛ فحذفت على ولا، كما قال الله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا﴾ [النساء: الآية ١٧٦]، أي: لأن لا تضلوا، وعلى الثاني فأصله في أن يؤتوا، فحذفت «في» خاصة، وقرئ: (وَلَا يَتَأَلَّ) وأصله يتألى، وهو يتفعّل من الأليّة، و (أولو) فاعل يأتل، وعلامة رفعه الواو، و (أولي) مفعول بيؤتوا، وعلامة نصبه الياء.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: الآية ٢١]؛ فهذا مثال المجرور، وذاتك مثلاً المرفوع والمنصوب.

ومنها «عَالَمُونَ» و «عَشْرُونَ» وبأبّه إلى التسعين؛ فإنها أسماء جموع أيضاً لا واحد لها من لفظها.

ومنها: «أَرْضُونَ» وهو بفتح الراء، وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل؛ لأن مفردة أَرْضٌ سَاكِنَ الراء، والأرض مؤنثة؛ بدليل: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: الآية ٢] وهي مما لا يعقل قطعاً، وإنما حقّ هذا الإعراب - أي: الذي يجمع بالواو والنون - أن يكون في جمع تصحيح لمذكر عاقل، تقول: هذه أَرْضُونَ، ورأيت أَرْضِينَ، ومررت بأَرْضِينَ، وفي الحديث: «مَنْ غَضِبَ قَيْدَ شَيْءٍ مِنْ أَرْضٍ طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وربما سكنت الراء في الضرورة، كقوله: [الطويل]

١٦ - لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَغْوَادٍ مِنْبَرٍ

ومنها: «سِنُونٌ» وهو كَارْضُونٌ؛ لأنه جمع سَنَةٍ، وَسَنَةٌ مفتوحُ الأول، وَسِنُونٌ مكسور الأول، وَسَنَةٌ مؤنث غير عاقل، وأصله سَنَوٌ أو سَنَةٌ؛ بدليل قولهم في جمعه بالألف والتاء: سَنَوَات، وَسَنَهَات، وقولهم في اشتقاق الفعل منه: سَانَهْتُ وَسَانَيْتُ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرَفٍ.

ومن شواهد سنين قوله تعالى: ﴿وَلِيُثْبِتْ فِي كَهْفِهِمْ تِلْكَ يَوْمَئِذٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: الآية ٢٥] تقرأ (مائة) على وجهين: منونة، وغير منونة؛ فمن ثَوْنَهَا فـ«سنين» بدل من ثلاث؛ فهي منصوبة، والياء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من مائة، والياء علامة الجر، وفيه نظر؛ لأن البدل يعتبر لصحته إحلاله محلَّ الأول مع بقاء المعنى، ولو قيل ثلاث سِنِينَ لاخْتَلَّ المعنى كما ترى، وَمَنْ لم ينونها فسنين مضاف إليه، فهي مخفوضة، والياء علامة الخفض.

ولم تقع في القرآن مرفوعة، ومثالها قولُ القائل: [الكامل]

١٧ - ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السِّنُونَ وَأَهْلُهَا فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَخْلَامٌ

وأَشْرْتُ بقولي: «وبابه» إلى أن كل ما كان كسنين - في كونه جمعاً، لثلاثي، حُذِفَتْ لامه، وعُوِضَ عنها هاء التانيث - فإنه يُعْرَبُ هذا الإغراب، وذلك كقَلَةٍ وَقَلَيْنَ، وعِزَّةٍ وعِزِينَ، وعِصَّةٍ وعِصِينَ، قال الله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: الآية ٣٧] أي: فِرْقًا شَتًى؛ لأن كل فرقة تعتري إلى غير مَنْ تعتري إليه الفرقة الأخرى، وانتصابها على أنها صفة لِمُهْطِعِينَ بمعنى مُسْرِعِينَ، وانتصابُ مهْطِعِينَ على الحال، وقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِشِينَ﴾ [الحجر: الآية ٩١] فِعِصِينَ: مفعولٌ ثانٍ لجعل منصوبٌ بالياء، وهي جمع عِصَّةٍ، واختلف فيها؛ فقليل: أَصْلُهَا عُصْوٌ، من قولهم: «عِصِيَّتُهُ تَعْصِيَّةٌ» إذا قَرَّقْتَهُ، قال رؤبة: [الرجز]

١٨ - وَلَيْسَ دِينُ اللَّهِ بِالْمُعَصَى

يعني بالمُفَرَّقِ: أي جعلوا القرآن أَعْضَاءَ؛ فقال بعضهم: سِحْرٌ، وقال بعضهم:

كَهَانَةٍ، وقال بعضهم: أساطير الأولين، وقيل: أصلها عضه من العَصَةِ، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: «لَا يَعْصُهُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا».

* * *

٦ - الأفعال الخمسة

ثم قلت: السَّادِسُ يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ؛ فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا، وَأَمَّا نَحْوُ: (تُحَاجُّونِي) فَالْمَحذُوفُ نُونُ الْوَقَايَةِ، وَأَمَّا (إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ) فَالْوَاوُ أَصْلٌ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ، بِخِلَافِ (وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى).

الأفعال الخمسة

وأقول: الباب السادس: مما خرج عن الأصل: الأمثلة الخمسة، وهي: كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة.

وحكمها أن تُرْفَعَ بثبوت النون نيابة عن الضمة، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، مثالُ الرفع قوله تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [الرَّحْمَنُ: الآية ٥٠] ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: الآية ٧١] ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٥] فالمضارع في ذلك كله مرفوع؛ لخلوه عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثُبُوتُ النونِ، ومثالُ الجزم والنصب قوله تعالى: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البَقَرَةُ: الآية ٢٤] فالـ (لم تفعلوا) جازم ومجزوم، و (لن تفعلوا) ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون.

فإن قلت: فما تصنع في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ﴾ [البَقَرَةُ: الآية ٢٣٧] فَإِنْ «أَنْ» ناصبة، والنون ثابتة معه؟

قلت: ليست الواو هنا وَاو الجماعة، وإنما هي لامُ الكلمة التي في قولك: «زيد يغفو» وليست النونُ هنا نُونُ الرفع، وإنما هي اسم مضمَر عائد على المطلقات، مثلها في: ﴿وَالْبَطْلَانُ يَرْيَصَانِ﴾ [البَقَرَةُ: الآية ٢٢٨] والفعلُ مَبْنِيٌّ لاتصاله بنون النسوة، ووزن يَغْفُونَ عَلَى هَذَا يَفْعَلْنَ، كما أنك إذا قلت: «النسوةُ يَخْرُجْنَ» أو «يَكْتَبْنَ» كان ذلك وَزْنَهُ، وأما إذا قلت: «الرِّجَالُ يَغْفُونَ» فالواو واو الجماعة، والنون علامة

الرفع، والأصل يَعْفُوونَ، بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة، فاستثقلت الضمة، على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة - وهي الواو الأولى - فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذفت الأولى، وإنما خُصِّتْ بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور؛ أحدها: أن الأولى جزء [كلمة] والثانية كلمة، وحذفت جزءً أسهل من حذل كل، والثاني: أن الأولى آخرُ الفعل، والحذف بالأواخر أولى، والثالث: أن الأولى لا تدلُّ على معنى والثانية دالة على معنى، وحذف ما لا يدلُّ أولى من حذف ما يدلُّ؛ ولهذه الأوجه حذفوا لام الكلمة في «غَارِ» و «قَاضٍ» دون التنوين؛ لأنه جيء به لمعنى، وهو كلمة مستقلة، ولا يوصف بأنه آخر؛ إذ الآخر الياء، ويزيد وجهاً رابعاً، وهو أنه صحيح والياء معتلة، فلما حذفت الواو صار وزن يَعْفُونَ يَفْعُونَ، بحذف اللام، ولهذا إذا أَدْخَلْتَ عليه الناصب أو الجازم قلت: «الرَّجَالُ لَمْ يَعْفُوا» و «لَنْ يَعْفُوا» فاعرف الفرق.

* * *

٧ - الفعل المضارع المعتل الآخر

ثم قلت: السَّابِعُ الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ، كَيَغْزُوا، وَيَخْشَى وَيَرْمِي؛ فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ، ونحو: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقْ وَيَصْبِرْ﴾ [يُوسُف: الآية ٩٠] مُؤَوَّلٌ.

وأقول: هذا خاتمة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس: وهو الفعل [المضارع] الذي آخره حرف علة، وهو الواو والألف والياء؛ فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة، تقول: «لَمْ يَغْزُ» و «لَمْ يَخْشَ» و «لَمْ يَرْمِ» قال الله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ (٧) [العلق: الآية ١٧].

اللام لام الأمر، و (يَدْعُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو، و (ناديه) مفعول ومضاف إليه، وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها، والتقدير: فليدع أهل ناديه. أي: أهل مَجْلِسِهِ.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: الآية ١٨] ﴿وَلَمْ يَأْتِ سَعَةَ مَنَ أَمَالٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٧]، فهذان مثالان لحذف الألف.

وقال الله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُوا﴾ [عَبَسَ: الآية ٢٣] .

(لما) حرف جزم لنفي المضارع وَقَلْبُهُ ماضياً، كما أن «لم» كذلك، والمعنى أن الإنسان لم يَقْضِ بعدُ ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أوامره، وهذا مثال حذف الياء، والله أعلم.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يُوسُف: الآية ٩٠] بإثبات الياء في (يتقي) وإسكان الراء في (يصبر) على قراءة قُنْبُل، فمؤول، هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو (مَنْ) دخل على (يَتَّقِي) ولم يحذف منه حَرْفُ العلة، وهو الياء؛ فالجواب عنه أن (مَنْ) موصولة لا أنها شرطية، وسكون الراء من (يَصْبِرُ): إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، أو لأنه وَصَلَ بنية الوقف، أو على العطف على المعنى؛ لأن «مَنْ» الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها.

* * *

الإعراب التقديري

ثم قلت: فَضْلٌ - تُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا فِي نَحْوِ: «غَلَامِي» وَنَحْوِ: «الْفَتَى» وَيُسَمَّى مَقْصُوراً، والضممة والكسرة في نحو: «القَاضِي» وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً، والضممة وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «يَخْشَى» وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: «يَدْعُو» وَ«يُرْمِي».

أقسام الإعراب التقديري

وأقول: الذي تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تقدر فيه الحركات الثلاث، وما تقدر فيه حركتان، وما تقدر فيه واحدة.

القسم الأول: ما تقدر فيه الحركات الثلاث

فأما الذي تقدر فيه الثلاث فنوعان؛ أحدهما: ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثني، ولا جمع مذكر سالماً، ولا منقوصاً، ولا مقصوراً، وذلك نحو: «غَلَامِي» و«غِلْمَانِي» و«مُسْلِمَاتِي» فهذه الأمثلة ونحوها تُعَرَّبُ بحركات مقدرة على ما قبل الياء، والذي مَنَعَ من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها، وهي الكسرة،

فاستحال حينئذٍ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء؛ إذ المحلّ الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد، فتقول: «جَاءَ غُلَامِي» فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء، و«رَأَيْتُ غُلَامِي» فتكون علامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء، و«مَرَرْتُ بِغُلَامِي» فتكون علامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك؛ فإنها كسرة المناسبة، وهي مُسْتَحَقَّة قبل التركيب، وإنما دخل عامل الجبر بعد استقرارها.

واحترزْتُ بقولي: «وليس مثني ولا جمع مذكر سالماً» من نحو: «غُلَامَايَ» [وَعُلَامَايَ] و«مُسْلِمَيَّ» فإن الياء تثبت فيهما جرّاً ونصباً مُدْغَمَةً في ياء المتكلم؛ والألف تَثْبُتُ في المثني رفعاً، وليس شيء من [الحرف] المدغم ولا من الألف قابلاً للتحريك.

وقولي: «ولا منقوصاً» لأن ياء المنقوص تدغم في ياء المتكلم؛ فتكون كالمثني والمجموع جرّاً ونصباً.

وقولي: «ولا مقصوراً» لأن المقصور تثبت ألفه قبل الياء، والألف لا تقبل الحركة؛ فهو كالمثني رفعاً، قال الله تعالى: ﴿يَبْشُرِى هَٰذَا غُلَمٌ﴾ [يُوسُف: الآية ١٩] نُودِيَتْ البشري مُضَافَةً إلى ياء المتكلم، وفي الألف فتحة مقدرة لأنه منادى مضاف، وقرأ الكوفيون: (يا بُشْرَى) بغير إضافة؛ فالمقدر في الألف إما ضمة كما في قولك: «يا فتى» لمعيّن، وإما فتحة على أنه نداء شائع مثل: ﴿يَحْشَرُهُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: الآية ٣٠] إلا أنه لم ينون؛ لكونه لا ينصرف لأجل ألف التانيث.

والنوع الثاني: المقصور، وهو: الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة ك«الفتى» و«العصا»، تقول: «جاء الفتى» و«رأيت الفتى» و«مررت بالفتى»؛ فتكون الألف ساكنة على كل حال، وتُقدَّر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحركها.

ومن محاسن بعض الفضلاء، أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي - رحمه الله! - يشوق إليه، ويشكو له نُحُولَهُ؛ فقال: [الكامل]

١٩ - سَلَّمَ عَلَى الْمَوْلَى الْبَهَاءِ، وَصَفَ لَهُ شَوْقِي إِلَيْهِ، وَأَنْنِي مَمْلُوكُهُ

أَبْدَأُ يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشْوُقِي جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مِنْهُوْكُهُ
لَكِنْ نَحَلْتُ لِبُعْدِهِ؛ فَكَأَنَّنِي أَلِفٌ، وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

* * *

القسم الثاني: ما تُقَدَّرُ فيه الحركتان

وأما الذي تُقَدَّرُ فيه الحركتان فنوعان:

أحدهما: ما تُقَدَّرُ فيه الضمة والكسرة فقط، وتظهر فيه الفتحة، وهو المنقوص، وهو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: «الْقَاضِي» و «الدَّاعِي» تقول: «جَاءَ الْقَاضِي» و «مَرَرْتُ بِالْقَاضِي» بالسكون، و «رَأَيْتُ الْقَاضِي» بالتحريك، وإنما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال، وإنما ظهرت الفتحة للخفة، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَنْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: الآية ١٧] ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: الآية ٣١] ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ﴾ [مریم: الآية ٥] كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ. والتراقي: جمع تَرْقُوةٍ - بفتح التاء - وهي العَظْمُ الذي بين ثَغْرَةِ النحر والعاتق.

والنوع الثاني: ما تقدر فيه الضمة والفتحة، وهو الفعل المعتل بالألف، تقول: «هُوَ يَخْشَى» و «لَنْ يَخْشَى» فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر؛ فقلت: «لَمْ يَخْشَ» قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص: الآية ٧٧].

القسم الثالث: ما تُقَدَّرُ فيه حركة واحدة

وأما الذي تُقَدَّرُ فيه حركة واحدة فهو شيثان: الفعل المعتل بالواو كـ«يَدْعُو» والفعل المعتل بالياء كـ«يَرْمِي» فهذان يُقَدَّرُ فيهما الضمة فقط للاستثقال؛ تقول: «هُوَ يَدْعُو»، و «هُوَ يَرْمِي» فتكون علامة رفعهما ضمة مقدرة، ويظهر فيهما شيثان، أحدهما: النصب بالفتحة، وذلك لخفتها نحو: «لَنْ يَدْعُوَ» و «لَنْ يَرْمِيَ» قال الله تعالى: ﴿لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [الكهف: الآية ١٤] ﴿لَنْ يُؤْمِنَهُمْ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: الآية ٣١] ﴿لَنُخِصِّي بِهِ بَلَدَهُ مَيْتًا وَشَقِيقَةً﴾ [الفرقان: الآية ٤٩] ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُخِصِّيَ الْوَلَقَ﴾ [القيامة: الآية ٤٠] ﴿لَنْ تُنْفِكَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٠]. الثاني: الجزم بحذف الآخر، نحو: «لَمْ يَدْعُ» و «لَمْ يَرْمِ» قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الاسراء: الآية ١٧].

الآية ٣٦ ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الْقَصَص: الآية ٧٧] ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا﴾ [الْإِسْرَاء: الآية ٣٧] وانتصاب (مَرْحًا) على الحال، أي: ذا مَرْحٍ وقرىء (مَرْحًا) بكسر الراء.

* * *

البناء

ثم قلت: باب - البناء ضد الإعراب، والمبني إما أَنْ يَطَّرِدَ فِيهِ السُّكُونُ وَهُوَ الْمَضَارِعُ الْمُتَّصِلُ بِنَوْنِ الْإِنَاثِ، نحو: (يَتَرَيِّضُنَ) و (يُرْضِعُنَ) أو الماضي الْمُتَّصِلُ بِضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّحَرِّكٍ كـ «ضَرَبْتُ» و «ضَرَبْنَا»، أو السُّكُونُ أو نَائِبُهُ وَهُوَ الْأَمْرُ، نحو: «اضْرِبْ، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبُوا، وَاضْرِبِي، وَاغْزُ، وَاخْشُ، وَاِزْمِ».

وأقول: قد مضى أن الإعراب أثر ظاهر أو مُقَدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ وذكرت هنا أن البناء ضد الإعراب؛ فكأنني قلت: ليس البناء أثرًا يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذلك كالكسرة في «هؤلاء» فإن العامل لم يجلبها؛ بدليل وجودها مع جميع العوامل.

تعريف البناء

والبناء: لُزُومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدةً لفظاً أو تقديرًا، وذلك كلزوم «هؤلاء» للكسرة، و «مُنْذُ» للضمة، و «أَيْنَ» للفتحة.

ولما فَرَعْتُ من تفسيره شرعْتُ في تقسيمه تقسيمًا غريبًا لم أُسَبِّقُ إليه، وذلك أنني جعلت المبني على تسعة أقسام، الأول: المبني على السكون، وقدمته لأنه الأصل، والثاني: المبني على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق، وثَبِّتُ به لأنه شبيه بالسكون في الخفة، والثالث: المبني على الفتح، وقدمته على المبني على الكسر لأنه أَخَفُّ منه، والرابع: المبني على الفتح أو نائبه المذكور في الباب السابق، والخامس: المبني على الكسر، وقدمته على المبني على الضم لأنه أَخَفُّ منه، والسادس: المبني على الكسر أو نائبه المذكور في الباب السابق، والسابع: المبني على الضم، والثامن: المبني على الضم أو نائبه، والتاسع: ما ليس له قاعدة مستقرة، بل منه ما يُبْنَى على

السكون، وما يُبْنَى على الفتح، وما يُبْنَى على الكسر، وما يُبْنَى على الضم، وسأشرحها منصلة إن شاء الله تعالى شرحاً يزيل عنها خفاءها.

* * *

المبني على السكون

الباب الأول: ما لزم البناء على السكون، وهو نوعان:

أحدهما: المضارع المتصل بنون الإناء، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَأْنَتْ يَرْبَصَت﴾ [البقرة: الآية ٢٢٨] ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣]؛ فيتربصن ويرضعن: فعلان مضارعان في موضع رفع؛ لخلوهما من الناصب والجازم، ولكنهما لما اتصلا بنون النسوة بُنِيَا على السكون، وهذان الفعلان خبريان لفظاً طلبيان معنًى، ومثلهما «يَرْحَمُكَ اللهُ!» وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد والإشعار بأنهما جديران بأن يُتَلَقَّيَا بالمسارعة؛ فكأنهن أُمْتُئِلْنَ؛ فهما مُخْبَرٌ عنهما بموجودين.

الثاني: الماضي المتصل بضمير رفع متحرك نحو: «ضَرَبْتُ» و «ضَرَبْتَ» و «ضَرَبْتِ» و «ضَرَبْنَا زَيْدًا» والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح؛ فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك - وهو التاء في المُثَلِّ الثلاثة الأولى؛ لأنها فاعل، و «نا» في المثال الرابع - وهما متحركان، وأعني بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من «نا» - وهو النون - متحرك؛ فلذلك بنيت الأمثلة على السكون.

واحتزرت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب؛ فإنه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذي هو الأصل فيه، نحو: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ» و «ضَرَبْنَا زَيْدًا»، وتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن، ونحو: «ضَرَبَا»، و «ضَرَبُوا» فإنه لا يقتضي سكون الفعل أيضاً، بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الألف مفتوحاً ويضم قبل الواو كما مثلنا، وأما نحو: «أَشْتَرُوا الصَّلَاةَ بِالْهَدْيِ» [البقرة: الآية ١٦] ونحو: «دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا» [الفرقان: الآية ١٣] فالأصل اشْتَرَوْا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن، ودَعَوْوا بواوين أولاهما مضمومة قبل [الضمير] الساكن، ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبنا ألفين، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى «دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا»

قالوا: يا بُرَّاه، أي: يا هَلَاكَاهُ.

* * *

المبني على السكون أو نائبه

الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه، وهو نوع واحد، وهو فعل الأمر، وذلك لأنه يُبنى على ما يُجزم به مضارعُه؛ فيبنى على السكون في نحو: «اضْرِبْ» وعلى حذف النون في نحو: «اضْرِبَا» و «اضْرِبِي» وعلى حذف حرف العلة في نحو: «اغْرُ» و «أخْش» و «أَزَمْ».

ومن غريب ما يُحكى أن بعض مَنْ يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَا﴾ [طه: الآية ٤٤] إن (قُولَا) مبني على حذف النون، فأنكر ذلك عليه، وهو قولٌ مشهورٌ بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للإقراء غريب.

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقولاً على (اذهبا) من قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ [طه: الآية ٤٣] وكل منهما فعل أمرٍ وفاعل، وهما مبنيان على حذف النون، و (له) جارٌّ ومجرور متعلق بقولاً، [وسمى ابنُ مالك هذه اللامَ لامَ التبليغ، ومثله: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: الآية ٥٣] ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ أَنْبَسِهِمْ﴾ [التور: الآية ٣٠] ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [و (قُولَا) مفعول مطلق، و (لئنا) صفةٌ له، أي قولاً متلطفاً فيه ولا تغلظاً عليه، والقولُ اللين قد جاء مُفسراً في قوله تعالى: .

ثم قلت: أو الفتح، وهو سبعة: الماضي المجزء كضَرَبَ وضَرَبَكَ وضَرَبَا، والمضارعُ الَّذِي بآشَرْتُهُ نُونُ التوكيد، نحو: ﴿لَيُبَدِّلَنَّهُ﴾ [الهمزة: الآية ٤] و ﴿لَيَسْجَنَنَّهُ﴾ و ﴿لَيَكُونَنَّ﴾ [يوسف: الآية ٣٢] بخلاف نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٦] وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصاص: الآية ٨٧] وَمَا رُكِبَ مِنَ الْأَعْدَادِ وَالظُرُوفِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَعْلَامِ، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ» ونحو: هو يأتينا صباحَ مساءً، وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنٍ ونحو: هُوَ جَارِي بَيْنَ بَيْنَ أي: مُلاصِقاً، ونحو: «بَعْلَبِكَ» في لُغِيَّة،

وَالزَّمَنُ الْمُبْهَمُ الْمُضَافُ لِجُمْلَةٍ: وَإِعْرَابُهُ مَرْجُوحٌ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمُبْنِيِّ نَحْوُ عَلَى حِينَ عَاتَيْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا عَلَى حِينَ يَسْتَصَيِّبُ كُلَّ حَلِيمٍ وَرَاجِحٌ قَبْلَ غَيْرِهِ، نَحْوُ: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٩] وَ عَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ ذَانِي وَالْمُبْهَمُ الْمُضَافُ لِمُبْنِيٍّ نَحْوُ: ﴿وَمِنْ خِزْيَ يَوْمٍ﴾ [هود: الآية ٦٦] ﴿وَمَنَا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: الآية ١١] ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ نِتْلٍ مَا أَتَّكُم نَطْقُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٣] وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ.

المبني على الفتح

وأقول: الباب الثالث من المبنيات: ما لَزِمَ البناء على الفتح، وهو سبعة أنواع.

النوع الأول: الماضي المجرد: مما تقدم ذكره، وهو الضمير المرفوع المتحرك، نحو: «ضَرَبَ» و «دَخَرَجَ» و «اسْتَخْرَجَ» و «ضَرَبَا» و «ضَرَبَكَ» و «ضَرَبَتْ» وأما نحو: «رَمَى» و «عَفَا» فأصله رَمَى وَعَفَوَ، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قُلِبَتَا أَلْفَيْنِ؛ فَسَكُونُ آخِرَهُمَا عَارِضٌ، والفتحة مقدرة في الألف، ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيلاً: رَمَيْتُ، وَعَفَوْتُ، كما سيأتي.

والنوع الثاني: المضارع الذي باشرته نون التوكيد: كقوله تعالى: ﴿لَيَبْدَنَّ فِي الْخَطْمَةِ﴾ [الهمزة: الآية ٤] واحترزْتُ باشرط المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٦] فإن الفعل في ذلك معرب وإن أكد بالنون؛ لأنه قد فُصِّلَ بينهما بالواو التي هي ضميرُ الفاعِلِ، وهي ملفوظ بها في قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٦] ومقدرة في قوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٦] إذ الأصل لتسمعونن، فحذفت نون الرفع استئثقالاً لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة؛ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

والنوع الثالث: ما رُكِّبَ تركيب المَزَجِ من الأعداد: وهو الأَحَدُ عَشَرَ، والإِخْدَى عَشْرَةً، إِلَى التَّسْعَةِ عَشَرَ وَالتَّسْعَ عَشْرَةَ، تقول: جاءني أَحَدُ عَشَرَ، ورَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ، وَمَرَرْتُ بِأَحَدِ عَشَرَ، ببناء الجزئين على الفتح، وكذلك القول في الباقي، إِلَّا «إِنِّي عَشَرَ»

و «اثنَتَيْ عَشْرَةَ» فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى: بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً.

والتنوع الرابع: ما رُكِّب تركيب المَزَج من الظروف: زمانية كانت أو مكانية، مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك: «فَلَانٌ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ، والأصلُ صباحاً ومساءً، أي في كل صباح ومساءً؛ فحُذِفَ العاطف، وركب الظرفانِ قصداً للتخفيف تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ، قال الشاعر: [الوافر]

٢٠ - وَمَنْ لَا يَضْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ خُبَالاً

ولو أَضَفْتُ فقلت: «صَبَاحَ مَسَاءٍ» لجاز، أي: صباحاً ذا مساءً؛ فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان، ونظيره في الإضافة قوله تعالى: ﴿لَا يَكُونُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾ [النَّازِعَات: الآية ٤٦] فأضيف الضحى إلى ضمير العشيّة، وقيل: الأصلُ أو ضُحى يومها، ثم حُذِفَ المضاف، ولا حاجة إلى هذا، وتقول: «فَلَانٌ يَأْتِينَا يَوْمَ يَوْمٍ» أي يوماً يوماً، أي: كل يوم، قال الشاعر: [الخفيف]

٢١ - آتِ الرُّزْقُ يَوْمَ يَوْمٍ فَأَجْمِلْ طَلَباً، وَأَبْغِ لِقِيَامَةَ زَاداً

ومثال ما رُكِّب من ظروف المكان قولك: سَهَّلَتِ الهمزةُ بَيْنَ بَيْنٍ، وأصله بينها وبين حرف حركتها، فحذف ما أُضيف إليه بين الأولى وبين الثانية، وحذف العاطف، وركب الظرفان، وقال الشاعر:

٢٢ - نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

والأصل: بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ، فأزيلت الإضافة، ورُكِّب الاسمان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ، وهذان الظرفان اللذان صاراً ظرفاً واحداً في موضع نصب على الحال؛ إذ المراد: وبعض القوم يسقط وسطاً، والحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة، يقال: رَجُلٌ حَامِي الحَقِيقَةِ، أي: أنه شَهْمٌ لَا يُضَامُ.

٢٠ - لم ينسب إلى معين.

٢١ - لم ينسب إلى معين.

٢٢ - هذا البيت لعبيد بن الأريبي.

والتَّوَعُّ الخامسُ: ما رُكِّبَ تركيبَ خَمْسَةِ عَشَرَ من الأحوال: يقولون: فلانُ جاري بَيْتَ بَيْتٍ، وأصله بيتاً لبيت، أي: مُلَاصِقاً، فحذف الجار وهو اللام، وركب الإسمان، وعامل الحال ما في قوله: «جاري» من معنى الفعل، فإنه في معنى مُجَاوِرِي، وَجَوَّزُوا أن يكون الجارُ المَقْدَرُ «إلى» وأن لا يقدر جَارُ أصلاً، بل فاء العطف، وقالت العرب أيضاً: «تَسَاقَطُوا أَخُولَ أَخُولَ» أي: مُتَفَرِّقِينَ، وهو بالخاء المعجمة، قال الشاعر يصف ثوراً يطعن الكلاب بِقُرْنِهِ: [الظويل]

٢٣ - يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِبَاتِهَا سِقَاطَ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولاً
وفي الحديث: «كان يَتَحَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ» أي: يَتَعَهَّدُنَا بها شيئاً فشيئاً مخافة السامة علينا، قال أبو علي: «هو من قولهم: تَسَاقَطُوا أَخُولَ أَخُولَ، أي: شيئاً بعد شيء» وكان الأصمعي يرويه «يَتَحَوَّنَا» بالنون - ويقول: معناه يَتَعَهَّدُنَا.

فإن قلت: ما الفرقُ بين هذا النوع والبيت الذي أنشأته في النوع الذي قبله، فإنك زعمت ثم أن «بَيْنَ بَيْنَ» فيه حال؟

قلت: معنى قولي هناك إنه متعلق باستقرار محذوف، وذلك المحذوف هو الحال، لا أنه نفسه حالٌ، بخلاف هذا النوع؛ فإن المركب نفسه حالٌ؛ لأنه ليس بظرف، [بخلاف «بين بين» فإنه ظرف].

وإذا أَخْرَجْتَ شيئاً من هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية تَعَيَّنَتِ الإضافةُ وامتنع التركيبُ، تقول: هَذِهِ هَمَزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ، مخفوض الأول غير مُتَوَّنٍ والثاني منوناً، ومثله: فَلَاَن يَأْتِينَا كُلَّ صَبَاحٍ مَسَاءً، قال: [الوافر]

٢٤ - وَلَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٌ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ، والقُرُوضُ لَهَا جَزَاءٌ
وهذا يفهم من كلامي في المقدمة؛ فإني قلت: «وما رُكِّبَ من الظروف والأحوال» فعلم أن البناء المذكور مُقَيَّدٌ بوجود الظرفية والحالية، وأنها متى قُفِدَتْ وَجَبَ الرجوعُ إلى

الإعراب، وإنما قدمت الظروف على الأحوال لأن ذلك في الظروف أكثر وقوعاً؛ فكان أولى بالتقديم.

فإن قلت: قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال، كقولهم: وقعوا في حَيْصٍ بَيْصٍ، أي: في شِدَّةٍ يَغْسُرُ التَّخْلُصُ منها.

قلت: هو شاذ؛ فلذلك لم أعرض لذكره في هذا المختصر.

ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: الآية ٤] ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: الآية ٦٠] ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: الآية ٣٠] أي: على سَقَرٍ تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا يحفظون أمرها، وقيل: صنفاً، وقيل: صفًا من الملائكة، وقرئ (تِسْعَةُ أَعْشِيرٍ) جمع عَشِيرٍ، مثل أَيْمَنَ في جمع يَمِينٍ، وعلى هذا فَتِسْعَةُ مَرْفُوعٍ، وَأَعْشِيرٍ مَخْفُوضٍ بالإضافة مُنَوَّنٌ.

ومجيء هذا التركيب في الأحوال قليل بالنسبة إلى مجيئه في الظروف.

* * *

والتَّوَعُّعُ السادس: الزَّمَنُ المَبْهُمُ المَضَافُ لجملة: وأعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه، وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى الجملة، ويجوز لك فيه حينئذٍ الإعراب والبناء على الفتح، ثم تارة يكون البناء أَرْجَحُ من الإعراب، وتارة العكس؛ فالأول إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنيٌّ كقوله: [الطويل]

٢٥ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ

يروى «على حين» بالخفض على الإعراب، و«على حين» بالفتح على البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافاً إلى مبني، وهو عَاتَبْتُ، والثاني إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها معرباً، أو جملة اسمية؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾

[المائدة: الآية ١١٩] فيوم: مضاف إلى ينفع، وهو فعل مضارع، والفعل المضارع معربٌ كما تقدم، فكان الأَرْجَحُ في المضاف الإعراب؛ فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعاً برفع اليوم على الإعراب؛ لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وَخَذَهُ بفتح اليوم على البناء، والبصريون يمنعون في ذلك البناء، وَيُقَدَّرُونَ الفتحه إعراباً مثلها في «صُمْتُ يَوْمَ الخميس» والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كون الشيء ظَرْفًا لنفسه، والثاني كقول الشاعر: [الوافر]

٢٦ - تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينِ التَّوَاضُّلِ غَيْرُ دَانَ
روي بفتح الحين على البناء، والكسرُ أَرْجَحُ على الإعراب، ولا يجوز البصريون غَيْرُهُ.

النوع السابع: المُبْهَمُ المضاف لمبني: سواء كان زماناً أو غيره، ومرادى بالمبهم: ما لا يَتَضَحُّ معناه إلا بما يُضَاف إليه، كـ«مثل» و«دُون» و«بين» ونحوهن، ممّا هو شديد الإبهام؛ فهذا النوع إذا أُضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: الآية ٦٦] يقرأ على وجهين: بفتح اليوم على البناء؛ لكونه مبهماً مضافاً إلى مبني وهو إذ، وبجره على الإعراب، وقال الله تعالى: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: الآية ١١] «منا» جار ومجرور خير مقدم، و«دون» مبتدأ مؤخر، وبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع «دون» لكان ذلك جائزاً، كما قال الآخر: [الطويل]

٢٧ - أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا
الرواية «دُونُهَا» بالرفع.

وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] يقرأ على وجهين: برفع «بين» على الإعراب؛ لأنه فاعل، وبفتحه على البناء، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَحَقُّ

يَنْتَلِ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ» [الذاريات: الآية ٢٣] يقرأ على وجهين: برفع «مثل» على الإعراب؛ لأنه صفة لحق، وهو مرفوع، وبالفتح على البناء.

* * *

المبني على الفتح أو نائبه

ثم قلت: أو الفتح أو نائبه، وهو: اسم لا النافية للجنس، إذا كان مفرداً، نحو: «لَا رَجُلٌ» و «لَا رِجَالٌ» و «لَا رَجُلَيْنِ» و «لَا قَائِمِينَ» و «لَا قَائِمَاتٍ» وفتح نحو: «قَائِمَاتٍ» أَرْجَحُ مِنْ كَسْرِهِ.

وَلَكِ فِي الْأِسْمِ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ» و «لَا مَاءٌ بَارِدٌ» النَّصْبُ، وَالرَّفْعُ، وَالْفَتْحُ، وَكَذَا الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» إِنْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَ، فَإِنْ رَفَعْتَهُ أَمْتَنَعَ النَّصْبُ فِي الثَّانِي، فَإِنْ فَصَلَ النَّعْتُ أَوْ كَانَ هُوَ أَوْ الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ أَمْتَنَعَ الْفَتْحُ.

اسم «لا» النافية للجنس

وأقول: الباب الرابع من المبنيات: ما لزم الفتح أو نائبه - وهو اثنان الياء، والكسرة - وذلك اسم لا.

وختلاصة القول في ذلك أن «لا» إذا كانت للنفي، وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس بأسره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده، وكان الاسم مفرداً - ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ولو كان مثني أو مجموعاً - فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مسألتين، والبناء على الياء في مسألتين، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة.

ما يستحق البناء على الفتح

أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطه: أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع، نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ، أو مجموعاً جمع تكسير، نحو رِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ، تقول: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» و «لَا فَرَسٌ عِنْدَنَا» و «لَا رِجَالٌ فِي الدَّارِ» و «لَا أَفْرَاسٌ عِنْدَنَا».

ما يستحق البناء على الياء

وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضايطه: أن يكون الاسم مُثْنًى أو جمع مذكر سالماً، نحو: «لَا رَجُلَيْنِ» و «لَا قَائِمَيْنِ» قال الشاعر: [الطويل]

٢٨ - تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا وَلَكِنْ لَوُرَادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ
وقال الآخر: [الخفيف]

٢٩ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتُهُمْ شُرُونُ

ما يستحق البناء على الكسر

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضايطه أن يكون جمعاً بالألف والياء المزدتين، نحو: «مُسْلِمَات» تقول: «لَا مُسْلِمَاتٍ فِي الدَّارِ» قال الشاعر: [البسيط]

٣٠ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُ، وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ
يروى بكسر «لَذَات» وفتحها.

أوجه نعت اسم «لا»

ولما ذكرت اسم «لا» أوردت مسألتين يتعلقان بباب «لا».

المسألة الأولى: أن اسمها إذا كان مفرداً، ونُعِتَ بمفرد، وكان النعت والمنعوت متصلين، نحو: «لَا رَجُلَ ظَرِيفاً فِي الدَّارِ»؛ جاز لك في النعت ثلاثة أوجه، أحدها: النصب على محل اسم «لا»؛ فإنه في موضع نصب بلا، ولكنه بني فلم يظهر فيه إعراب؛ فتقول: «لَا رَجُلَ ظَرِيفاً فِي الدَّارِ» والثاني: الرفع على مراعاة محل «لا» مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء؛ فتقول: «لَا رَجُلَ ظَرِيفَ فِي الدَّارِ» برفع ظريف، وإنما كانت «لا» مع «رجل» في موضع رفع بالابتداء؛ لأن «لا» قد صارت بالتركيب مع «رجل»

٢٨ - لم ينسب.

٢٩ - لم ينسب.

٣٠ - هذا البيت لعلامة بن جندل النهدي.

كالشيء الواحد، وقد علمت أن الاسم المُصَدَّر به المخبر عنه حقه أن يرتفع بالابتداء، والثالث: الفتح؛ فتقول: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ فِي الدَّارِ» وهو أبعدُها عن القياس فلهذا آخرته في الذكر، ووجهُ بُعْدِهِ هو أن فَتْحَهُ على التركيب، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئاً واحداً، ووجهُ جوازه أنهم قَدَرُوا تركيبَ الموصوفِ وصفتهِ أولاً ثم أدخلوا عليهما «لا» بعد أن صارا كالاسم الواحد، ونظيره قولك: «لَا خَمْسَةَ عَشَرَ عِنْدَنَا».

العطف على اسم «لا» مع التكرار

المسألة الثانية: أن «لا» واسمها إذا تَكَرَّرَا نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه، وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول وجهان: الفتح، والرفع؛ فإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب، مثال الفتح قوله تعالى: ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْنِيهِ﴾ [الطور: الآية ٢٣]، ومثال الرفع قول الشاعر: [الكامل]

٣١- هَذَا لَعْمَرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي - إِنْ كَانَ ذَاكَ - وَلَا أَبَ وَمِثَالُ النَّصْبِ قَوْلُ الْآخَرِ: [السريع]

٣٢- لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ وَإِنْ رَفَعْتَ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ جاز لك في الاسم الثاني وجهان: الفتح، والرفع؛ فالأول كقوله في هذا البيت: [الوافر]

٣٣- فَلَا لَعْنُ وَلَا تَأْنِيْمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ والثاني: كقوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٤] في قراءة مَنْ رفعهما. ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني.

* * *

٣١ - هذا البيت لهما بن مرة.

٣٢ - هذا البيت لأنس بن عباس.

٣٣ - هذا البيت لأمية بن أبي الصلت.

المبني على الكسر

ثم قلت: أو الكسر، وهو خمسة: العلم المختوم بويه كسيبويه، والجرمي يَجِيزُ منع صَرْفِهِ، وفَعَالٍ للأمر كَنَزَالٍ وَدَرَاكَ، وَبَنُو أَسَدٍ تَفْتَحُهُ، وَفَعَالٍ سَبَأٌ لِلْمَوْنِثِ كَفَسَاقٍ وَخَبَاثٍ، ويختصُّ هذا بالنداء، وَيَنْقَاسُ هُوَ وَنَحْوُ نَزَالٍ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي تَامٌ، وَفَعَالٍ عَلَمًا لِمَوْنِثٍ كَحَذَامٍ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَكَذَلِكَ «أَمْسٍ» عِنْدَهُمْ إِذَا أُريدَ بِهِ مُعَيَّنٌ، وَأَكْثَرُ بَنِي تَمِيمٍ يُؤَافِقُهُمْ فِي نَحْوِ سَفَارٍ وَوَبَارٍ مُطْلَقًا، وَفِي أَمْسٍ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَيَمْنَعُ الصَّرْفُ فِي الْبَاقِي.

وأقول: الباب الخامس من المبنيات: ما لزم البناء على الكسر، وهو خمسة أنواع:

النوع الأول: العلم المختوم بويه: كسيبويه وعَمْرُوَيْهِ وَنَفْطُوَيْهِ وَرَاهُوَيْهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ فليس فيهن إلا الكسر، وهو قول سيبويه والجمهور، وزعم أبو عمر الجرمي أنه يجوز فيهن ذلك والإعرابُ إعرابٌ ما لا ينصرف.

النوع الثاني: ما كان اسماً للفعل: وهو على وزن فَعَالٍ، وذلك مثل نَزَالٍ بمعنى انزل، وَدَرَاكٍَ بمعنى أدرك، وَتَرَاكٍَ بمعنى اترك، وَحَذَارٍ بمعنى اخذر، قال الشاعر: [الرجز]

٣٤ - حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاجِنَا حَذَارٍ

وقال الآخر: [الرجز]

٣٥ - تَرَاكِهََا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهََا

وما أَحْسَنَ قَوْلَ بَعْضِهِمْ: [الوافر]

٣٦ - هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِإِمْلَاءِ فِيهَا: حَذَارٍ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَقَشْكِي

٣٤ - هذا البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة.

٣٥ - هذا البيت لسيبويه.

٣٦ - هذا البيت لأبي الفرج السائي.

فَلَا يَغْرُرْكُمْ مِنِّي أَبَسَامٌ فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالْفِعْلُ مُبْكِي
وبنو أسد يفتحون فَعَالٍ في الأمر لمناسبة الألفِ والفتحة التي قبلها.

* * *

النوع الثالث: ما كان على فَعَالٍ، وهو سَبُّ للمؤنث: ولا يُستعمل هذا النوع إلا في النداء، تقول: «يَا خَبَاثَ» بمعنى يا خبيثة، و «يَا دَفَارٍ» بالذال المهملة، بمعنى يا مُنْتِنَةً، و «يَا لَكَاعٍ» بمعنى يا لثيمة، ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري: «أَتَنْشَبِهِينَ بالحرائر يا لَكَاعٍ» ولا يُقَالُ: جاءني لكاع، ولا رأيت لكاع، ولا مررت بلكاع، فأما قوله: [الوافر]

٣٧ - أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ، ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ
فاستعملها في غير النداء؛ فضرورة شاذة، ويحتمل أن التقدير: قَعِيدَتُهُ يُقَالُ لها: يا لكاع؛ فيكون جارياً على القياس.

* * *

شروط صوغ «فَعَالٍ»

ويجوز قياساً مطرداً صَوْغُ فَعَالٍ هذا وَفَعَالٍ السَّابِقِ - وهو الدال على الأمر - مما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي: أن يكون فعلاً ثلاثياً، تاماً؛ فيبني من نزل نَزَالٍ، ومن ذهب دَهَابٍ، ومن كَتَبَ كِتَابٍ، بمعنى انْزَلَ وأَذْهَبَ واكْتُبَ، ويقال من فَسَقَ وَفَجَرَ وَزَنَّا وَسَرَقَ: يا فَسَاقٍ، ويا فَجَارٍ، ويا زَنَاءٍ، ويا سَرَّاقٍ، بمعنى يا فاسقة، يا فاجرة، يا زانية، يا سارقة.

ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصية؛ لأنها لا فِعْلٌ لها، ولا من نحو: دَخَرَجَ واشْتَخَرَجَ وانْطَلَقَ؛ لأنها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو: كَانَ وظَلَّ وِيَّاتَ وصَارَ؛ لأنها ناقصة لا تامة.

ولم يَقَعْ في التنزيل فَعَالٍ أمراً إلا في قراءة الحسن: ﴿لَا مَسَاسَ﴾ [طه: الآية ٩٧]
 بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول «لا» على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر
 إذا دَعَوْا عليه بأن لا ينتعش - أي لا يرتفع - «لا لَعَا» وفي معاني القرآن العظيم
 للفراء: ومن العرب من يقول: لا مَسَاسَ، يذهب به إلى مذهب ذَرَاكِ وَنَزَالِ،
 وفي كتاب ليس لابن خالويه لا مَسَاسَ مثل ذَرَاكِ وَنَزَالِ، وهذا من غرائب اللغة،
 وحمله الزمخشري والجوهري على أنه من باب قَطَام، وأنه معدول عن المصدر،
 وهو الْمَسُّ.

* * *

النوع الرابع: ما كان على فَعَالٍ، وهو علم على مؤنث: نحو: حَذَامٍ وَقَطَامٍ
 وَرَقَاشٍ وَسَجَاحٍ - بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة - اسم للكذابة التي ادَّعَتْ
 النبوة، وَكَسَابٍ: اسم لكلبة، وَكَغَابٍ: اسم لفرس.

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعلى ذلك قول الشاعر:
 [الوافر]

٣٨ - إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
 والثانية: لبعض بني تميم، وهي إغْرَابُهُ إغْرَابَ ما لا ينصرف مطلقاً.

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيلُ بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر،
 أو غَيْرَ مختومٍ بها فَيُمنَعُ الصرفُ، ومثالُ المختوم بالراء «سَفَارٍ» بالسين المهملة والفاء
 اسم لماء، و«حَضَارٍ» بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب، و«وَبَارٍ» بالباء
 الموحدة اسم لقبيلة، و«ظَفَارٍ» بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة، قال الشاعر أنشده
 سيبويه: [الطويل]

٣٩ - مَتَى تَرِدُنْ يَوْماً سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّراً

٣٨ - هذا البيت لديم بن طارق.

٣٩ - هذا البيت للفرزدق.

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين: [مخلع البسيط]

٤٠ - أَلَمْ تَرَوْا إِزْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ

«وبار» الثاني ليس باسم كوبار الذي في حشو البيت، بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماضٍ وفاعل، والجملة معطوفة على قوله: «هلكت»، وقال أولاً: «هلكت» بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً: «باروا» بالتذكير على معنى الحي، وعلى هذا القول فتكتب «وباروا» بالواو والألف كما تكتب «ساروا».

* * *

النوع الخامس: «أَمْسٍ» إذا أَرَدْتَ به مُعَيَّنًا، وهو اليوم الذي قَبْلَ يومك. وللعرب فيه حيثُ ثلاث لغات.

إحداها: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لغة أهل الحجاز؛ فيقولون: «ذَهَبَ أَمْسٍ بِمَا فِيهِ» و «اَعْتَكَفْتُ أَمْسٍ» و «عَجِبْتُ مِنْ أَمْسٍ» بالكسر فيهن؛ قال الشاعر: [الكامل]

٤١ - مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمَسِّي
ثم قال:

الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

الثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغة بعض بني تميم، وعليها قوله: [الرجز]

٤٢ - لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهنَّ هَمْسَا لَا تَرَكُ اللَّهْ لَهُنَّ ضِرْسَا

٤٠ - هذان البيتان للأعشى بن ميمون بن قيس.

٤١ - هذان البيتان لتبع بن الأفرن.

٤٢ - لم ينسب.

وقد وهَمَ الزُّجَاجِيُّ، فزعم أن مِنَ العرب مَنْ يَبْنِي أُمْسَ على الفتح، واستدل بهذا البيت.

الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناءؤه على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم، يقولون: «ذَهَبَ أُمْسٌ» فيضمونه بغير تنوين، و«اعْتَكَفْتُ أُمْسَ»، وَعَجِبْتُ مِنْ أُمْسٍ فيكسرونه فيهما، وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة: «ويمنع الصرف في الباقي» وقولي: «الباقي» أردت به «أمس» في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حَذَامٍ وَقَطَامٍ.

وإذا أريد بأُمْسٍ يَوْمٌ ما من الأيام الماضية، أو كُسْرٌ، أو دَخَلَتْهُ «أل» أو أَضِيفَ - أعرف بإجماع، تقول: «فَعَلْتُ ذَلِكَ أُمْسًا» أي في يوم ما من الأيام الماضية، وقال الشاعر:

٤٣ - مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مَنْ أُمُوسٍ تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ الْعُرُوسِ
وتقول: «مَا كَانَ أَطْيَبَ أُمْسَنَا» وذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري أن «أمس» يُصَغَّرُ فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كُسِرَ، ونَصَّ سيويه على أنه لا يُصَغَّرُ وقوفاً منه على السماع، والأولون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوع التذكير؛ فإن التذكير والتصغير أخوان، وقال الشاعر: [الطويل]

٤٤ - فَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ
روي هذا البيت بفتح «أمس» على أنه ظرف مُغْرَبٌ لدخول أل عليه، ويروى أيضاً بالكسر، وتوجيهه: إما على البناء، وتقدير «أل» زائدة، أو على الإعراب على أنه قَدَرٌ دخول «في» على اليوم، ثم عطف عليه عطف التوهم.

وقال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَمْ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: الآية ٢٤] الكسرة فيه كسرة إعراب لوجود أل، وفي الآية إيجازٌ ومجازٌ، وتقديرهما فجعلنا زرعها في

استثـصاله كالزـرع المحـصود فكأن زرعها لم يلبث بالأمس، فحذف مضافان واسـم كأن، وموصوف اسم المفعول، وأقيم فـعيلٌ مقام مفعول، لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنـملته «جريح» ويقال له: مجروح.

* * *

المبني على الضم

ثم قلت: أو الضم وهو: ما قُطِعَ لفظاً لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة كَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ، وَأَسْمَاءُ الْجِهَاتِ، وَالْحَقُّ بِهَا «عَلُّ» الْمَعْرِفَةُ، وَلَا تُضَافُ، و«غَيْرُ» إِذَا حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ، كـ«قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُ» فَيَمْنُ ضَمٌّ وَلَمْ يَنْوُنْ، وَ«أَيُّ» الْمَوْصُولَةُ إِذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيرًا مَحْذُوفًا، نحو: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ» [مریم: الآية ٦٩] وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهَا مُطْلَقًا.

أنواع المبني على الضم

وأقول: الباب السادس من المبنیات ما لزم الضم: وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: ما قُطِعَ عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة: كَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ، وَأَسْمَاءُ الْجِهَاتِ نحو قُدَّامُ وَأَمَامُ وَخَلْفُ، وَأَخَوَاتِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: الآية ٤] في قراءة السبعة بالضم، وَقَدَّرَهُ ابْنُ يَعِيشَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ مِنْ قَبْلِ كُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ بَعْدِهِ، انْتَهَى، وَهَذَا الْمَعْنَى حَقٌّ، إِلَّا أَنَّ الْأَنْسَبَ لِلْمَقَامِ أَنْ يَقْدَرَ [مِنْ قَبْلِ الْغَلْبِ وَ] مِنْ بَعْدِهِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَفْظًا وَنُويَ مَعْنَاهُ، فَاسْتَحَقَّ الْبِنَاءَ عَلَى الضَّمِّ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْحَمَاسِيِّ: [الطَّوِيل]

٤٥ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَا أُجِلُّ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وقال الآخر: [الطَّوِيل]

٤٦ - إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

٤٥ - هذا البيت لمعن بن أوس.

٤٦ - نسب إلى عترة بن مالك العقيلي.

وقولي: «لفظاً» احترازٌ من أن يُقَطَّعَ عنها لفظاً ومعنى؛ فإنها حينئذٍ تبقى على إعرابها، وذلك كقولك: «أبدأ بذا أولاً» إذا أردتَ أبدأ به متقدماً، ولم تتعرض للتقدم على ماذا، وكقول الشاعر: [الوافر]

٤٧ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ
وقول الآخر: [الطويل]

٤٨ - وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَشَدَّ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا
وقرىء ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: الآية ٤] بالخفض والتنوين، على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه: أي لفظاً ومعنى، وقرأ الجُحْدُري والعقيلي بالجر من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده.

* * *

ما ألحق بالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى

النوع الثاني: ما ألحق قبل وبعد من قولهم: «قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُ» والأصل ليس المقبوض غَيْرَ ذلك؛ فأضْمِرَ اسْمُ «ليس» فيها وحُذِفَ ما أضيف إليه «غير» وبنيت «غير» على الضم، تشبيهاً لها بقبل وبعد؛ لإبهامها، ويحتمل أن التقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضاً، ثم حذف خبر «ليس» وما أضيفت إليه «غير» وتكون الضمَّة على هذا ضمة إعراب. والوجه الأول أولى؛ لأن فيه تقييلاً للحذف، ولأن الخبر في باب «كان» يَضْعُفُ حذفه جداً.

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غير» إلا بعد «ليس» فقط، كما مثلنا، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم «لا غير» فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة.

* * *

٤٧ - نسب لعبد الله بن يعرب.

٤٨ - نسب لبعض بن عقيل.

النوع الثالث: ما ألحق بقبل وبعد من «عل»: المراد به مُعَيَّنٌ، كقولك: أخذت الشيء الفلاني من أسفل [الدار] والشيء الفلاني من عل: أي من فوق الدار، قال الشاعر: [الكامل]

٤٩ - وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عِلْ

ولا تستعمل «عل» مُضَافَةً أصلاً، ووقع ذلك في كلام الجوهري، وهو سَهْوٌ، ولو أردت بعلُ علُوًّا مجهولاً غير معروفٍ تعيَّن الإعرابُ، كقوله: [الطويل]

٥٠ - كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عِلْ

النوع الرابع: ما ألحق بقبل وبعد من «أي» الموصولة.

واعلم أن أيًّا الموصولة مُعَرَّبَةٌ في جميع حالاتها، إلا في حالة واحدة، فإنها تبنى فيها على الضم، وذلك إذا اجتمع شرطان؛ أحدهما: أن تضاف، الثاني: أن يكون صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مریم: الآية ٦٩].

(ثم) حرف عطف على جواب القسم، وهو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مریم: الآية ٦٨] واللام لام التوكيد التي يُتَلَقَّى بها القسم، مثلها في (لَنَحْشُرَنَّهُمْ) و (نزع) فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد [والفاعل ضمير مستتر، والنون للتوكيد]، و (من كل) جارٌّ ومجرور متعلق بنزع، و (شيعه) مضاف إليه، و (أي) مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صلة وعائد، والهاء والميم مضاف إليه، و (أشد) خبر لمبتدأ محذوف: أي أيهم هو أشد، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأي، و (على الرَّحْمَنِ) متعلق بأشد، و (عتيا) تمييز، وكان الظاهر أن تفتح أي؛ لأن إعراب المفعول النصب، إلا أنها هنا مبنية على الضم لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صلتها، وهو المقدر بقولك «هو».

ومن العرب مَنْ يُعَرِّبُ أيًّا في أحوالها كلها، وقد قرأ هارون ومعاذ ويعقوب: (أَيُّهُمْ

٤٩ - هذا البيت للفرزدق يهجو فيه جريراً.

٥٠ - هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس الكندي.

أَشَدُّ) بالنصب، قال سيويه: وهي لغة جيدة، وقال الجَرْمِيُّ: «خرجت من الخَنْدَق - يعني خَنْدَقَ الْبُصْرَةِ - حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحداً يقول: «أَضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ» أي: كلهم ينصب ولا يضم.

والمعنى اقسم بربك لَنَجْمَعَنَّ الْمُتَكِرِينَ للبعث وُقُرَاءَهُم من الشياطين الذين أضلُّوهُم مُقَرَّنِينَ في السلاسل كل كافر معه شيطانه في سلسلة، ثم لَنُخْصِرَنَّهُم حول جهنم جاثين على الرُّكْبِ، ثم لَنَنْزَعَن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً، أي: جراءة، وقيل: فُجُوراً وكذباً، وقيل: كفرأ، أي: لَنَنْزَعَن رؤساءهم في الشر فنبدأ بالأكبر فالأكبر جُزْماً، [والأكثر جراءة] ﴿ثُمَّ لَنَعْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلًا﴾ [مريم: الآية ٧٠] أي أحقُ بدخول النار، يقال: صَلِيَ يَصْلِي صُلِيًّا، كما يقال: لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًّا، ويقال: صَلَى يَصْلِي صُلِيًّا مثل مضى يمضي مُضِيًّا.

* * *

المبني على الضمّ أو نائبه

ثم قلت: أو الضمّ أو نائبه، وَهُوَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ» و «يَجِبَالُ» [سبأ: الآية ١٠] و «يَا زَيْدَانِ» و «يَا زَيْدُونِ».

المنادى المفرد المعرفة

وأقول: الباب السابع من المبنيات: ما لزم الضم أو نائبه - وهو الألف والواو - وهو نوع واحد، وهو المنادى المفرد المعرفة.

ونعني بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ولو كان مُثْنًى أو مجموعاً، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم «لا».

ما يراد بالمعرفة

ونعني بالمعرفة: ما أريد به مُعَيَّنٌ، سواء كان علماً أو غيره.

فهذا النوع يبنى على الضمّ في مسألتين.

إحدهما: أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالماً، نحو: «يَا زَيْدُ» و «يَا رَجُلُ» وقول الله تعالى: ﴿يَنْتَوِخُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هُود: الآية ٤٦] ﴿يَنْتَوِخُ أَهْبَطُ سَلَامٍ﴾ [هُود: الآية ٤٨] ﴿يَنْصَلِّحُ آثِنَا﴾ [الأعراف: الآية ٧٧] ﴿يَنْهَوْدُ مَا حِثْنَا بِبَيْنَةٍ﴾ [هُود: الآية ٥٣] .

الثانية: أن يكون جمع تكسير، نحو قولك: «يَا زَيْدُ» وقوله تعالى: ﴿يَنْجَالُ أَوِيٍّ مَعَهُ﴾ [سَبَأ: الآية ١٠] .

ويُبنى على الألف إن كان مثنى، نحو: «يَا زَيْدَانِ» و «يَا رَجُلَانِ» إذا أريد بهما مُعَيَّنٌ .

ويُبنى على الواو إن كان جمع مذكر سالماً نحو: «يَا زَيْدُونَ» و «يَا مُسْلِمُونَ» إذا أريد بهما مُعَيَّنٌ .

وأما إذا كان المنادى مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو نكرة غير معينة؛ فإنه يعرب نصباً على المفعولية؛ فلا يدخل في باب البناء .

فالمضاف كقولك: «يَا عَبْدَ اللَّهِ» و «يَا رَسُولَ اللَّهِ» وفي التنزيل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: يا فاطر السموات. ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَى عِبَادِ اللَّهِ﴾، أي: يا عباد الله، ويجوز أن يكون (عِبَادَ اللَّهِ) مفعولاً بأدوا كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَرْسِلَ مَعَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: الآية ١٧] ، ويجوز أن يكون (فَاطِرَ) صفة لاسم الله تعالى، خلافاً لسيويه .

والشبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كقولك: «يَا كَثِيرًا بِرُّهُ» و «يَا مُفِضًا خَيْرُهُ» و «يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ» .

والنكرة كقول الأعمى: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي» وقول الشاعر: [الطويل]

٥١ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

جواز نصب المنادى المبني على الضم في الشعر

ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطرَّ إلى تنوينه، كقول الشاعر: [الخفيف]

٥٢ - ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَنْتُكَ الْأَوَاقِي
وأن يبقى مضموماً كقوله: [الوافر]

٥٣ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

شروط جواز فتح المنادى فتحة إبتاع

ويجوز في المنادى أيضاً أن يُفْتَحَ فتحة إبتاع، وذلك إذا كان علماً: موصوفاً بآثر، متصل به، مضاف إلى علم، كقولك: «يا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو» وقول الشاعر: [البسيط]

٥٤ - يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الْجَنَانُ وَبُوَّتْ الْمَهَا الْعَيْنَا
وبقاء الضم أَرْجَحُ عند المبرد، والمختارُ عند الجمهور الْفَتْحُ.

ثم قلت: وإِذَا أَنْ لَا يَطَّرِدَ فِيهِ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ، وَهُوَ: الْحُرُوفُ كَهَلْ وَثُمَّ وَجِيرَ وَمُنْدُ، وَالْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنَةِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ: أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ كَصَهْ وَآمِينَ وَإِيَهُ وَهَيْتُ وَالْمُضْمَرَاتُ كَقُومِي وَقُمْتُ وَقُمْتُ، وَالْإِشَارَاتُ كَذِي وَثُمَّ وَهَوْلَاءُ وَهَوْلَاءُ وَالْمَوْضُولَاتُ كَالَّذِي وَالَّتِي وَالَّذِينَ وَالْأَوْلَاءُ فَيَمَنْ مَدَّةً وَذَاتُ فَيَمَنْ بَنَاءً وَهُوَ الْأَفْصَحُ إِلَّا ذَيْنَ وَتَيْنَ وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ فَكَالْمَثْنَى، وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ، وَأَسْمَاءُ الِاسْتِفْهَامِ: كَمَنْ وَمَا وَأَيْنَ، إِلَّا أَيَا فِيهِمَا، وَبَعْضُ الظَّرُوفِ كِإِذْ وَالْآنَ وَأَمْسَ وَحَيْثُ مَثَلًا.

المبني دون قاعدة ثابتة

وأقول: لما أنهيتُ الْقَوْلَ فِي الْمَبْنِيَّاتِ السَّبْعَةِ الْمُخْتَصَّةِ شَرَعْتُ فِي بَيَانِ مَا لَا

٥٢ - هذا البيت لابن عقيل.

٥٣ - هذا البيت للآموي الأنصاري.

٥٤ - هذا البيت لأبي بكر الصديق.

يختص، وَحَصَرْتُ ذلك في نوعين؛ أحدهما: الحروف، وقدمتها لأنها أَعَدُّ في باب البناء، والثاني: الأسماء غير المتمكنة، وَحَصَرْتُهَا في سبعة أنواع وفصلتها، ومثلتُ كلاً منها، ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها؛ فبدأت بما بني على السكون لأنه الأصل في البناء، ثم ثَنَيْتُ بما بني على الفتح؛ لأنه أَخَفُّ من غيره، ثم ثَلَّثْتُ بما بني على الكسر، ثم ختمت بما بني على الضم.

فمثال ما بني على السكون من الحروف: هَلْ وَبَلْ وَقَدْ وَلَمْ، ومثال ما بني منها على الفتح: تُمْ وَإِنَّ وَلَعَلَّ وَلَيْتَ، ومثال ما بني منها على الكسر: جَيْرٍ - بمعنى نَعَمْ - واللام والباء في قولك «لِرَيْدٍ» و «بِرَيْدٍ» ولا رابع لهن، إلا «مِ اللّهِ» في لغة من كسر الميم، وذلك على القول بحرفيتها، ومثال ما بني منها على الضم: مُنْذُ في لغة من جَرَّ بها، وقولهم في القسم «مِ الله» فيمن ضم الميم، و «مُنُ الله» فيمن ضم الميم والنون، وَمَنْ قال فيهما وفي «مِ الله» إنها محذوفة من قولهم «أَيْمُنُ الله» فلا يصح ذكرها هنا؛ فإنها على هذا القول من باب الأسماء، لا من باب الحروف.

ما بني على السكون من أسماء الأفعال

ومثال ما بني على السكون من أسماء الأفعال: صَهْ - بمعنى أَسَكَتَ - وَمَهْ - بمعنى انْكَفَفَ - ولا تَقُلْ بمعنى اكفك كما يقول كثير منهم؛ لأن اكفف يَتَعَدَّى، وَمَهْ لا يتعدى.

ما بني على الفتح

ومثال ما بني منها على الفتح: آمِينَ - بمعنى اسْتَجِبْ، لَمَّا ثَقُلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بني على الفتح، كما بني أَيْنَ وَكَيْفَ عليه لثقل الياء، وفيه أربع لُغَات، إحداها: «آمِينَ» بالمد بعد الهمزة من غير إمالة، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً، ولكن فيها بُعْدٌ عن القياس؛ إذ ليس في اللغة العربية [اسمٌ على فَاعِيلٍ]، وإنما ذلك في الأسماء الأعجمية كقَابِيلَ وَهَابِيلَ، ومن ثَمَّ زَعَمَ بعضهم أنه أعجمي، وعلى هذه اللغة قوله: [البسيط]

٥٥ - [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا] وَيَرْحَمُ اللّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ

والثانية كالأولى، إلا أن الألف مُمَالَةٌ للكسرة بعدها، ورويت عن حمزة والكسائي،
والثالثة «أَمِين» بقصر الألف على وزن قَدِير وبَصِير، قال: [البسيط]

٥٦ - أَمِينٌ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا

وهذه اللغة أفصح في القياس، وأقل في الاستعمال حتى إن بعضهم أنكرها، قال
صاحب الإكمال: حكى ثعلب القَصْرَ، وأنكره غيره، وقال: إنما جاء مقصوراً في الشعر،
انتهى، وانعكس القول عن ثعلب على ابن قُرْظُولٍ فقال: أنكر ثعلب القَصْرَ إلا في الشعر
وصححه غيره، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم: وقد قال جماعة إِنَّ القَصْرَ لم
يجيء عن العرب، وإن البيت إنما هو:

٥٦ - فَأَمِينٌ زَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا

والرابعة «آمِين» بالمدّ وتشديد الميم، روي ذلك عن الحسن، والحسين بن الفضل،
وعن جعفر الصادق، وأنه قال: تأويله قَاصِدِينَ نحوك وأنت أكرم من أن تُخَيَّبَ قاصداً،
نقل ذلك عنهم الواحِدِيُّ في البسيط، وقال صاحب الإكمال: حكى الداودي تشديد الميم
مع المدّ، وقال: وهي لُغَةٌ شاذة، ولم يعرفها غيره، انتهى، قلت: أنكر ثعلب والجوهري
[والجمهور] أن يكون ذلك لُغَةً، وقالوا: لا نعرف آمِينٍ إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله
تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكَ الْحَرَامُ﴾ [المائدة: الآية ٢] .

ما بني على الكسر

ومثال ما بني منها على الكسر: إِيهِ بمعنى أَمْضِر في حَدِيثِكَ - ولا تَقُلْ بمعنى حَدَّثَ
كما يقولون؛ لما بينتُ لك في مَهْ، وأما قوله: [البسيط]

٥٧ - إِيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانَ وَسَاكِينِهِ

فليس بعربي، وعند الأصمعي أنها لا تستعمل إلا مُنَوَّنة، وخالفوه في ذلك،
واستدلوا بقول ذي الرِّمَّة: [الطويل]

٥٦ - لم ينسب.

٥٧ - هذا البيت لابن الأثير.

٥٨ - وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ.

وكان الأَصْمَعِيُّ يُحْطِئُ ذا الرمة في ذلك وغيره، ولا يَحْتَجُّ بكلامه.

ومثال ما بني منها على الضم: هَيْتُ - بمعنى تَهَيَّأت - قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٣] ، وقيل: المعنى هَلُمَّ لَكَ؛ فلك: تبيينٌ مثل سَقِيًّا لَكَ، وقرىء (هَيْتُ ٢) مُثَلَّثَةً التاء؛ فالكسر على أَصْلِ التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف كما في أَيْنَ وَكَيْفَ، والضمّ تشبيهاً بِحَيْثُ، وقرىء (هَيْتُ) بكسر الهاء، وبالهمزة ساكنة، وبضم التاء، وهو على هذا فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ، من هاء يَهَاءُ كشاء يشاء، أو من هاء يَهِيءُ كجاء يجيء.

ومثال ما بني من المضمرات على السكون: قُومِي وَقُومًا وَقُومُوا، ومثال ما بني منها على الفتح: قَمْتُ للمخاطب المذكر، ومثال ما بني منها على الكسر: قَمْتُ للمخاطبة، ومثال ما بني منها على الضم: قَمْتُ للمتكلم.

ومثال ما بني على السكون من أسماء الإشارة: ذا للمذكر وذِي للمؤنث، ومثال ما بني منها على الفتح: ثُمَّ - بفتح الثاء - إشارة إلى المكان البعيد، قال الله تعالى: ﴿وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٦٤] أي: وأزلفنا الآخرين هُنَاكَ، أي: قَرَّبْنَاهُمْ، ومثال ما بني منها على الكسر: هَوْلًا، ومثال ما بني منها على الضم ما حكاه قُطْرُبٌ من أن بعض العرب يقولون: هَوْلًا - بالضم - فلذلك ذكرت هَوْلًا في المقدمة مرتين، أولاهما: تضبط بالكسر، والثانية: بالضم.

ومثال ما بني على السكون من الموصولات: الذي والتي وَمَنْ وما، ومثال ما بني منها على الفتح: الَّذِينَ، ومثال ما بني منها على الكسر: الْأَلَاءِ - بالمد - لُغَةٌ في الْأَلَى بمعنى الذين، قال الشاعر: [الطَّوِيل]

٥٩ - أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

٥٨ - هذا البيت لغيلان بن عقي.

٥٩ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمان.

ومثال ما بني منها على الضمّ: ذات بمعنى التي، وذلك في لغة بعض طييء، وحكى الفراء أنه سمع بعض السُّوَال يقول في المسجد الجامع: «بالفضل ذو فَضْلِكُم اللهُ بِهْ وَالكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُم اللهُ بِهْ» بضم ذات مع أنها صفة للكرامة، أي: أسألكم بالفضل، وقوله: «بِهْ» بفتح الباء، وأصله «بِهَا» فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْبٍ كسرتها.

* * *

ذان وتان واللذان واللّتان معربات إلحاقاً بالمشني

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذَيْنَ وَتَيْنَ وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ؛ فذكرت أنهما كالمشني، وأعني بذلك أنهما معربان: بالالف رفعاً، وبالياء المفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، كما أن الزَّيْدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ كذلك، وفهم من قولي «كالمشني» أنهما ليسا مثنيين حقيقة، وهو كذلك؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يشني من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزيد وعمرو، ألا ترى أنهما لما اعتُقِدَ فيهما الشياغ والتنكيرُ جازت تثنيتهما، ولهذا قلت: «الزيدان، والعمران» فأدخلت عليهما حرفَ التعريف، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجر دخول حرف التعريف عليهما، وذا والذي لا يقبلان التنكير؛ لأن تعريف ذا بالإشارة، وتعريف «الذي» بالصلّة، وهما ملازمان لذا والذي؛ فدلّ ذلك على أن ذَيْنَ وَاللَّذَيْنِ ونحوهما أسماء تثنية، بمنزلة قولك: هما وأنما، وليسا بتثنية حقيقة، ولهذا لم يصح في ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك في هما وأنتما.

* * *

فإن قلت: فهلا استثنيت من الموصولات «أَيًّا» أيضاً فإنها معرفة إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً؟

قلت: قد علم مما قدمْتُ أن «أَيًّا» مبنية في هذه الحالة، معربة فيما عداها؛ فلم أحتج إلى إعادته.

* * *

ومثال المبني من أسماء الشرط والاستفهام على السكون: مَنْ، وما، ومثال المبني

منهما على الفتح: أَيْنَ وَأَيَّانَ، وليس فيهما ما بني على كسرٍ ولا ضمٍّ فأذكره.

* * *

فإن قلت: فإن من أسماء الشرط «حَيْثُمَا» وهي مبنية على الضم.

قلت: المبنى على الضم حيثُ، واسم الشرط إنما هو حيثما، فما اتصلت بحيث وصارت جزءاً منها؛ بالضم في حشو الكلمة، لا في آخرها.

* * *

اسم الشرط «أَيَّ» معرب في الشرط والاستفهام

واستثنيت من أسماء الشرط وأسماء الاستفهام «أَيَّا»؛ فإنها معربة فيهما مطلقاً بإجماع، مثال الاستفهامية في الرفع: قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرُهَا﴾ [النمل: الآية ٣٨] ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: الآية ١٢٤] ومثالها في النصب: ﴿فَأَيُّ عَائِدَةٍ اللَّهُ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١] ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] فأيكُم فيهما مبتدأ، وأيُّ من قوله: ﴿فَأَيُّ عَائِدَةٍ اللَّهُ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١] مفعول به لتنكرون، وأي من قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] مفعول مطلق لينقلبون، وليست مفعولاً به لسيعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها في الخفض: ﴿فَسَبِّحْهُ وَبَصِّرْهُ﴾ ٥ ﴿بِأَيِّكُمْ﴾، وأي في هذه الآية مخفوضة لفظاً مرفوعة محلاً؛ لأنها مبتدأ، والباء زائدة، والأصل أيُّكم المفقون، والجملة نصب بتبصر أو يبصرون؛ لأنهما تنازعاها، وهما مُعلَّقان عن العمل بالاستفهام، وفي الآية مباحث أخر.

* * *

ومثال الظرف المبني على السكون: «إِذْ» وهو ظرف لِمَا مضى من الزمان، ويُضَافُ لكل من الجملتين، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قِلِيلٌ﴾ [الأنفال: الآية ٢٦] ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: الآية ٨٦] ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: الآية ٣٩] وتأتي ظرفاً لما يستقبل نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْطُلُ فِيْ أَعْنَاقِهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ٤ ﴿[الزلزلة: الآية ٤]﴾ بعد قوله سبحانه وتعالى:

﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: الآية ١] ، وتأتي للتعليل ، نحو: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَمْبُذُونَ إِلَّا اللَّهُ فَاتُّوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: الآية ١٦] أي: ولأجل اعتزالكم إياهم، والاستثناء في الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره، ومنقطع إن كانوا يَخْصُونَ غير الله سبحانه بالعبادة، وكذلك البحث في قوله تعالى: وتأتي للمفاجأة كقوله: [البسيط]

٦٠ - اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ ومثال المبني منها على الفتح: «الآن» وهو اسمٌ لزمنٍ حَضَرَ جميعه أو بعضه؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿أَلْقَنَ جِنَّتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: الآية ٧١] وفي هذه الآية حذف الصفة، أي: بالحق الواضح، ولولا أن المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْمَعِ الْآنَ﴾ [الجن: الآية ٩] ، وقد تُعَرَّب، كقوله: [الطويل]

٦١ - لِسَلَمَى بِذَاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجِرْعِ آيَاتُهَا سَطُرُ كَأَنَّهُمَا مِلَانٌ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ أصله «كأنهما من الآن» فحذف نون «من»؛ لالتقائها ساكنة مع لام «الآن» ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، وأعرب «الآن» فحفضه بالكسرة.

ومثال ما بني منها على الكسر: «أَمْسٍ» وقد مضى شرحه، وإنما ذكرته هناك لشبهه بمسألة حَذَامٍ في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه، وإنما [كان] حقه أن يذكر هنا خاصة؛ لأنه كلمة بعينها، وليس فرداً داخلاً تحت قاعدة كَلِمَةٍ.

ومثال ما بني منها على الضم: «حَيْثُ» وهو ظرفٌ مكان يضاف للجملتين، وربما أضيف لمفرد، كقوله: [الرجز]

٦٢ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعَا

٦٠ - هذا البيت لعبد بن لبيد.

٦١ - هذا البيت لأبي صخر الهذلي.

٦٢ - لم ينسب.

وقد يفتح، وقد يكسر، وبعضهم يعرّبُهُ، وقرئ: ﴿سَسْتَلِدُّهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٢] بالكسر، فيحتمل الإغراب والبناء.

النكرة والمعرفة

الاسم نكرة ومعرفة

ثم قلت: باب - الاسم نكرة وهو: مَا يَقْبَلُ رُب.

وأقول: ينقسم الاسم - بحسب التنكير والتعريف - إلى قسمين: نكرة، وهو الأصل، ولهذا قَدَمْتُهُ، ومَعْرِفَةٌ، وهو الفرع، ولهذا أَخَرْتُهُ.

علامة النكرة

وعلمة النكرة: أن تقبل دخول «رُبَّ» عليها، نحو رجل و غلام، تقول: «رُبَّ رَجُلٍ» و «رُبَّ غُلَامٍ» وبهذا اسْتَدِلَّ على أن «مَنْ» و «مَا» قد يَقَعَانِ نكرتين، كقوله: [الرمل] ٦٣ - رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعِمْ وقوله: [الخفيف]

٦٤ - لَا تَضِيقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ تُكْشِفُ غَمًّا وَهِيَ بِغَيْرِ احْتِيَالٍ
رُبَّمَا تَكْهَرُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ
فدخلت «رُبَّ» عليهما، ولا تدخل إلا على النكرات، فعلم أن المعنى رُبَّ شَخْصٍ
أنضجت قلبه غيظاً، ورُبَّ شيء من الأمور تكرهه النفوس.

دخول «رُبَّ» على الضمير

فإن قلت: فإنك تقول: «رُبَّهُ رجلاً»، وقال الشاعر: [الخفيف]

٦٣ - هذا البيت لسويد بن أبي كاهل.

٦٤ - هذا البيت لأمين بن أبي الصلت.

٦٥ - رَبُّهُ فِثْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ ذَائِبًا فَأَجَابُوا
والضمير معرفة، وقد دخلت عليه ربٌّ؛ فَبَطَلَ القولُ بأنها لا تدخل إلا على
النكرات.

قلت: لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة، بل هو نكرة: وذلك لأن الضمير في
المثال والبيت راجع إلى ما بعده: من قولك «رَجُلًا» وقول الشاعر «فِثْيَةٌ»، وهما نكرتان.

خلافهم في الضمير الراجع إلى نكرة

وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة: هل هو نكرة أو معرفة؟ على
مذاهب ثلاثة، أحدها: أنه نكرة مطلقاً، والثاني: أنه معرفة مطلقاً، والثالث: أن النكرة
التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته، فإذا كانت واجبة
التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته؛ كما في قولك: «جاءني
رجل فأكرمته» فالضمير معرفة، وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير لأنها
تميز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما كانت في قولك: «جاءني رجل فأكرمته» جائزة
التنكير لأنها فاعل، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة، بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون
معرفة، تقول: «جاءني رجل» و «جاءني زَيْدٌ».

* * *

أنواع المعرفة

ثم قلت: ومعرفة، وهي سِتَّةٌ، أحدها: الْمُضْمَرُ، وهو: ما دَلَّ على مُتَكَلِّمٍ أو
مُخَاطَبٍ أو غَائِبٍ.

وأقول: أنواع المعارفِ سِتَّةٌ:

أحدها: المضمَر، ويسمى «الضمير»، ويُسمَّى الكوفيون: الكناية، والمكْنِي، وإنما
بدأت به لأنه أَعْرَفُ الأنواع الستة على الصحيح.

وهو عبارة: عما دل على متكلم نحو أنا ونحن، أو مخاطب نحو أنت وأنتما، أو غائب نحو هو وهما.

وإنما سمي مُضْمَرًا من قولهم: «أضمرت الشيء» إذا سترته وأخفيتّه، ومنه قولهم: «أضمرت الشيء في نفسي» أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة - وهي التاء والكاف والهاء - والهمس: هو الصَوْتُ الخَفِيُّ.

فإن قلت: يردُّ على الحدِّ الذي ذكرته للمضمر الكاف من «ذلك» فإنها دالة على المخاطب، وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنما هي حرف لا محلَّ له من الإعراب.

قلت: لا نسلم أنها دالة على المخاطب، وإنما هي دالة على الخطاب؛ فهي حرف دال على معنى، ولا دلالة له على الذات ألبته، وكذلك أيضاً الياء في «إياي» والكاف في «إياك» والهاء في «إياه» ليست مُضْمَرَاتٍ، وإنما هي - على الصحيح - حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو «إيا» ولكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيان من عَنَوْا به احتاج إلى قرينة به تُبَيِّنُ المعنى المراد منه.

* * *

ثم أتبع قولي: «غائب» بأن قلت:

مَعْلُومٌ؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: الآية ٢]، أَوْ مُتَقَدِّمٌ مُطْلَقًا، نَحْوُ: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾ [يس: الآية ٣٩] أَوْ لَفْظًا لَا رُبَّةَ؛ نَحْوُ: ﴿وَإِذْ أَبْنَىٰ إِبْرَاهِيمُ رُبَّهُ﴾ [البقرة: الآية ١٢٤] أَوْ نِيَّةً؛ نَحْوُ: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: الآية ٦٧]، أَوْ مُؤَخَّرٌ مُطْلَقًا؛ فِي نَحْوِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية ١] ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الجاثية: الآية ٢٤]، وَ «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدًا» وَ «رُبُّهُ رَجُلًا» وَ «قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ» وَ «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا»، وَنَحْوِ قَوْلِهِ:

جَزَىٰ رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٌ

والأصح أن هذا ضرورة.

احتياج الضمير إلى مفسر يبين المراد منه

وأقول: لا بد للضمير من مفسر يبين ما يراد به، فإن كان لمتكلم أو مخاطب؛ فمفسره حضور من هو له، وإن كان لغائب فمفسره نوعان: لفظ، وغيره، والثاني نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: الآية ٢] أي: القرآن؛ وفي ذلك شهادة له بالنباهة، وأنه غني عن التفسير، والأول نوعان: غالب، وغيره؛ فالغالب: أن يكون متقدماً، وتقدمه على ثلاثة أنواع: تقدم في اللفظ والتقدير، وإليه الإشارة، بقولي: «مطلقاً» وذلك نحو: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: الآية ٣٩] والمعنى قدرنا له منازل، فحذف الخافض، أو التقدير: ذا منازل، فحذف المضاف، وانتصاب «ذا» إمّا على الحال، أو على أنه مفعول ثانٍ لتضمين (قدرناه) معنى صيرناه؛ وتقدم في اللفظ دون التقدير، نحو: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: الآية ١٢٤]، وتقدم في التقدير دون اللفظ، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٦٧] لأن «إبراهيم» مفعول؛ فهو في نية التأخير، و«موسى» فاعل؛ فهو في نية التقديم، وقيل: إن فاعل «أوجس»: ضمير مستتر، وإن «موسى» بدل منه؛ فلا دليل في الآية.

والنوع الثاني: أن يكون مؤخرًا في اللفظ والرتبة، وهو محصور في سبعة أبواب:

أحدها: باب ضمير الشأن، نحو: «هو - أو هي - زيد قائم» أي: الشأن، والحديث، أو القصة، فإنه مفسر بالجملة بعده؛ فإنها نفس الحديث والقصة؛ ومنه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية ١] ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْلَىٰ أَلْبَصَرُ﴾ [الحج: الآية ٤٦].

والثاني: أن يكون مخبراً عنه بمفسره؛ نحو: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الجاثية: الآية ٢٤] أي: ما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

والثالث: الضمير في باب «نعم» نحو: «نعم رجلاً زيد» و﴿يَسِّرْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: الآية ٥٠] فإنه مفسر بالتمييز.

والرابع: مجرور «رُب»؛ نحو: «رُبُّه رجلاً» فإنه مفسر بالتمييز قطعاً.

والخامس: الضمير في باب التنازع إذا عملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، نحو: «قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ» فإن الألف راجعة إلى الأخوين.

والسادس: الضمير المُبدَل منه ما بعده، كقولك في ابتداء الكلام «صَرَبْتُهُ زَيْدًا»، وقول بعضهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوف الرَّحِيم».

والسابع: الضمير المتصل بالفاعل المقدم، العائد على المفعول المؤخر، وهو ضرورة على الأصح، كقوله: [الطويل]

٦٦ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
فَاعِيدِ الضمير من «رَبُّهُ» إلى «عَدِيَّ» وهو متأخر لفظاً ورتبةً.

* * *

العلم ونوعه

ثم قلت: الثاني: العلم، وهو شَخْصِيٌّ: إِنْ عَيَّنْ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا كَزَيْدٍ، وَجِنْسِيٌّ: إِنْ دَلَّ بِذَاتِهِ عَلَى ذِي الْمَاهِيَةِ تَارَةً، وَعَلَى الْحَاضِرِ أُخْرَى كَأَسَمَةٍ.

وَمِنْ الْعِلْمِ: الْكُنْيَةُ، وَاللَّقَبُ؛ وَيُؤَخَّرُ عَنِ الْإِسْمِ تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا، أَوْ مَخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِنْ أَفْرَدًا.

وأقول: الثاني من أنواع المعارف: العلم، وهو نوعان: علم شخص، وعلم جنس.

فعلم الشخص عبارة عن «اسم يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ تَعْيِينًا مُطْلَقًا» أي: بغير قيد.

فقولنا: «اسم» جنس يشمل المعارف والنكرات، وقولنا: «يعين مسماه» فضلٌ مخرج للنكرات؛ لأنها لا تعين مسماها، بخلاف المعارف؛ فإنها كلها تعين مسماها، أغني أنها تُبَيِّنُ حقيقته، وتجعله كأنه مُشَاهِدٌ حَاضِرٌ لِلْعِيَانِ، وقولنا: «بغير قيد» مخرج لما عدا العلم من المعارف؛ فإنها إنما تعين مُسَمَّاهَا بِقَيْدٍ، كقولك: «الرَّجُلُ»؛ فإنه يعين مسماه بقيد الألف واللام، وكقولك: «عُلَامِي»؛ فإنه يعين مسماه بالإضافة؛ بخلاف العلم؛ فإنه يعين مسماه بغير قيد؛ ولذلك، لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدا بحضور، ولا

غيبية، بخلاف التعبير عنه بأنث وهو، وعبرْتُ في المقدّمة عن الاسم بقولي: «إن عَيْنَ مسمّاه» وعن نفي القيد بقولي: «مطلقاً»: قصداً للاختصار.

وعَلِمُ الجنس عبارةً عمّا دَلَّ إلى آخره؛ وبيان ذلك؛ أنّ قولك: «أسامةُ أشجعُ من ثعلبة» في قوة قولك: «الأسدُ أشجعُ من الثعلبِ» والألفُ واللامُ في هذا المثال لتعريف الجنس، وأنّ قولك: «هذا أسامةٌ مُقبِلاً»؛ في قوة قولك: «هذا الأسدُ مُقبِلاً» والألفُ واللامُ في ذلك؛ لتعريف الحضور، واحترزت بقولي: «بذاته»، من الأسد والثعلب في المثال المذكور؛ فإنهما لم يَدُلَّا على ذي الماهية بذاتهما، بل بدخول الألف واللام.

* * *

علم الشخص وأقسامه

ثم بيّنت أنّ العلم ينقسم إلى اسم، كما تقدّم من التمثيل بزيد وأسامه، وإلى لقب؛ وهو: ما أشعر برفعة؛ كزَيْنِ العابدين، أو بضعة؛ كقُفّة وبطة، وإلى كنية؛ وهو ما بديء بأب أو أم، كأبي بكر، وأمّ عمرو، وأنّه إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ وجب تأخير اللقب، ثم إن كانا مفردين، جازت إضافة الأول إلى الثاني، وجاز إتباعُ الثاني للأول في إعرابه وذلك كـ«سعيد كُرْز». وإن كانا مضافين كـ«عبد الله زين العابدين»، أو متخالفين كـ«زيد زين العابدين» وكـ«عبد الله كرز»؛ تَعَيَّنَ الإِتْبَاعُ، وامتنعت الإضافة.

* * *

اسم الإشارة وما لحق به

ثم قلت: الثالثُ: الإشارةُ، وهو [ما دَلَّ على مُسمًى، وإشارةٍ إليه، كـ]: «ذَا»، و«ذَانِ»: في التذكير، و«ذِي» و«تِي» [و«تَا»] و«تَانِ» في التأنيث و«أُلَاءِ» فيهما. وتَلَحُّقُهُنَّ في البُعْدِ كَافِ خِطَابِ حَرْفِيَّةٍ مُجَرَّدَةٍ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقاً؛ أو مَقْرُونَةٍ بِهَا إِلَّا فِي الْمُثْنَى، وفي الجمع في لُغَةٍ مِنْ مَدَّة، وهي الفُضْحَى، وفيما سَبَقَتْهُهَا التَّنْبِيهُ.

وأقول: الثالث من أنواع المعارف: الإشارة؛ وهو: ما دَلَّ على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمى، تقول. مشيراً إلى زيد مثلاً - : «هذا»، فتدل لفظة «ذا» على ذات زيد،

وعلى الإشارة لتلك الذات، وقولي: «وهو» بالتذكير، بعد قولي: «الإشارة» إنما صحّ على وجهين؛ أحدهما: أن «ما» من قولي: «ما دلّ على مُسمّى» لفظه التذكير فلمّا كان الضمير؛ هو نفس «ما» سرى إليه التذكير منه، والثاني: أن تقدّر قولي: «الإشارة» على حذف مضاف، والتقدير: اسم الإشارة؛ فالضمير من قولي: «وهو» راجع إلى الاسم المحذوف.

أقسام أسماء الإشارة

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي، وخمسة باعتبار الواقع، وبيان الأول: أنها إما لمفرد، أو مثني، أو مجموع؛ وكلّ منها إما لمذكر، أو مؤنث، وبيان الثاني أنهم جعلوا عبارة الجمع مُشتركة بين المذكرين والمؤنثات.

ف للمفرد المذكر «هذا».

وللمفردة المؤنثة «هذه» و «هاتي» و «هاتا».

ولثنية المذكرين «هذان» رفعاً، و «هذين» جرّاً ونصباً.

ولثنية المؤنثتين «هاتان» رفعاً، و «هاتين» جرّاً ونصباً.

ولجمع المذكر والمؤنث: «هؤلاء»: بالمدّ في لغة الحجازيين؛ وبها جاء القرآن وبالقصر في لغة بني تميم.

«ها» ليست من اسم الإشارة

وليست «ها» من جملة اسم الإشارة، وإنّما هي حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه؛ بدليل سقوطه منها؛ جوازاً في قولك: «ذَا»، و «ذَاكَ» ووجوباً في قولك: «ذلك»، ولا الكاف اسمٌ مضمّرٌ مثلها في «عَلَامِكَ» لأن ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع؛ لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف لأنّها ملازمة للتعريف؛ وإنّما هي حرفٌ، لمجرد الخطاب، لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في اللام قبله بالخيار؛ تقول: «ذاك»، أو «ذلك».

وجوب ترك اللام

ويجب ترك اللام في ثلاث مسائل :

إحداها : إشارة المُتَنَّى ؛ نحو : «ذَانِكَ» و«تَانِكَ» .

والثانية : إشارة الجمع في لغة مَنْ مَدَّهُ ؛ تقول : «أُولَئِكَ» بالمد من غير لام فإن قَصَرْتَ قلت : «أُولَاكَ» أو «أُولَئِكَ» .

والثالثة : كل اسم إشارة تقدّم عليه حرف التنبيه ، نحو : «هَذَاكَ» و«هَاتَاكَ» و«هَاتِيكَ» .

* * *

الاسم الموصول

ثم قلت : الرَّابِعُ : المَوْصُولُ ، وَهُوَ : ما افْتَقَرَ إلى الوَصْلِ ، بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أَوْ ظَرْفٍ ، أَوْ مَجْرُورٍ تَامِّينٍ ، أَوْ وَضْفٍ صَرِيحٍ ، وإلى عَائِدٍ أَوْ خَلْفِهِ .

وأقول : الرَّابِعُ من أنواع المعارف : الموصول ؛ وهو عبارة عما يحتاج إلى أمرين :

أحدهما : الصَّلَةُ ، وهي واحد من أربعة أمور ؛ أحدها : الجملة ، وشرطها : أن تكون خبرية ؛ أي : محتملة للصدق والكذب ؛ تقول : «جَاءَنِي الَّذِي قَامَ» و«الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ» ؛ ولا يجوز : «جَاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ» ، أو «الَّذِي لَا تَضْرِبُهُ» ، والثاني : الظرف ، والثالث : الجار والمجرور ؛ وشرطهما : أن يكونا تَامِّينَ ؛ وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ ، واحترزْتُ بالتَّامِّينِ من الناقصين ؛ وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ؛ فلا يقال : «جاء الذي اليوم» ولا «جاء الذي بك» ، والرَّابِعُ : الوَصْفُ الصَّرِيحُ ، أي : الخَالِصُ من غَلَبَةِ الإِسْمِيَّةِ ؛ وهذا يكون صلة للألف واللام خاصَّةً ، نحو : «الضارب» ، و«المضروب» ؛ كما سيأتي .

والأمر الثاني : الضَّمِيرُ العائدُ من الصَّلَةِ إلى الموصول ، نحو : «جاء الذي قام

أبوه» ؛ وشرطه : أن يكون مطابقاً للموصول في الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما ، وقد يَخْلُفُه

الظَّاهِرُ ، كقوله : [الطويل]

٦٧ - سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتِمَرَّ وَزَادَا وَحَمَلَ عَلَيْهِ الرُّمُخَشْرِيُّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: وذلك لأنه قَدَّرَ الجملة الاسمية - وهي (الذين) وما بعده - معطوفة على الجملة الفعلية - وهي (خلق) وما بعده - على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يَقْدِرُ عليه سواه. ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء، ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون، كما أن التقدير سعاد التي أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب؛ لخلو الصلة من ضمير. وهذا في الآية الكريمة خير منه في البيت؛ لأن الاسم الظاهر النائب عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول. وهو سعاد، فحصل التكرار، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه، وأجاز في الجملة وجهاً آخر، وبدأ به، وهو أن تكون معطوفة على (الحمد لله) والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته.

* * *

ألفاظ الموصول ستة أقسام

ثم قلت: وهو «الَّذِي» و«الَّتِي» وَتَنِيْنَتُهُمَا، وَجَمْعُهُمَا، و«الَّذِي» و«الَّتِي» و«اللَّاتِي» و«اللَّائِي» وما بِمَعْنَاهُنَّ، وهو «مَنْ» لِلْعَالِمِ، و«مَا» لِغَيْرِهِ، و«ذُو» عِنْدَ طَيِّبٍ، و«ذَا» بَعْدَ مَا أَوْ مِنْ الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ إِنْ لَمْ تُلْعَ، و«أَيُّ» و«أَنْ» فِي نَحْوِ: الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ.

وأقول: لما فَرَعْتُ من حَدِّ الموصول شَرَعْتُ فِي سَرْدِ المشهور من ألفاظه:

والحاصل أنها تنقسم إلى ستة أقسام؛ لأنها إما لمفرد، أو مثنى، أو مجموع. وكل من الثلاثة إما لمذكر، أو لمؤنث.

فللمفرد المذكر «الذي» وتستعمل للعاقل وغيره؛ فالأول نحو: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ [الزمر: الآية ٣٣]. والثاني نحو: ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٣] ولك في يائه وجهان: الإثبات، والحذف؛ فعلى الإثبات

تكون إما خفيفة فتكون ساكنة، وإما شديدة فتكون إما مكسورة، أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً كما كان قبل الحذف وإما ساكناً.

وللمفرد المؤنث «التي» وتستعمل للعاقلة وغيرها؛ فالأول نحو: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا» [المجادلة: الآية ١] و «قد» هنا للتوقع لأنها كانت تتوقع سماع شكواها وإنزال الوحي في شأنها، و «في» للسببية أو الظرفية، على حذف مضاف، أي: في شأنه، والثاني نحو: «سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا» [البقرة: الآية ١٤٢] أي: سيقول اليهود ما صرّف المسلمين عن التوجه إلى بيت المقدس، ولك في ياء «التي» من اللغات الخمس ما لك في ياء «الذي».

ولمثنى المذكر «اللذان» رفعاً، و «اللذين» جرّاً ونصباً.

ولمثنى المؤنث «اللتان» رفعاً، و «اللتين» جرّاً ونصباً.

ولك فيهنّ تشديد النون، وحذفها، والأصل التخفيف والثبوت.

ولجمع المذكر «الآلى» بالقصر والمد، و «الذين» بالياء مطلقاً، أو بالواو رفعاً.

ولجمع المؤنث «اللائى» و «اللائى» بإثبات الياء وحذفها فيهما، وقد قرئ: «وَالَّتِي

يَسِّنَ» [الطلاق: الآية ٤] بالوجهين، ولم يُقرأ في السبعة: «وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَةُ» [النساء: الآية ١٥] إلا بالياء؛ لأنه أخف من «اللائى»؛ لكونه بغير همزة.

* * *

الموصلات العامة

ومن الموصلاتِ موصلاتٌ عامّةٌ في المفرد المذكر وفروعه، وهي:

«مَنْ» وأصلُ وضعها لمن يعقل، نحو: «أَفَنَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمْ هُوَ أَعْمَقُ» [الزّعد: الآية ١٩].

و «مَا» لما لا يعقل، نحو: «مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ» [النحل: الآية ٩٦].

و «ذُو» في لغة طييء، يقولون: «جَاءَنِي ذُو قَامٍ».

و «ذَا» بشرطين؛ أحدهما: أن يتقدّم عليها «ما» الاستفهامية، نحو: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكَ﴾ [التحل: الآية ٢٤] أي: ما الذي أنزل ربكم؟ أو «مَنْ» الاستفهامية، نحو: «مَنْ ذَا لَقِيتَ» وقول الشاعر [الكامل]:

٦٨ - وَقَصِيدَةً تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟
أي: مَنْ الذي قَالَهَا، وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون؛ فلم يشترطوه، واستدلوا بقوله:
٦٩ - نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِقَ

فزعوا أن التقدير: والذي تحمليه طليق، ف«ذَا» موصول مبتدأ، و «تحملين» صلة، والعائد محذوف، و «طليق» خبر.

الشرط الثاني: أن لا تكون «ذَا» ملغاة، وإلغاؤها بأن تُركَّب مع «ما» فيصير اسماً واحداً؛ فتقول: «ماذا صنعت» وَيُنَزَّلُ «ماذا» بمنزلة قولك: أي شيء؛ فتكون مفعولاً مقدّماً، فإن قدرت «ما» مبتدأ و «ذَا» خبراً، فهي موصولة؛ لأنها لم تُلغ.

ومنها «أَيُّ» كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَ أَشَدُّ﴾ [مریم: الآية ٦٩] أي: الذي هو أشد، وقد تقدم الكلام فيها.

ومنها «أل» الداخلة على اسم الفاعل، ك«الضَّارِبِ» أو اسم المفعول ك«المضروب» هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين، وزعم المازني أنها موصول حرفي، ويرده أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف، ويرده أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله، ويجوز عطف الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَالْمَغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرُنَ﴾ فعطف «أثرن» على «المغيرات» لأن التقدير: فاللاتي أَعَرْنَ فَأَثَرُنَ، و (المغيرات) مفعلات من الغارة، و (صُبْحاً) ظرف زمان، كانوا يُغِيرُونَ على أعدائهم في الصباح؛ لأنهم حيثُ يصيرونهم وهم غافلون لا يعلمون، ويقال: إنها كانت سرية لرسول الله ﷺ إلى بني كنانة، فأبطأ عليه خبرها، فجاء به الوحي إليه،

٦٨ - هذا البيت لأبي بصير الأعشي.

٦٩ - هذا البيت ليزيد بن مفرغ الحميدي.

والتَّغَرُّ: الغُبَار، أو الصَّوْت، من قوله ﷺ: «ما لم يكن نَقْعٌ أو لَفْلَقَةٌ» أي: فهيجن بالمُغَار عليهم صياحاً وجَلَبَةً.

الخامس المحلى بال

ثم قلت: الخامسُ: المحلى بالِ الْعَهْدِيَّةِ كَجَاءِ الْقَاضِي، ونحوُ: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [التَّوْر: الآية ٣٥] الآية، أو الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاء: الآية ٢٨] ونحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] ونحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الْأَنْبِيَاء: الآية ٣٠].

وَيَجِبُ بُتُونُهَا فِي فَاعِلِي نَعَمٍ وَيَسَّرَ الْمُظْهَرَيْنِ، نَحْوُ: ﴿نَعَمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: الآية ٣٠] و ﴿يَسَّرَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ [الْجُمُعَة: الآية ٥] «فَنَعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ» فَأَمَّا الْمُضْمَرُ فَمُسْتَتَرٌّ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزِ نَحْوُ: «نَعَمَ أَمْرًا هَرِمًا» وَمِنْهُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧١] وَفِي نَعْتِي الْإِشَارَةِ مُطْلَقًا وَأَيُّ فِي النَّدَاءِ، نَحْوُ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الْإِنْفِطَار: الآية ٦] وَنَحْوُ: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [الكهف: الآية ٤٩] وَقَدْ يُقَالُ: يَا أَيُّهَا.

ويجب في السَّعَةِ حَذْفُهَا مِنَ الْمُنَادَى، إِلَّا مِنْ أَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْجَمْلَةُ الْمُسَمَّي بِهَا، وَمِنْ الْمُضَافِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ صِفَةً مُعَرَّبَةً بِالْحَرْفِ، أَوْ مُضَافَةً إِلَى مَا فِيهِ أَل.

وأقول: الخامسُ من المعارف: المحلى بالآلف واللام العهدية، أو الجنسية.

وأشرت إلى أن كلاً منهما قسمان؛ لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهود ذهني أو ذكري؛ فالأول كقولك: «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاص، والثاني كقوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [التَّوْر: الآية ٣٥] الآية، فإن أَل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما.

وأل الجنسية قسمان؛ لأنها إما أن تكون استغراقية، أو مشاراً بها إلى نفس الحقيقة؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاء: الآية ٢٨] أي: كل فرد من أفراد الإنسان، ونحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] أي: أن هذا الكتاب هو كل الكتب، إلا أن الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس، وفي الثانية لخصائص الجنس، كقولك: «زَيْدُ الرَّجُلِ» أي الذي اجتمع فيه صفات الرجال.

المحمودة، والثاني نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: الآية ٣٠] أي: من هذه الحقيقة، لا من كل شيء اسمه ماء.

وقولي: «العهدية أو الجنسية» خرج به المحلى بالألف واللام الزائدتين؟ فإنها ليست لعهد ولا جنس، وذلك كقراءة بعضهم: ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: الآية ٨] بفتح ياء (ليخرجن) اسم وضم رائه، وذلك لأن الأذل على هذه القراءة حال، والحال واجبة التنكير؛ فلهذا قلنا إن آل زائدة لا معرفة، والتقدير: ليخرجن الأعز منها ذليلاً، ولك أن تقدر أن الأصل خروج الأذل، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة.

ثبوت آل وحذفها

ثم ذكرت أن «آل» المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين، ويجب حذفها في مسألتين:

أما مسألة الثبوت فإحدهما: أن يكون الاسم فاعلاً ظاهراً والفعل «نعم» أو «يُس» كقوله تعالى: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾ [ص: الآية ٣٠] ﴿فَنَعَمْ الْقَدِيرُونَ﴾ [المُرسلات: الآية ٢٣] ﴿فَنَعَمْ الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٤٨] و ﴿يُسُ الشَّرَابُ﴾ [الكهف: الآية ٢٩]، وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى: ﴿يُسُ مَثَلُ الْقَوْرِ﴾ [الجمعة: الآية ٥]، إلى أنه لا يشترط كون «آل» في نفس الاسم الذي وقع فاعلاً كما في: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾ [ص: الآية ٣٠]، بل يجوز كونها فيه أو كونها فيما أضيف هو إليه، نحو: ﴿وَلِنَعَمْ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: الآية ٣٠] ﴿فَلْيُسْ مَتَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: الآية ٢٩]، ﴿يُسُ مَثَلُ الْقَوْرِ﴾ [الجمعة: الآية ٥].

ولو كان فاعل نعم ويُس مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور؛ أحدها: أن يكون مفرداً لا مثنى ولا مجموعاً، مستتراً لا بارزاً، مُفسراً بتمييز بعده، كقولك: نَعَمْ رَجُلًا زَيْدًا، ونَعَمْ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ، ونَعَمْ رَجُلًا الزَّيْدُونَ، وقول الشاعر: [البسيط]

٧٠- نَعَمْ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَرَرًا

والثانية: أن يكون الاسم نعتاً، إما لاسم الإشارة نحو: ﴿مَالِ هَذَا الْكَتَبِ﴾ [الكهف: الآية ٤٩] (٢١) ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: الآية ٧] وقولك: «مررت بهذا الرجل» أو نعت «أيها» في النداء، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾، ولكن قد تنعت «أي» باسم الإشارة كقولك «يَا هَذَا»، والغالب حينئذ أن تُنعت الإشارة كقوله: [الطويل]

٧١ - أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَخْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟

وقد لا تُنعت كقوله: [الرملي]

٧٢ - أَيُّهَذَا كُلا زَادِيكُما

وأما مسألتنا الحذف فإحداهما: أن يكون الاسم مُنادى؛ فتقول في نداء الغلام والرجل والإنسان: يا غُلام، يا رَجُل، يا إنسان، ويُسْتثنى من ذلك أمران؛ أحدهما: اسم الله تعالى؛ فيجوز أن تقول: يا الله، فتجمع بين «يا» والألف واللام، ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها، والثاني: الجملة المسمّى بها؛ فلو سميت بقولك: «المنطلق زيد» ثم ناديته قلت: يا المنطلق زيد.

الثانية: أن يكون الاسم مضافاً، كقولك في الغلام والدار: غلامي، وداري، ولا تقل: الغلامي، ولا الداري؛ فتجمع بين أل والإضافة، ويُسْتثنى من ذلك مسألتان؛ إحداهما: أن يكون المضاف صفةً مُعرّبة بالحروف؛ فيجوز حينئذ اجتماع أل والإضافة، وذلك نحو: «الضاربُ زَيْدٌ» و«الضاربُ زَيْدٌ»، والثانية: أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه مَعْمُولاً لها وهو بالألف واللام؛ فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين أل والإضافة، وذلك نحو: «الضاربُ الرَّجُلِ» و«الرّاكِبُ الْفَرَسِ» وما عداهما لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفرّاء في إجازة «الضاربُ زَيْدٌ» ونحوه مما المضاف فيه صفةً والمضاف إليه معرفةً بغير الألف واللام، وللكوفيين كلهم في إجازة نحو: «الثلاثة الأتواب» ونحوه مما المضاف [فيه] عَدَدٌ والمضاف إليه مَعْدُودٌ، وللمرّماني والمبرد والزّمخشرّي في قولهم [في] «الضاربِي»

و «الضَّارِبُكُ» و «الضَّارِبِيَّةُ»: إن الضمير في موضع خفض بالإضافة.

المضاف إلى معرفة

ثم قلت: السَّادِسُ: الْمُضَافُ لِمَعْرِفَةٍ، كـ«غُلَامِي» و «غُلَامَ زَيْدٍ».

وأقول: هذا خاتمة المعارف، وهو المضاف لمعرفة، وهو في درجة ما أُضِيفَ إليه، فـ«غُلَامُ زَيْدٍ» في رتبة العلم، و «غُلَامُ هَذَا» في رتبة الإشارة، و «غُلَامُ الَّذِي جَاءَكَ» في رتبة الموصول، و «غُلَامُ الْقَاضِي» في رتبة ذي الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمَر كـ«غُلَامِي»؛ فإنه ليس في رتبة المضمَر، بل هو في رتبة العلم، وهذا هو المذهب الصحيح، وَرَعَمَ بعضهم أن ما أُضِيفَ إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وذهب آخَرُ إلى أنه في ربتها مطلقاً، ولا يستثنى المضمَر، والذي يدل على بطلان القول الثاني قوله: [الطَّوِيل]

٧٣ - ... كَحُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ

فَوَصَفَ الْمُضَافَ لِلْمَعْرِفِ بِالْأَدَاةِ بِالاسْمِ الْمَعْرِفِ بِالْأَدَاةِ، وَالصَّفَةُ لَا تَكُونُ أَعْرِفَ مِنَ الْمَوْصُوفِ، وَعَلَى بَطْلَانِ الثَّالِثِ قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ.

باب المرفوعات

ثم قلت: بَابُ - الْمَرْفُوعَاتُ عَشْرَةٌ؛ أَحَدُهَا: الْفَاعِلُ، وَهُوَ: مَا قُدِّمَ الْفِعْلُ أَوْ شَبَّهَهُ عَلَيْهِ وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وَقُوعِهِ مِنْهُ كـ«عَلِمَ زَيْدٌ» و «مَاتَ بَكْرٌ» و «ضَرَبَ عَمْرُو» و «تَخَلَّفَ الْوَيْلِيُّ» [التحل: الآية ٦٩].

وأقول: شَرَعْتُ مِنْ هُنَا فِي ذِكْرِ أَنْوَاعِ الْمَعْرِبَاتِ، وَبَدَأْتُ مِنْهَا بِالْمَرْفُوعَاتِ؛ لِأَنَّهَا أَرْكَانُ الْإِسْنَادِ، وَنُتِنَتْ بِالْمَنْصُوبَاتِ؛ لِأَنَّهَا فَضَلَاتٌ غَالِبًا، وَخَتَمْتُ بِالْمَجْرُورَاتِ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ فِي الْعُمْدِيَّةِ وَالْفَضْلِيَّةِ لغيرها، وَهُوَ الْمُضَافُ؛ فَإِنْ كَانَ عُمْدَةً فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ عُمْدَةٌ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: «قَامَ غُلَامُ زَيْدٍ»، وَإِنْ كَانَ فَضْلَةً فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فَضْلَةٌ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: «رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ»، وَالتَّابِعُ يَتَأَخَّرُ عَنِ الْمَتْبُوعِ.

الفاعل ونائب الفاعل

الفاعل

وَبَدَأْتُ من المرفوعات بالفاعل لأمرين؛ أحدهما: أن عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ؛ فإن عامله معنوي، وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي، تقول في زيد قائم: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» و «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» و «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» ولما بَيَّنْتُ أَنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مُقَدَّم على الأضعف، الثاني: أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، فَقَدَّمْتُ ما هو الأصل.

والضمير في قولي: «وهو» للفاعل، وقولي: «ما قُدِّمَ الفعلُ أو شبههُ عليه» مخرج لنحو: «زَيْدٌ قَامَ» و «زَيْدٌ قَائِمٌ» فإن زيدا أُسْنِدَ إليه الفعلُ وشبههُ ولكنهما لم يُقَدِّمَّا عليه، ولا بد من هذا القيد؛ لأنَّ به يتميز الفاعلُ من المبتدأ، وقولي: «أُسْنِدَ إليه» مخرج لنحو: «زَيْدًا» في قولك: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» و «أَنَا ضَارِبُ زَيْدًا»؛ فإنه يصدق عليه فيهما أنه قُدِّمَ عليه فعلٌ أو شبههُ، ولكنهما لم يُسْنِدَا إليه، وقولي: «على جهة قيامه به أو وقوعه منه» مخرج لمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ» و «عَمَرُو مَضْرُوبٌ غَلَامُهُ» فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسندا إليهما، لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما، لا على جهة القيام به كما في قولك: عَلِمَ زَيْدٌ، أو الوقوع منه كما في قولك: ضَرَبَ عَمْرُو.

فاعل الوصف

ومثَّلْتُ لما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى: ﴿تُخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ﴾ [التحل: الآية ٦٩] فألوانه: فاعل لمختلف؛ لأنه اسم فاعل؛ فهو في معنى الفعل، والتقدير: وصنفت مختلف ألوانه، أي يختلف ألوانه، فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ﴾ [البقرة: الآية ٧٣] أي: اختلافاً كالاختلاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: الآية ٢٧].

نائب الفاعل

ثم قلت: الثاني: نائِبُهُ، وهو: ما حُذِفَ فاعِلُهُ، وأَقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ، وَغُبِرَ عَامِلُهُ إِلَى طَرِيقَةِ فِعْلٍ أَوْ يُفَعَّلُ أَوْ مَفْعُولٍ، وهو المَفْعُولُ بِهِ، نحو: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٠] وَإِنْ قُدِّدَ فَالْمَصْدَرُ نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: الآية ١٣] ﴿فَمَنْ عِنْدَ لَكُمْ مِنْ آيِهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٨]، أَوْ الظَّرْفُ نحو: «صِيَمَ رَمَضَانُ» و «جُلِسَ أَمَامُكَ» أَوْ الْمَجْرُورُ نحو: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: الآية ٧] وَمِنْهُ ﴿لَا يُوَخِّذُ مِنْهَا﴾ [الأنعام: الآية ٧٠] .

وأقول: الثاني من المرفوعات: نائبُ الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين؛ أحدهما: أن النائب من الفاعل يكون مفعولاً وغيره، كما سيأتي، والثاني: أن المنصوب في قولك: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً» يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم، ومعنى قولي: «أَقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ» أَنَّهُ أَقِيمَ مَقَامَهُ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ .

تغيير صيغة الفعل عند الإسناد إلى نائب الفاعل

ولما فَرَعْتُ مِنْ حَدِّهِ شَرَعْتُ فِي بَيَانِ مَا يُفَعَّلُ بَعْدَ حَذْفِ الْفَاعِلِ: فَذَكَرْتُ أَنَّ الْفِعْلَ يَجِبُ تَغْيِيرُهُ إِلَى فُعِلَ أَوْ يُفَعَّلُ، وَلَا أُرِيدُ بِذَلِكَ هَذَيْنِ الْوِزْنَيْنِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ، وَإِنَّمَا أُرِيدُ أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُهُ مُطْلَقاً، وَيَكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَاضِيِّ، وَيَفْتَحُ فِي الْمَضَارِعِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ؛ فَيُعْطَى أَحْكَامُهُ كُلُّهَا؛ فَيَصِيرُ مَرْفُوعاً بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوباً، وَعُمْدَةً بَعْدَ أَنْ كَانَ فَضْلاً، وَوَاجِبَ التَّأْخِيرِ عَنِ الْفِعْلِ بَعْدَ أَنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ.

ما ينوب عن الفاعل

والمفعول به عند المحققين مُقَدَّمٌ فِي النِّيَابَةِ عَلَى غَيْرِهِ وَجُوباً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ: «أُعْطِيْتُ زَيْدًا دِينَاراً» أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَخَذَ؟ وَأَوْضَحُ مِنْ هَذَا «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» لِأَنَّ الْفِعْلَ صَادِرٌ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرُو؛ فَقَدْ اشْتَرَكَا فِي إِجْدَادِ الْفِعْلِ، حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ جَوَّزَ فِي هَذَا الْمَفْعُولِ أَنْ يُرْفَعَ وَصَفُهُ فَيَقُولُ: «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الْجَاهِلُ» لِأَنَّهُ نَعَتْ

المرفوع في المعنى.

ومثلت لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٠] وأصله قَضَى الله الأمر؛ فَحُذِفَ الفاعل للعلم به، وَرُفِعَ المفعول به، وَغَيَّرَ الفعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره، فانقلبت الألف ياء.

فإن لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره: من مصدر، أو ظرف زمان، أو مكان، أو مجرور.

فالمصدر كقوله تعالى: ﴿إِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: الآية ١٣] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَنَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٨] وكون «نفخة» مصدراً واضح، وأما «شيء» فلأنه كناية عن المصدر، وهو العفو، والتقدير - والله أعلم - فأى شخص من القاتل عَفِيَ له عَفْوٌ ما من جهة أخيه، والأخ هنا محتمل لوجهين؛ أحدهما: أن يكون المراد به المقتول «مِنْ» للسببية، أي بسببه، وإنما جعل أخاً تعظيماً عليه وتنفيراً عن قتلِهِ؛ لأن الخلق كلهم مُشتركون في أنهم عبيدُ الله؛ فهم كالإخوة في ذلك، ولأنهم أولاد أبٍ واحدٍ وأم واحدة؛ والثاني: أن المراد به وليُّ الدَّم، وسمي أخاً ترغيباً له في العفو، و«مِنْ» على هذا لابتداء الغاية، وهذا الوجه أحسن لوجهين؛ أحدهما: أن كَوْن «مِنْ» لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية، والثاني: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَدَّاهُ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: الآية ١٧٨] راجعٌ إلى المذكور في هذا الوجه دون الأول.

وظرفُ الزمان، كقولك: «صِيَمَ رَمَضَانٌ» وأصله صامَ النَّاسُ رمضانَ.

وظرفُ المكان، كقولك: «جُلِسَ أَمَامُكَ» والدليلُ على أن الأمام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفعها قولُ الشاعر: [الكامل]

٧٤ - فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا

فموضِع «كِلا» رفعٌ بالابتداء، و«خلفها» بدل منه، و«أمامها» عطف عليه، والجملة

التي هي «تحسب» وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأن، وإنما يصف الشاعر بقرةً وَحْشَ بالتبليد، وأنها لا تدري على أي شيء تُقَدِّمُ، ولا بُدَّ من تقدير واو حالٍ قبل «كلا» فكأنه قال: فغدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة، أي: المكان الذي تُؤْتَى فيه.

والمجورور، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ [الأنعام: الآية ٧٠] (يؤخذ) فعل مضارع مبني لما لم يُسم فاعله، وهو حالٍ من ضمير مستتر فيه، و (منها) جار ومجورور في موضع رفع، أي: لا يكن أخذٌ منها، ولو قدر ما هو المتبادر من أن في (يؤخذ) ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل، و (منها) في موضع نصب، لم يستقم؛ لأن [ذلك] الضمير عائد حينئذ على (كل عدل) و «كل عدل» حَدَثٌ، والأحداث لا تؤخذ، وإنما تؤخذ الذوات، نعم إن قدر أن (لا يؤخذ) بمعنى لا يقبل صحَّ ذلك.

وفُهِمَ من قولي: «فإن فُقدَ فالمصدر - إلى آخره» أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش، واستدلَّ المخالفون بنحو قول الشاعر: [الرَّجَز]

٧٥ - أَتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا بِوُقَيْتِ الشَّرِّ مُسْتَطِيرًا
بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: الآية ١٤] فَأَقِيمَ فيهما الجار والمجورور، وترك المفعول به منصوباً.

* * *

ثم قلت: وَلَا يُحْذَفَانِ، بَلْ يَسْتَتِرَانِ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُمَا: جَوَازًا، نحو: «زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ: «مَنْ قَامَ» أَوْ «مَنْ ضَرَبَ» وَوُجُوبًا، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ① وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُمَتْ ② وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ③ وَلَا يَكُونَانِ جُمْلَةً؛ فنحو: ﴿وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٥] على إضمارِ التَّيْنِ، ونحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية: ٧٥ - هذا البيت ليزيد بن القعقاع.

[الآية ٣٢] على الإسناد إلى اللَّفْظِ، وَيُؤَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهِمَا: وَجُوباً فِي نَحْوِ: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» وَ «قَامَتْ هِنْدٌ» أَوْ «الْهِنْدَانِ» أَوْ «الْهِنْدَاتِ» وَجَوَازاً: رَاجِحاً فِي نَحْوِ: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ» وَمِنْهُ «قَامَتِ الرِّجَالُ أَوْ النِّسَاءُ» أَوْ «الْهُنُودُ» وَ «حَضَرَتِ الْقَاضِي امْرَأَةٌ» وَمِثْلُ قَامَتِ النِّسَاءُ «نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» وَمَرْجُوحاً فِي نَحْوِ: «مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ» وَقِيلَ: ضَرُورَةٌ، وَلَا تَلَحُّقُهُ عَلَامَةٌ تَثْنِيَّةٌ وَلَا جَمْعٌ، وَشَذَّ نَحْوُ: «أَكَلُونِي الْبَرَاعِيثُ».

* * *

أحكام الفاعل ونائب الفاعل

وأقول: ذَكَرْتُ هُنَا خَمْسَةَ أَحْكَامٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْفَاعِلُ وَالنَّائِبُ عَنْهُ:

الحكم الأول: أَنَّهُمَا لَا يُحَذَفَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا عُمَدَتَانِ، وَمُنْزَلَانِ مِنْ فِعْلِهِمَا مَنْزِلَةُ الْجُزْءِ؛ فَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهَرَهُ أَنَّهُمَا فِيهِ مَحذُوفَانِ فَلَيْسَ مَحْمُولاً عَلَى ذَلِكَ الظَّاهِرِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا ضَمِيرَانِ مُسْتَتَرَانِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»؛ فْفَاعِلُ «يَشْرِبُ» لَيْسَ ضَمِيراً عَائِداً إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ - وَهُوَ الزَّانِي - لِأَنَ ذَلِكَ خِلَافُ الْمَقْصُودِ، وَلَا الْأَصْلُ «وَلَا يَشْرِبُ الشَّارِبُ» فَحَذَفَ الشَّارِبُ؛ لِأَنَ الْفَاعِلَ عَمْدَةً فَلَا يَحْذَفُ، وَإِنَّمَا هُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِي الْفِعْلِ عَائِدٌ عَلَى الشَّارِبِ الَّذِي اسْتَلْزَمَهُ «يَشْرِبُ» [فَإِنْ «يَشْرِبُ» يَسْتَلْزِمُ الشَّارِبَ] وَحَسَنَ ذَلِكَ تَقَدُّمُ نَظِيرِهِ - وَهُوَ «لَا يَزْنِي الزَّانِي» - وَعَلَى ذَلِكَ فَقُسْ، وَتَلَقَّطْ لِكُلِّ مَوْضِعٍ بِمَا يَنَاسِبُهُ، وَعَنِ الْكَسَائِي إِجَازَةُ حَذْفِ الْفَاعِلِ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ السُّهَيْلِيُّ وَابْنُ مَضَاءَ.

* * *

الثاني: أَنَ عَامِلُهُمَا قَدْ يُحَذَفُ لِقَرِينَةٍ، وَأَنَّ حَذْفَهُ عَلَى قَسْمَيْنِ: جَائِزٌ، وَوَاجِبٌ.

فَالْجَائِزُ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ» جَوَاباً لِمَنْ قَالَ لَكَ: «مَنْ قَامَ؟» أَوْ «مَنْ شَرِبَ؟» فَرِيدٌ فِي جَوَابِ الْأَوَّلِ فَاعِلٌ فَعْلُهُ مَحذُوفٌ، وَفِي جَوَابِ الثَّانِي نَائِبٌ عَنِ فَاعِلِ فَعْلِهِ مَحذُوفٌ، وَإِنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ بِالْفَعْلَيْنِ فَقُلْتَ: «قَامَ زَيْدٌ» وَ «شَرِبَ عَمْرُو».

والواجب ضابطه: أن يتأخر عنه فعلٌ مُفسَّر له، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة (السَّمَاء) فاعل بـ (أَنْشَقَّتْ) محذوفة، كالسَّمَاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾ [الرَّحْمَنُ: الآية ٣٧] إلا أن الفعل هنا مذكور، و «الأَرْضُ» نائب عن فاعل «مُدَّتْ» محذوفة، وكلُّ من الفعلين يفسره الفعلُ المذكور، فلا يجوز أن يتلفظ به؛ لأن المذكور عَوَضٌ عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العَوَضِ والمُعَوِّضِ عنه.

* * *

الحكم الثالث: أنهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم أن ذلك جائز، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَجُتُهُ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] ، ﴿وَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٥] ، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ١١] فجعلوا جملة (ليسجنه) فاعلاً لـ (بَدَأَ) وجملة (كيف فعلنا بهم) فاعلاً لـ (تبين) وجملة (لا تفسدوا في الأرض) قائمة مقام فاعل (قيل)، ولا حجة لهم في ذلك. أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إمّا على مَصْدَرِ الفعل، والتقدير: ثمَّ بَدَأَ لَهُمْ بَدَاءً، كما تقول: «بَدَأَ لِي رَأْيٌ» ويؤيد ذلك أن إسناد «بَدَأَ» إلى البداء قد جاء مُصَرِّحاً به في قول الشاعر: [الطويل]

٧٦- لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً

وإما على السَّجْنِ - بفتح السين - المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَيْسَجُتُهُ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٣] وكذلك القول في الآية الثانية؛ أي: وتبين هو، أي التبيين، وجملة الاستفهام مفسرة، وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محلُّ الخلاف، وإنما هو [من] الإسناد اللفظي، أي: وإذا قيل لهم هذا اللَّفْظُ، والإسناد اللفظي جائز في جميع الألفاظ، كقول العرب: «رَعَمُوا مَطِيَّةَ الْكَذِبِ» وفي الحديث: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ».

الحكم الرابع: أن عاملهما يُؤنَّث إذا كانا مؤنثين، وذلك على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

فأما التأنيث الواجب ففيه مسألتين:

إحدهما: أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً. ولا فَرْق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومَجَازِيهِ؛ فالحقيقي نحو: «هِنْدٌ قَامَتْ» فهند: مبتدأ، وقام: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر في الفعل، والتقدير: قامت هي، والتاء علامة التأنيث، وهي واجبة لما ذكرناه، والمَجَازِيُّ نحو: «السُّمُسُ طَلَعَتْ» وإعرابه ظاهر، ولَمَّا مَثَلْتُ به في المقدمة للتأنيث الواجب عُلِمَ أن وجوب التأنيث مع الحقيقي من باب أولى، بخلاف ما لو عكست، فأما قول الشاعر: [الكامل]

٧٧ - إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمْنَا قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ
ولم يقل: «ضُمَّتَا» فضرورة.

الثانية: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث: مفرداً، أو تشبیه له، أو جمعاً بالآلف والتاء؛ فالمفرد كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: الآية ٣٥] والمثنى كقولك: قامت الهندان، والجمع كقولك: قَامَتِ الهندات؛ فأما قوله: [الطويل]

٧٨ - تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ؟
فضرورة إن قُدِّرَ الفعلُ ماضياً، وأما إن قُدِّرَ مضارعاً - وأضله تَمَنَّى فحذفت إحدى التائين كما قال تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: الآية ١٤] - فلا ضرورة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [الممتحنة: الآية ١٢]، فإنما جاز لأجل الفضل بالمفعول، أو لأن الفاعل في الحقيقة «أل» الموصولة، وهي اسمُ جمعٍ؛ فكأنه قيل: اللاتي آمننَّ، أو لأن الفاعل اسمُ جمعٍ محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات:

٧٧ - من كلام زياد الأعجم عبد قيس.

٧٨ - هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري.

أي النُّسوة التي آمَنَ.

وأما التَّأْنِيثُ الرَّاجِحُ ففي مسألتين أيضاً:

إحدهما: أن يكون الفاعل ظاهراً متصلاً مجازيَّ التَّأْنِيثِ، كقولك: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صِلَانُهُمْ عِنْدَ آلِيَّتٍ﴾ [الأنفال: الآية ٣٥] ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ﴾ [النمل: الآية ٥١] ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: الآية ٩].

الثانية: أن يكون ظاهراً حقيقيَّ التَّأْنِيثِ مُنْفَصِلاً بغير «إلا» كقولك: قَامَ الْيَوْمَ هُنْدٌ، وَقَامَتِ الْيَوْمَ هُنْدٌ، وكقوله: [البسيط]

٧٩ - إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ
والمبرد يخص ذلك بالشعر.

ومن النوع الأول: أعني المؤنث الظاهر المجازيَّ التَّأْنِيثِ - أن يكون الفاعل جمع تكسير، أو اسم جمع؛ تقول: قامت الزبود، وقام الزبود، وقامت النساء، وقام النساء، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: الآية ١٤] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: الآية ٣٠] وكذلك اسم الجنس، كـ «أورق الشجر» و «أورقت الشجر»؛ فالتأنيث في ذلك كله على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجنع، وليس لك أن تقول: التأنيث في النساء والهنود حقيقي؛ لأن الحقيقي هو الذي له فرج، والفرج لأحاد الجمع، لا للجمع، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الأحاد.

ومن هذا الباب أيضاً قولهم: نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ، ونِعَمَ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ؛ فالتأنيث على مقتضى الظاهر، والتذكير [على معنى الجنس]؛ لأن المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة معينة، مَدَحُوا الجنس عموماً، ثم خَصُّوا مَنْ أَرَادُوا مَدَحَهُ، وكذلك «بئس» بالنسبة إلى الذم، كقولك: بئسَ الْمَرْأَةُ حَمَالَةُ الْحَطَبِ، وبئستِ الْمَرْأَةُ [هِنْدٌ].

وأما التَّأْنِيثُ المَرْجُوحُ ففي مسألة واحدة، وهي أن يكون الفاعل مفصلاً بآلاً،

كقولك: ما قام إلا هِنْدٌ؛ فالتذكير هنا أَرْجَحُ باعتبار المعنى؛ لأن التقدير: «ما قام أحدٌ إلا هِنْدٌ» فالفاعل في الحقيقة مُذَكَّرٌ، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ، كقوله: [الرَّجَزُ]

٨٠ - مَا بَرِئْتُ مِنْ رَبِّبَةٍ وَدَّمَ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَجَدَةً﴾ [يس: الآية ٢٩] برفع (صَيِّحَةً) وقراءة جماعة من السلف: ﴿فَأَضْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ ببناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، ويجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق.

وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا.

* * *

الحكم الخامس: أن عاملهما لا تلحقه علامة تشنيء ولا جمع، في الأمر الغالب، بل تقول: قام أَخَوَاكَ، وقام إِخْوَتُكَ، وقام نِسْوَتُكَ، كما تقول: قام أَخوك، ومن العرب مَنْ يُلْحِقُ علاماتِ دَالَّةٍ على ذلك، كما يُلْحِقُ الجميعُ علامة دَالَّةٍ على التأنيث، كقوله: [الطويل]

٨١ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقوله ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» وقول بعض العرب: «أَكْلُونِي الْبِرَاعِيثُ» وقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

٨٢ - نَسَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَائِبِ

وقول الآخر: [الطويل]

٨٣ - رَأَيْنِ الْعَوَانِي السَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي بِأَلْحُدُودِ النَّوَاضِرِ

وقد حِيلَ على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه: ﴿وَأَمَرُوا النَّجْوَى

٨٠ - لم ينسب.

٨١ - هذا البيت لعبد الله بن قيس.

٨٢ - هذا البيت لأبي فراس الحمداني.

٨٣ - هذا البيت لمحمد بن عبد الله العتيمي.

الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴿الأنبياء: الآية ٣﴾ وَالْأَجْوَدُ تخريجُها على غير ذلك، وَأَحْسَنُ الوُجُوه فيها إعرابُ (الَّذِينَ ظَلَمُوا) مبتدأ، و (أَسْرُوا التَّجْوَى) خبراً.

* * *

الثالث المبتدأ

ثم قلت: الثالث: المبتدأ، وهو: المُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ: مُخْبَرًا عَنْهُ، أَوْ وَصْفًا رَافِعًا لِمُكْتَفَى بِهِ؛ فَالْأَوَّلُ: كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ» و «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» [البقرة: الآية ١٨٤] و «هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِزُّ اللَّهِ» [فاطر: الآية ٣] والثاني: شَرْطُهُ نَفْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ، نَحْوُ: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ» و «مَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ».

المبتدأ نوعان

وأقول: الثالث من المرفوعات: المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يُعْنِي عن الخبر.

ويشترك النوعان في أمرين؛ أحدهما: أَنَّهُمَا مُجَرَّدَانِ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، والثاني: أَنَّهُمَا عَامِلَانِ مَعْنَوِيًّا - وهو الابتداء - ونعني به كَوْنُهُمَا عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ التَّجَرُّدِ لِلْإِسْنَادِ.

وفتقران في أمرين؛ أحدهما: أَنَّهُمَا المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً، نحو: «اللَّهُ رَبُّنَا» و «مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» وَمُؤَوَّلًا بِالاسْمِ، نحو: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» [البقرة: الآية ١٨٤]، أَي: وَصِيَامُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ، ومثله قولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، ولذلك قلت «المجرد» ولم أقل الاسم المجرد.

ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل [يكون] اسماً هو صفة، نحو: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ» و «مَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ».

والثاني: أَنَّهُ المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مَثَّلْنَا، وكقوله: [الطويل]

٨٤ - خَلِيلِي مَا وَافِرٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

وقوله: [البسيط]

٨٥ - أَقَاطِرُنْ قَوْمُ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَلَعَنَا إِنْ يَظْعَعُونَا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

وقولي: «رافعاً لمكتفي به» أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً، كـ«قوم سلمى» في البيت الثاني، أو ضميراً منفصلاً، كـ«أنتما» في البيت الأول، وفيه ردٌّ على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب؛ إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً، وأوجبوا في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ﴾ [مریم: الآية ٤٦] أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم في البيت [الأول] إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد، وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلاً كما في البيتين، أو نائباً عن الفاعل كما في قولك: «أَمْضُرُوبُ الزيدان».

وخرج عن قولي: «مُكْتَفَى به» نحو: «أَقَاتِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» فليس لك أن تعرب أقاتِم مبتدأ، وأبَوَاهُ فاعلاً أغنى عن الخبر؛ لأنه لا يتم به الكلام، بل زيد: مبتدأ [مؤخر] وقائم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل به.

* * *

شروط الابتداء بالنكرة

ثم قلت: وَلَا يُبْتَدَأُ بِنَكْرَةٍ إِلَّا إِنْ عَمَّتْ نَحْوُ: «مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» أو خَصَّتْ نَحْوُ: «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي» وَعَلَيْهِمَا «وَلَمَبَدُّ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ» [البقرة: الآية ٢٢١].

وأقول: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين، وأنهاها إلى نَيْفٍ وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم.

فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة: إما بصفة مذكورة، نحو: «وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ

حَيَّرَ مِنْ مُشْرِكَةٍ ﴿البَقَرَةُ: الآيَةُ ٢٢١﴾ ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ ﴿البَقَرَةُ: الآيَةُ ٢٢١﴾
أو بصفة مُقَدَّرَةٍ، كقولهم: السَّمْنُ مَنَوَانٌ بدرهم؛ فالسَّمْنُ: مبتدأ أول، ومَنَوَانٌ:
مبتدأ ثان، وبدرهم: خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبرُ المبتدأ الأول، والمسوَّغُ
للابتداء بِمَنَوَانٍ أَنَّهُ موصوف بصفة مقدَّرة؛ أي: مَنَوَانٌ منه.

ومنها: أن تكون مُصَغَّرَةً، نحو: رُجُلٌ جَاءَنِي؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ وَصَفٌ فِي المعنى
بِالصَّغَرِ؛ فكأنك قلت: رجل صغير جَاءَنِي.

ومنها: أن تكون مضافة، كقوله ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ».

ومنها: أن يتعلق بها معمول، كقوله ﷺ: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَّةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ
صَدَقَّةٌ» فأمر ونهي: مبتدآن نكرتان، وسَوَّغُ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار
والمجرور، وكقولك: أَفْضَلُ مِنْكَ جَاءَنِي.

ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم، نحو: ﴿كُلُّ لَهٍ قَلْبُونٌ﴾
﴿البَقَرَةُ: الآيَةُ ١١٦﴾ و «مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ»، و «مَنْ جَاءَكَ أَجِيءَ مَعَهُ»، أو يقع في
سياق التَّفْيِ؛ نحو: «مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ».

وعلى هذه الأمثلة قِسْ ما أشبهها.

* * *

الرابع خبر المبتدأ

ثم قلت: الرَّابِعُ؛ خَبَرُهُ، وهو: مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأٍ غَيْرِ الوَصْفِ
الْمَذْكُورِ.

وأقول: الرَّابِعُ من المرفوعات؛ خبرُ المبتدأ؛ وقولي: «مع مبتدأ» فَضْلٌ أَوَّلُ مُخْرَجٍ
لفاعل الفعل، وقولي: «غير الوصف المذكور» فَضْلٌ ثَانٍ مُخْرَجٌ لفاعل الوصف في نحو:
«أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ» و «مَا قَاتِمُ الزَّيْدَانَ» والمراد بالوصف المذكور ما تقدَّم ذكره في حَدِّ
المبتدأ.

* * *

لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسم ذات

ثم قلت: وَلَا يَكُونُ زَمَانًا وَالْمُبْتَدَأُ اسْمُ ذَاتٍ؛ ونحو: «اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ» مُتَأَوَّلٌ.

وأقول: لَمَّا بَيَّنْتُ فِي حَدِّ الْمُبْتَدَأِ مَا لَا يَكُونُ مَبْتَدَأً - وهو النكرة التي ليست عامة ولا خاصة - بينت بعد حَدِّ الخبر، ما لا يكون خبراً في بعض الأحيان؛ وذلك: اسْمُ الزَّمانِ؛ فإنه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات، وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث؛ تقول: الصَّوْمُ الْيَوْمَ، والسَّفَرُ غَدًا، ولا تقول: «زيد اليوم» ولا «عمرو غداً» فأما قولهم: «اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ» - بنصب الليلة على أنها ظرف مخبر به عن الهلال مُقَدَّم عليه - فمؤوَّل، وتأويله على أن أصله: اللَّيْلَةُ رُؤيةُ الهلالِ، والرُّؤية حَدَثٌ لا ذاتٌ، ثم حُذِفَ المضاف، وهو الرؤية، وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، ومثله قولهم في المثل: «الْيَوْمَ خَمَرٌ، وَغَدًا أَمْرٌ» التقدير: الْيَوْمَ شَرِبْتُ خَمْرًا، وَغَدًا حَدُوثُ أَمْرٍ.

* * *

الخامس اسم كان وأخواتها

ثم قلت: الخامس: اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وهي: أَمْسَى، وَأَضْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ - مُطْلَقًا، وَتَالِيَةً لِنَفْيِ أَوْ شِبْهِهِ: زَالَ - مَاضِي يَزَالُ - وَبَرِحَ، وَفَتِيَ، وَانْفَكَّ، وَصِلَّةٌ لِمَا الْوَقْتِيَّةِ: دَامَ؛ نحو: «مَا دُمْتُ حَيًّا» [مریم: الآية ٣١].

عمل كان وأخواتها

وأقول: الخامسُ من المرفوعات: اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا الاثْنَتِي عَشْرَةَ المذكورة، فإنَّهنَّ يَدْخُلْنَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ والخبر؛ فيرفعنَّ المبتدأ، ويسمى اسمهن حقيقة، وفاعلهن مجازاً، وينصبن الخبر، ويسمى خبرهن حقيقة، ومفعولهن مجازاً.

اقسام أخوات كان من حيث شروط العمل

ثم هُنَّ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- (أ) ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي ثمانية: كَانَ وَلَيْسَ وَمَا بَيْنَهُمَا.
- (ب) وما يشترط أن يتقدم عليه نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ، وهو التَّهْيِي والدَّهَاءُ، وهي أربعة:

زَالٍ، وَيَرْحَ، وَفَتَى، وَانْفَكَ، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِطِينَ﴾ [هود: الآية ١١٨]، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِيفِينَ﴾ [طه: الآية ٩١]؛ وتقول: «لَا تَزَلْ ذَاكِرَ اللَّهِ» و«لَا يَرْحَ رَبُّكَ» مَأْنُوسًا و«لَا زَالَ جَنَابُكَ مَحْرُوسًا» ويشترط في «زال» شرط آخر، وهو أن يكون ماضياً يزال؛ فإن ماضياً يزول فعل تام قلص بمعنى الذهاب والانتقال؛ نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُصِيبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَجَلٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: الآية ٤١]، و«إن» الأولى في الآية شرطية، والثانية نافية، وماضي يزول فعل تام مُعَدَّ بمعنى ماز يميز، يقال: زَالَ زَيْدٌ ضَالَّةً مِنْ مَعْرِ فَلَانٍ، أي: ميزه منه.

(ج) وما يشترط أن يتقدم عليه «ما» المصدرية النائية عن ظرف الزمان؛ وهو «دام» وإلى ذلك أشروا بالتمثيل بالآية الكريمة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالْصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيَّةً﴾ [ريم: الآية ٣١]؛ أي: مدة دوامي حياً؛ فلو قلت: «دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً»، كان قولك «صحيحاً» حالاً لا خبراً، وكذلك: «عجبت من ما دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً»؛ لأن ما هذه مصدرية لا ظرفية، والمعنى: عجبت من دوامه صحيحاً.

* * *

حالات حذف كان

ثم قلت: وَيَجِبُ حَذْفُ «كَانَ» وَحْدَهَا بَعْدَ «أَمَّا» فِي نَحْوِ: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ «إِنْ وَلَوْ» الشَّرْطِيَّتَيْنِ، وَحَذْفُ نَوْنِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ إِلَّا قَبْلَ سَاكِنٍ أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ.

شروط وجوب حذف كان وحدها

وأقول: هذه ثلاث مسائل مُهِمَّةٌ تَعَلَّقُ بِكَانٍ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَذْفِ:

إحداها: حَذْفُهَا وَجُوباً دُونَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا، وَذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِخَمْسَةِ أُمُورٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ تَقَعَ صِلَةٌ لَأَنَّ، وَالثَّانِي: أَنْ يَدْخُلَ عَلَى أَنَّ حَرْفُ التَّعْلِيلِ، وَالثَّالِثُ: أَنْ تَتَقَدَّمَ الْعِلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَالرَّابِعُ: أَنْ يُحذفَ الْجَارُ، الْخَامِسُ: أَنْ يُؤْتَى بِمَا؛ كَقَوْلِهِمْ: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ» وَأَصْلُ هَذَا الْكَلَامِ: انْطَلَقْتُ لِأَنَّ كُنْتُ مُنْطَلِقاً، أَي: انْطَلَقْتُ لِأَجْلِ انْطِلَاقِكَ، ثُمَّ دَخَلَ هَذَا الْكَلَامَ تَغْيِيرٌ مِنْ وَجُوهٍ: أَحَدُهَا: تَقْدِيمُ الْعِلَّةِ - وَهِيَ «لَأَنَّ كُنْتُ

منطلقاً - على المعلوم - وهي «انطلقت» - وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص، والثاني: حذف لام العلة، وفائدة ذلك الاختصار؛ والثالث: حذف كان، وفائدته أيضاً الاختصار، والرابع: انفصال الضمير، وذلك لازماً عن حذف كان، والخامس: وجوب زيادة «ما»؛ وذلك لإرادة التعويض، والسادس: إدغام التّون في الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأوّل وكونهما في كلمتين.

ومن شواهد هذه المسألة قولُ العباس بن مرداس - رضي الله عنه - : [البسيط]

٨٦ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
«أبا» منادى بتقدير: يا أبا، و «خُرَاشَةَ» بضمّ الخاء المعجمة، و «أما أنت ذا نفر»؛ أصله: لأن كنت ذا نفر، فعمل فيه ما ذكرناه، والذي يتعلّق به اللام محذوف؛ أي: لأن كنت ذا نفر افتَحَرْتَ عَلَيَّ؛ والمراد بالضَّبْع: السَّنةُ المُجْدِبة.

حذف كان مع اسمها

المسألة الثانية: حذف «كان» مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك جائز لا واجب، وشَرْطُهُ: أن يتقدمها «إن» أو «لو» الشرطيتان؛ فالأوّل كقوله ﷺ: «النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ» فتقديره: إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا؛ فجزاؤهم خير، وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ شَرًّا؛ فجزاؤهم شَرٌّ، وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب، وفيه وَجُوهٌ أُخَرُ، والثاني؛ كقوله ﷺ: «الْتِمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» أي: ولو كان الذي تلتسمه خاتماً من حديد.

شروط حذف نون «كان»

المسألة الثالثة: حذف نون «كان»، وذلك مشروط بأُمُورٍ؛ أحدها: أن تكون بلفظ المضارع، والثاني: أن يكون المضارع مجزوماً، والثالث: أن لا يقع بعد التّون ساكن، والرابع: أن لا يقع بعده ضمير متصل، وذلك نحو: «وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» [التحل: الآية ١٢٠]، «وَلَمْ أَلِكْ بَغِيًّا» [مریم: الآية ٢٠]؛ ولا يجوز في قولك: «كَانَ» و «كُنْ»؛

لانتفاء المضارع، ولا في نحو: «هُوَ يَكُونُ» و «لَنْ يَكُونَ»؛ لانتفاء الجزم، ولا في نحو: «لَنْ يَكُنِيَ الَّذِينَ كَفَرُوا» [البَيِّنَةُ: الآية ١]؛ لوجود الساكن، ولا في نحو قوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» لوجود الضمير.

السادس أسماء أفعال المقاربة

ثم قلت: السَّادِسُ: أَسْمُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ؛ وَهِيَ: كَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ؛ لِدُنُو الْخَبَرِ. وَعَسَى، وَاخْلَوْلَى، وَحَرَى؛ لِتَرْجِيهِ. وَطَفِقَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَهَبَ، وَهَلْهَلَ؛ لِلشُّرُوعِ فِيهِ، وَيَكُونُ خَبَرَهَا مُضَارِعاً. وأقول السَّادِسُ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ: اسْمُ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ.

أفعال المقاربة باعتبار معانيها ثلاثة أقسام

وهي تنقسم - باعتبار معانيها - إلى ثلاثة أقسام:

ما يدلُّ على مُقَارَبَةِ الْمُسَمَّى بِاسْمِهَا لِلْخَبَرِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: كَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ.

وما يدلُّ على تَرْجِي الْمَتَكَلِّمِ لِلْخَبَرِ؛ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَيْضاً: عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَى.

وما يدلُّ على شُرُوعِ الْمُسَمَّى بِاسْمِهَا فِي خَبَرِهَا، وَهِيَ كَثِيرَةٌ؛ ذَكَرْتُ مِنْهَا [هنا] سبعة، فكمّلت أفعالُ هذا الباب ثَلَاثَةَ عَشَرَ، كما أن الأفعال في باب «كان» كذلك.

فهذه الثَلَاثَةُ عَشَرَ، تعمل عمل كان؛ فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، ثم منه ما يقترب بأن، ومنه ما يتجرّد عنها، كما يأتي تفصيله - إن شاء الله تعالى - في باب المنصوبات؛ ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لـ «كان» وأخواتها لم تنفرد بباب على حدة؛ قال الله - سبحانه - : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾ [التور: الآية ٣٥] ، ﴿عَسَى زَيْكُوكُ أَنْ يَرْحَمَكُمُ﴾ [الإسراء: الآية ٨] ، وقال الشاعر: [البسيط]

٨٧ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُغْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ
وقال الآخر: [الطويل]

٨٨ - هَبَبْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى

وقال الآخر: [الطويل]

٨٩ - وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُغْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاءَةِ تَزْهَقُ

وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع، وطفق أشهرها، وهي التي وقعت في التنزيل، وذلك في موضعين؛ أحدهما: ﴿وَطِفَقًا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: الآية ٢٢]؛ أي: شرعاً يخيطان ورقةً على أخرى كما تُخَصِّفُ النُّعَالُ؛ ليسترا بها، وقرأ أبو السَّمَالِ العدوي: (وَطِفَقًا) بالفتح؛ وهي لُغَةٌ حكاها الأخفش، وفيها لُغَةٌ ثالثة طَبِقَ - بباء مكسورة مكان الفاء - والثاني: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: الآية ٣٣]؛ أي: شرعَ يمسح بالسيف سويقها وأغناقها مسحاً، أي: يقطعها قطعاً.

* * *

السابع اسم ما حمل على «ليس»

ثم قلت: السَّابِعُ: اسْمُ مَا حُمِلَ عَلَى «لَيْسَ»، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: «لَاتٌ» فِي لُغَةِ الْجَمِيعِ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ بِكَثْرَةٍ، أَوِ السَّاعَةِ أَوِ الْأَوَانِ بِقَلَّةٍ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، وَالْأَكْثَرُ كَوْنُ الْمَحْذُوفِ اسْمَهَا، نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: الآية ٣] و«ما» و«لا» النَّافِيَتَانِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ، وَ«إِنْ» النَّافِيَةُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ؛ وَشَرُطُ إِعْمَالِهِنَّ نَفْيُ الْخَبَرِ، وَتَأْخِيرُهُ، وَأَنْ لَا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَجْرُورًا، وَتَنْكِيرُ مَعْمُولِي «لا» وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ اسْمُ «ما» بِإِنْ الزَّائِدَةِ، نَحْوُ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] و:

٨٨ - لم ينسب.

٨٩ - لم ينسب.

وَلَا وَزَّرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَإِيَّاءَ

و «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ» .

وأقول: السَّابِعُ من المرفوعات: اسمٌ ما حُمِلَ - في رفع الاسم ونصب الخبر - على «ليس»، وهي أُخْرُفُ أربعة نافية، وهي: «ما» و «لا» «لات» و «إِنْ» .

شروط عمل «ما» الحجازية

فأما «ما» فإنَّها تعملُ هذا العملَ بأربعة شروط، أحدها: أن يكون اسمها مُقَدِّمًا، وخبرها مؤخرًا، والثاني: أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة، والثالث: أن لا يقترن الخبر بيلاً، والرابع: ألا يليها معمولُ الخبر وليس ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً.

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل - سواءً أكان اسمها وخبرها نكرتين، أو معرفتين، أو كان الاسم معرفة والخبر نكرةً - فالمعرفتان كقوله - تعالى - : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُنَّ﴾ [المجادلة: الآية ٢] ، والنكرتان كقوله - تعالى - : ﴿فَمَا مِنكُم مِّن ذَرَّةٍ وَّعْدَةٍ﴾ [الحاقة: الآية ٤٧] ف (أحد) اسمها، و (حاجزين)؛ خبرها، و (منكم) متعلق بمحذوف؛ تقديره: أعني، ويحتمل أن أحداً فاعلُ «منكم»؛ لاعتماده على النَّفْيِ، و (حاجزين) نعت له على لفظه.

فإن قلت: كيف يُوصَفُ الواحدُ بالجمع؟ وكيف يخبر به عنه؟

قلت: جوابهما أنه اسم عام، ولهذا جاء: ﴿لَا تَقْرَأُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٥] والمختلفان؛ كقوله - تعالى - : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: الآية ٣١] ، ولم يقع في القرآن إعمال «ما» صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة، على الاحتمال المذكور في الثاني، وإعمالها لغة أهل الحجاز، ولا يجيزونه في نحو قوله: [البسيط]

٩٠ - بَنِي عُدَانَةٍ مَا إِنِ انْتُم ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

لاقتران الاسم بإن، ولا في نحو قوله . سبحانه - : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل

عِمْرَان: (الآية ١٤٤) ، ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ [القَمَر: الآية ٥٠] ؛ لاقتران الخبر بإلاً ، ولا في نحو قولهم في المثل «مَا مُسِيٌّ مَنْ أَعْتَبَ» ؛ لتقدم خبرها ، ولا في نحو قوله: [الطويل]

٩١ - وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِئِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقِيَ مِنْى أَنَا عَارِفٌ
لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور .

ولا يُعْمَلُهَا بنو تميم ، ولو استوفت الشروط الأربعة ؛ بل يقولون: «مَا زَيْدٌ قائم» وقرئ على لغتهم: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: الآية ٣١] و ﴿مَا هِيَ أَهْلَتُهُمْ﴾ [المجادلة: الآية ٢] بالرفع ، وقرئ أيضاً: (بأمهاتهم) بالجر بباء زائدة ، وتحتمل الحجازية والتميمية ، خلافاً لأبي عليّ والزمخشريّ ، زَعَمَا أَنَّ الْبَاءَ تَخْتَصُّ بِلُغَةِ النَّصَبِ .

* * *

شروط عمل «لا» عمل «ليس»

وأما «لا» فإنها تَعْمَلُ بالشروط المذكورة لـ«ما» ، إلا شَرْطُ انتفاء اقتران «إن» بالاسم ، فلا حاجة له ؛ لأنَّ «إن» لا تُزَادُ بعد «لا» ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ كقوله: [الطويل]

٩٢ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا
وربما عَمِلَتْ في اسم معرفة ؛ كقوله: [البسيط]

٩٣ - أَتَنَكَّرْتُهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضِيْنٍ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا ، وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانًا
وعلى ذلك قولُ المتنبّي: [الطويل]

٩٤ - إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

٩١ - هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي .

٩٢ - لم ينسب .

٩٣ - لم ينسب .

٩٤ - هذا البيت لأبي الطيب المتنبّي .

وإعمال «لا» العمل المذكور لبغة أهل الحجاز أيضاً، وأما بنو تميم فيهمملونها ويوجبون تكريرها.

* * *

شروط عمل «إن» عمل ليس

وأما «إن» فتعمل بالشروط المذكورة، إلا أن اقتران اسمها بإن ممتنع؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، قرأ سعيد بن جبيرة - رحمه الله - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَثْأَلِكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٩٤] ؛ بتخفيف (إن) وكسرهما لالتقاء الساكنين، ونصب (عباداً) على الخبرية، و (أمثالكم) على أنه صفة لـ «عباداً»، وفي نكرتين، سُمِعَ «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ» وفي معرفتين، سُمِعَ «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ».

وإعمال «إن» هذه لبغة أهل العالية.

* * *

شروط عمل «لات» عمل ليس

وأما «لات» فإنها تعمل هذا العمل أيضاً، ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين: أحدهما: أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات؛ وهي: «الحين» بكثرة، و «الساعة»، و «الأوان» بقلّة.

والثاني: أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها، وقد يعكس.

فالأول كقوله - تعالى - : ﴿كَرَّ أَهْلُكُمَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: الآية ٣] .

الواو للحال (لا) نافية بمعنى ليس، والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه، كالتاء في راوية، أو لتأنيث الحرف، واسمها محذوف، و (حين مناص) خبرها، ومضاف إليه،

أي: فنادوا والحال أنه ليس الحين حين مناصر، أي: فزار وتأخير.

والثاني كقراءة بعضهم: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص: الآية ٣] بالرفع، أي: وليس حين مناصر حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب.

ومن إعمالها في «الساعة» قول الشاعر: [الكامل]

٩٥ - نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وفي «الأوان» قوله: [الخفيف]

٩٦ - طَلَبُوا ضُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَاجْبَنَّا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وأصله ليس الحين أوانً صلح، أو ليس الأوان أوانً صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقدّر ثبوته، فبناه كما بينى قبل وبعد، إلا أن أواناً شبيهة بنزّال فبناه على الكسر، ونوّته للضرورة.

* * *

الثامن خبر إن وأخواتها

ثم قلت: الثامن: خبر «إن» وأخواتها: أن، ولكن، وكأن، وليت، ولعل، نحو: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ [طه: الآية ١٥] ولا يجوز تقدّمه مطلقاً، ولا توسّطه إلا إن كان ظرفاً أو مجروراً؛ نحو: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِزَّةٌ﴾ [آل عمران: الآية ١٣] ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: الآية ١٢].

عمل إن وأخواتها

وأقول: الثامن من المرفوعات: خبر «إن» وأخواتها الخمسة، فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر؛ فينصبن المبتدأ؛ كما سيأتي في باب المنصوبات، ويسمى اسمها،

٩٥ - هذا البيت لمحمد عيسى بن طلحة.

٩٦ - هذا البيت لأبي زيد الطائي.

ويرفعن خبره كما نذكره. الآن - ويسمى خبرها، نحو: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ [طه: الآية ١٥] ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: الآية ٩٨] ، ﴿كَانَتْهُمْ حُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ [المنافقون: الآية ٤] ، ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: الآية ١٧] .

لا يتقدم الخبر على إن وأخواتها

ولا تتقدم أخبارهنَّ عليهنَّ مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين بن عنين؛ حيث قال: [الطويل]

٩٧ - كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ، وَلَمْ يُجْزَ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَسَى حَرْفٌ جَرٌّ مِنْ نَدَاكَ يَجْرُنِي إِلَيْكَ؛ فَإِنِّي مِنْ وَصَالِكَ مُغْدَمًا ولا على أسمائهن؛ فَإِنَّ الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل، لا يليق التوسُّع في معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللهم إلا إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز توسُّطه بينها وبين أسمائها، كقوله - تعالى - : ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: الآية ١٢] ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْتَعِلُ﴾ [النَّازِعَات: الآية ٢٦] وفي الحديث: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا»، و «إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لَحُكْمًا» ويروى «(حكمة) فأما تقديمه عليها، فلا سبيلَ إلى جوازه؛ لا تقول: في الدار إن زيداً.

* * *

مواضع كسر همزة إن

ثم قلت: وتُكْسَرُ «إن» في الابتداء، وفي أوَّل الصَّلَةِ، والصفةِ والجُمْلَةِ الحالِيَّةِ، والمُضَافِ إِلَيْهَا ما يَخْتَصُّ بِالْجَمَلِ، والمَحْكِيَّةِ بِالْقَوْلِ، وَجَوَابِ الْقَسَمِ، والمُخْبَرِ بِهَا عَنْ اسْمِ عَيْنٍ، وَقَبْلَ اللَّامِ الْمُعْلَقَةِ، وتُكْسَرُ أو تُفْتَحُ بَعْدَ «إذا» المُفْجِئَةِ والفَاءِ الْجَزَائِيَّةِ، وفي نحو: «أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» وتُفْتَحُ في الباقي.

وأقول: لـ«إن» ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ الكسر، ووجوبُ الفتح، وجوازُ الأمرين:

وجوب كسر همزة إن في تسع مسائل

فيجب الكسر في تسع مسائل:

إحداها: في ابتداء الكلام؛ نحو: ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الكوثر: الآية ١] ،
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: الآية ١] .

الثانية: أن تقع في أول الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءَ الْغِيَاثَ﴾ [الأنفال: الآية ١٠] ، وهي موصولة بمعنى الذي، و (إن) وما بعدها صلة، واحترزت بقولي: «أول الصلة» من نحو: «جاء الذي عندي أنه فاضل» فإن واجبة الفتح، وإن كانت في الصلة، لكنها ليست في أولها.
الثالثة: أن تقع في أول الصفة، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ» ولو قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، لم تكسر؛ لأنها ليست في ابتداء الصفة.

الرابعة: أن تقع في أول الجملة الحالية، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنفال: الآية ٥] ، واحترزت بقيد الأوليّة من نحو: «أَقْبَلَ زَيْدٌ وَعِنْدِي أَنَّهُ ظَاوِرٌ».

الخامسة: أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة - وهو إذ وإذا وحيث - ؛ نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ»، وقد أُلْعِ الفقهاء وغيرهم بفتح «إن» بعد حيث؛ وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، و «أن» المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد. واحترزت بقيد الأوليّة من نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتَقَادُ زَيْدٍ أَنَّهُ مَكَانٌ حَسَنٌ».

ولم أرَ أحداً من النحويين، اشترط الأوليّة في مسألتي الحال وحيث؛ ولا بد من ذلك.

السادسة: أن تقع قبل اللام المعلقة، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ النَّبِيَّينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: الآية ١] فاللام من (لرسوله) ومن (لكاذبون) مُعْلَقَانِ لِفِعْلِي العلم والشهادة، أي: مانعان لهما من التسلُّط على لفظ ما بعدهما؛ فصار لما بعدهما حكم الابتداء؛ فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح؛ كما

قال الله - تعالى - : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: الآية ٤١] و ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: الآية ١٨] .

السابعة: أن تقع محكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: الآية ٣٠] ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٩] ، ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي بِقَذْفٍ بِالْحَقِّ﴾ [سبأ: الآية ٤٨] .

الثامنة: أن تقع جواباً للقسم، كقوله - تعالى - : ﴿حَمْدٌ ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ .

التاسعة: أن تقع خبراً عن اسم عين، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ» وقوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الحج: الآية ١٧] .

وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه .

* * *

مواضع فتح همزة «إِنَّ» وجوباً

ويجب الفتح في ثمان مسائل:

إحداها: أن تقع فاعلة؛ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: الآية ٥١] ؛ أي: إِنزَالُنَا .

الثانية: أن تقع نائبة عن الفاعل؛ نحو: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ نُوحٌ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: الآية ٣٦] ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنَّ﴾ [الجن: الآية ١] .

الثالثة: أن تقع مفعولاً لغير القول؛ نحو: ﴿وَلَا تَخَافُوكَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: الآية ٨١] .

الرابعة: أن تقع في موضع رفع بالابتداء؛ نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٣٩] .

الخامسة: أن تقع في موضع خبر عن اسم معنى؛ نحو: «اغْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ» .

السَّادسة: أن تقع مجرورة بالحرف؛ نحو: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: الآية

[٦].

السَّابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة؛ نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ نَثَلٍ مَا أَنْكُمْ نَطْقُونَ﴾

[الذاريات: الآية ٢٣].

الثامنة: أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا؛ نحو: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي

فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: الآية ٤٧] ، ونحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٧] ؛ فإنها في الأولى مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْمَفْعُولِ؛ وهو (نعمتي)، وفي الثانية بَدَلٌ مِنْهُ؛ (إحدى).

* * *

مواضع يجوز فيها فتح همزة إن وكسرها

ويجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر:

إحداها: بعد «إذا» الفجائية؛ كقولك: «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالبَابِ»، قال الشاعر:

[الطويل]

٩٨ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

يروى بفتح «إن» وبكسرها.

الثانية: بعد الفاء الجزائية؛ كقوله - تعالى - : ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ

مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ قرئ بكسر «إن» وفتحها.

الثالثة: في نحو «أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»؛ وضابط ذلك: أن تقع خبراً عن قول،

وخبَرَهَا قَوْلٌ كَأَحْمَدٍ وَنَحْوِهِ، وفاعل القولين واحدٌ، فما استوفى هذا الضابط؛ كالمثال

المذكور، جاز فيه الفتح على معنى أَوَّلُ قَوْلِي حمْدُ اللَّهِ، والكسر على معنى «أَوَّلُ قَوْلِي»

مبتدأ، و «إني أحمد الله» جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائِدٍ، يعود

على المبتدأ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، فكأنه قيل: أول قولي هذا الكلام المُفْتَتَح بياني؛ ونظير ذلك قوله - سبحانه - : ﴿دَعَوْهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: الآية ١٠] ، وقول النبي ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

* * *

التاسع خبر «لا» التي لنفي الجنس

ثم قلت: التاسع: خَبَرُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ؛ نحو: «لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ» وَيَجِبُ تَنْكِيرُهُ، كالاسم، وتأخيرُهُ وَلَوْ ظَرْفًا، وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ إِنْ عَلِمَ، وَتَمِيمٌ لَا تَذَكُّرُهُ حَيْثُ ذُكِرَ.

خبر لا النافية للجنس

وأقول: التاسع من المرفوعات: خَبَرُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ.

اعلم أن «لا» على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ناهية؛ فتختص بالمضارع وتجزمه؛ نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: الآية ٣٧] ، ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: الآية ٣٣] ، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: الآية ٤٠] وتُسْتَعَارُ للدُّعَاء فتجزم أيضاً، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] .

الثاني: أن تكون زائدة؛ دخولها في الكلام كخروجها؛ فلا تعمل شيئاً، نحو: ﴿مَا مَعَكَ إِلَّا تَسْجُدٌ﴾ [الأعراف: الآية ١٢] ؛ أي: أن تسجد، بدليل أنه قد جاء في مكان آخر بغير «لا» وقوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: الآية ٢٩] ، وقوله - تعالى - : ﴿وَحَرِّمُ عَلَى قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٥] .

الثالث: أن تكون نافية؛ وهي نوعان:

١ - داخله على معرفة؛ فيجب إهمالها وتكرارها؛ نحو: «لا زيدٌ في الدار ولا عمرو».

٢ - وداخله على نكرة؛ وهي ضربان:

(أ) عاملة عمل ليس؛ فترفع الاسم، وتنصب الخبر؛ كما تقدم؛ وهو قليل.

(ب) وعاملة عَمَلٌ «إِنَّ»؛ فتنصب الاسم، وترفع الخبر؛ والكلامُ. الآنَ - فيها؛ وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، لا على سبيل الاحتمال.

شرط إعمال لا عمل إنَّ

وشرط إعمالها هذا العَمَلُ أمران.

أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بيَّنا.

والثاني: أن يكون الاسم مُقَدِّمًا والخبر مُؤَخَّرًا؛ وذلك كقولك: «لا صاحبَ عِلْمٍ ممقوتٌ»، و«لا طالعاَ جَبَلًا حاضرٌ».

فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقَدِّم، وجب إهمالها وتكرارها.

الأول: كما تقدم من قولك: «لا زَيْدٌ في الدَّارِ ولا عَمْرُو»، وأمَّا قول [بعض] العرب «لا بَصْرَةَ لكم»، وقول عُمَرَ: «قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنَ لها»، يريد عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنهما - ، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة: «لا قُرَيْشٌ بعد اليوم» وقول الشاعر: [الوافر]

٩٩ - أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ نَكِذْنَ، وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ
فمؤول بتقدير: «مثل»؛ أي: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل البصرة، ولا مثل قريش، ولا مثل أمية.

والثاني: كقول الله سبحانه وتعالى - : ﴿لَا فِيهَا عِوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُزْفَوْنَ﴾ (٤٧) [الصَّافَات: الآية ٤٧].

جواز حذف خبر «لا»

ويكثر حذف الخبر، إذا علم؛ كقول الله سبحانه وتعالى - : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قَوْلَ﴾ [سَبَأ: الآية ٥١]؛ أي: فلا قَوْلَ لهم، وقوله تعالى - : ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشُّعَرَاء:]

الآية ٥٠] أي: لا ضَيَّرَ علينا. وبنو تميم يُوجِبُونَ حَذْفَهُ، إذا كان معلوماً، وأما إذا جُهل فلا يجوز حذفه عند أحد؛ فضلاً عن أن يجب؛ وذلك نحو: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

* * *

العاشر المضارع المجزّء من النَّاصِب والجازم

ثم قلت: العاشرُ: الْمُضَارِعُ إذا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ.

وأقول: العاشرُ من المرفوعات - وهو خاتمتها - الفعلُ المضارعُ إذا تجرّدَ من ناصب ورازم؛ كقولك: «يَقُومُ زَيْدٌ» و«يَقْعُدُ عَمْرُو».

فأما قول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ: [الوافر]

١٠٠ - مُحَمَّدٌ تَفِدُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً

فهو مقرون بجازم مُقَدَّرٌ؛ وهو لام الدّعاء، وقوله: «تَبَالاً»؛ أصله: «وبالاً» فأبدل الواو تاءً؛ كما قالوا في وراثٍ، ووُجَاهٍ: ثُراثٍ، وتُجَاهٍ. وأما قول امرئ القيس: [السريع]

١٠١ - فَاَلْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

فليس قوله: «أشرب» مجزوماً، وإنما هو مرفوع، ولكن حذف الضمة للضرورة، أو على تنزيل «رَبْعٍ» بالضم من قوله: «أشربَ غَيْرَ» منزلة عَضِدٍ بالضم - فإنهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجْرَى المتصل؛ فكما يقال في عَضِدٍ بالضم: عَضِدٌ بالسكون؛ كذلك قيل في: «رَبْعٍ» بالضم: «رَبْعٌ» بالإسكان.

* * *

باب المنصوبات

ولما أنهيت القول في المرفوعات، شرعت في المنصوبات، فقلت:

بَابُ، الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشَرَ، أَحَدُهَا: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلٌ الْفَاعِلُ؛ كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا».

الأول: المفعول به

وأقول: المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعاً، وبدأت منها بالمفاعيل لأنها الأصل، وغيرها محمولٌ عليها ومُشَبَّه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به؛ كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحباً المقرب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق؛ كما فعل الزمخشري، وابن الحاجب، ووجه ما اخترناه: أن المفعول به أحوَجُ إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس.

والمراد بالوقوف: التعلُّقُ المعنوي، لا المباشرة؛ أعني تعلُّقه بما لا يُعْقَلُ إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي، ولولا هذا التفسير لَخَرَجَ منه نحو: «أَرَدْتُ السَّفَرَ»؛ لعدم المباشرة، وخرج بقولنا: «ما وقع عليه» المفعول المطلق، فإنه نفسُ الفعلِ الواقع، والظرف، فإنَّ الفعل يقع فيه، والمفعول له، فإنَّ الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإنَّ الفعل يقع معه لا عليه.

* * *

نواصب المفعول به

ثم قلت: ومنه ما أَضْمَرَ عَامِلُهُ: جَوَازاً نحو: ﴿قَالُوا خَبَرًا﴾ [التحل: الآية ٣٠]، وَوُجُوباً فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا بَابُ الْاِسْتِغَالِ نحو: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾ [الإسراء: الآية ١٣].

وأقول: الذي ينصبُ المفعولَ به، واحدٌ من أربعة: الفعلُ المتعدي، ووصفه، ومضدُّه، واسمُ فِعْلِهِ؛ فالفعل المتعدي نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: الآية ١٦]، ووصفه نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَلْعَلُ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: الآية ٣]، ومصدره نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ

اللَّهُ النَّاسُ ﴿البقرة: الآية ٢٥١﴾ ، واسمُ فعله نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ١٠٥] .

إضمار ناصب المفعول جوازاً

وكونه مذكوراً هو الأصل؛ كما في هذه الأمثلة، وقد يُضْمَرُ: جوازاً، إذا دَلَّ عليه دليل مقالي أو حالي؛ فالأول نحو: ﴿قَالُوا خَيْرٌ﴾ [التحل: الآية ٣٠] ؛ أي: أَنْزَلَ رَبُّنَا خيراً؛ بدليل: ﴿مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [التحل: الآية ٢٤] . والثاني: نحو قولك لمن تأهب لسفر: «مَكَّة»؛ بإضمار تريد، ولمن سدّد سهماً: «الْقُرْطَاس» بإضمار تُصِيبُ.

إضمار ناصب المفعول وجوباً

وقد يُضْمَرُ وجوباً في مواضع؛ منها باب الاشتغال؛ وحقيقته: أن يتقدّم اسمٌ، ويتأخّر عنه فعل، أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو مُلَابِسِهِ.

فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» وقوله - تعالى - : ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾ [الإسراء: الآية ١٣] .

ومثال اشتغال الوصف: «زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ، الآن أو غداً».

ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق: «زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ» و «زَيْدًا أَنَا ضَارِبُ غُلَامِهِ، الآن أو غداً».

فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مُضْمَرٍ وجوباً؛ تقديره: ضربت زيدا ضربته، وألزمنا كل إنسان ألزمناه.

وإنما كان الحذف - هنا - واجباً لأنَّ العامل المؤخّر مفسّر له، فلم يجمع بينهما.

هذا رأي الجمهور، وزعم الكسائي أن نَصَبَ المتقدم بالعامل المؤخّر على إلغاء العائد، وقال الفراء: الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخّر.

ورُدَّ على الفراء بأنَّ الفعل الذي يتعدّى لواحد يصير متعدّياً لاثنتين، وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق، كـ «ضربت غلامه»، فلا يستقيم إلغاؤه.

المنادى نوع من أنواع المفعول به

ثم قلت: ومنه المُنَادَى، وإنما يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِذَا كَانَ مُضَافاً أَوْ شَبَهَهُ أَوْ فَكْرَةً مَجْهُولَةً، نحو: «يَا عَبْدَ اللَّهِ» و «يَا طَالِعاً جَبَلًا» وَقَوْلِ الْأَعْمَى: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي».

وأقول: المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولاً به أن قولك: «يَا عَبْدَ اللَّهِ» أصله يا أدعو عبد الله، ف«يا» حرف تنبيه، و «أدعو» فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر و «عَبْدَ اللَّهِ» مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أَوْجَبُوا فِيهِ حَذْفَ الفعل اكتفاء بأميرين؛ أحدهما: دلالة قرينة الحال، والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو: «يا» وأخواتها.

وقد تبين بهذا أن حَقَّ المُنَادِيَّاتِ كلها أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعولات، ولكنَّ النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً، وإنما يكون مبنياً إذا أشبه الضمير بكونه مفرداً معرفة؛ فإنه. حينئذ - يُبنى على الضمة أو نائبها، نحو: «يَا زَيْدٌ» و «يَا زِيدَان» و «يَا زَيْدُونَ» وأما المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة؛ فإنَّهن يستوجبْنَ ظهورَ النصب، وقد مضى ذلك كله مشروحاً ممثلاً في باب البناء، فمن أَحَبَّ الوقوف عليه فليرجع إليه.



المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل

ثم قلت: والمنصوب بِأَخْصَ بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ، وَيَكُونُ بِأَلِ نَحْوُ: «نَحْنُ الْعُرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ» ومُضَافاً، نَحْوُ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»، و «إِيَّا» فَيَلْزِمُهَا مَا يَلْزِمُهَا فِي النَّدَاءِ، نَحْوُ: «أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيْهَا الرَّجُلُ» وَعَلِمَا قَلِيلاً، فنحو: «يَاكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ» شَادٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ.

والمنصوب بِالزَّمْ أَوْ بِاتِّقَ إِنْ تَكَرَّرَ أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ «إِيَّاكَ» نَحْوُ: «السَّلَاحُ السَّلَاحُ» و «الْأَخُ الْأَخُ» ونحو: «السَّيْفُ والرُّمْحُ»، ونحو: «الْأَسَدُ الْأَسَدُ» أَوْ «نَفْسَكَ نَفْسَكَ» ونحو: «نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا» [الشمس: الآية ١٣]، و «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ».

ما جاء محذوف العامل

والمحذوف عامله، والواقع في مثل أو شبهه؛ نحو: «الِكَلَابَ عَلَى الْبَقَرِ»، و «أَنْتَه خَيْرَ لَكَ».

وأقول: من المفعولات التي التزم معها حذف العامل؛ المنصوبُ على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر، لأنه خبر بلفظ النداء.

وحقيقته: أنه اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضمير قبله.

والغالبُ على ذلك الضمير كونه لمتكلم - نحو أنا، ونحن - وَيَقِلُّ كونه لغائبٍ والباعث على هذا الاختصاص: فَخَرٌ، أو تَوَاضُعٌ، أو بيان.

فالأَوَّلُ كقول بعض الأنصار: [الطَّوِيل]

١٠٢ - لَنَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤْتَلٌ بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدًا
المؤتَل: الذي له أصل.

ومثال الثاني قوله: [الخفيف]

١٠٣ - جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنِّي أَيُّهَا الْعَبْدُ دُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرُ
ومثال الثالث: [البسيط]

١٠٤ - إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبِ

وتعريفه بـ«أل» نحو: «نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ» التَّقْدِيرُ: أَخْصُ الْعَرَبُ؛ وتعريفه بالإضافة؛ كقوله: [الرجز]

١٠٥ - نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابِ الْجَمَلِ نَنْعَى ابْنَ عَفَانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ

١٠٢ - لم ينسب.

١٠٣ - لم ينسب.

١٠٤ - نسب لبشامة ابن حزن النهشلي.

١٠٥ - نسب إلى الأعرج المعني.

الأسل: الرماح.

ومن تعريفه بالإضافة قوله ﷺ: «إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ» و «تَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً».

وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضي الكشف عنه، وهو أن «ما» من قوله: «ما تركنا» موصول بمعنى الذي محله رفع بالابتداء، و «تركنا» صلتها، والعائد محذوف؛ أي: تركناه، و «صدقة» خبر ما هذه على رواية الرفع، وهو أجود؛ لموافقة لرواية: «ما تركنا» [فهو صدقة] وأما النصب، فتقديره: ما تركنا مبدول صدقة، فحذف الخبر لسدّ الحال مسدّه مثل: ﴿وَتَحْنُ غُصْبَةٌ﴾ [يوسف: الآية ٨] ويجوز في «ما» أن تكون موصولاً اسمياً، كما تقدم، وأن تكون شرطية؛ فما على الأول في محل رفع، وعلى الثاني في محل نصب؛ والمعنى: أي شيء تركناه فهو صدقة.

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ «أي» فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء؛ من التزام البناء على الضمة، وتأنيتها مع المؤنث، والتزام أفرادها؛ فلا تثنى، ولا تجمع باتفاق، ومفارقتها للإضافة. لفظاً وتقديراً. ولزوم «ها» التنبيه بعدها، ومن وصفها باسم معرف بال لازم الرفع؛ مثال ذلك: «أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ» و «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ» المعنى: أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب.

ويقول تعريفه بالعلمية، ففي «بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ» شذوذان: كونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علماً.

* * *

الإغراء مفعول محذوف العامل

ومن المحذوف عامله: المنصوب بالترم، ويسمى إغراء.

والإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه؛ نحو: [الطويل]

١٠٦ - أَخَاكَ أَخَاكَ؛ إِنَّ مَنْ لَا أَحَالَه كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

ولأنما يلزم حذف عامله إذا تكرر، كما سبق في البيت، أو عُطف عليه؛ نحو: «المروءة والنجدة» فإن فقد التكرار والعطف، جاز ذكر العامل وحذفه، نحو: «الصلاة جامعة» ف«الصلاة» منصوب باخضروا مقدراً، و«جامعة» منصوب على الحال.

ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر:

١٠٧ - أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِيبَكَ كَمَا تَبْغِي، وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي
وإِنْ تَجْفُهُ يَوْمًا فَلَيْسَ مُكَافِئًا فَيَظْمَعُ دُوَّ التَّزْوِيرِ وَالْوَشْيِ أَنْ يُضْغِي
على تقدير الزم أخاك الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لغة من يستعمل الأخ بالالف في كل حال، وتسمى لغة القصر؛ كقولهم: «مكره أخاك لا بطل».

* * *

الثاني المفعول المطلق

ثم قلت: الثاني: المفعول المطلق؛ وهو: المصدّر الفضلة المؤكد لإعماله، أو المبين لنوعه، أو لعدده؛ كـ «ضربت ضرباً» أو «ضرب الأمير» أو «ضربتني» وما بمنى المصدّر مثله؛ نحو: «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ» [النساء: الآية ١٢٩] و «وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا» [التوبة: الآية ٣٩] و «فَاجْلِدُوهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً» [النور: الآية ٤].

وأقول: الثاني من المنصوبات: المفعول المطلق.

وسمي مطلقاً لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: ضربت ضرباً؛ فالضرب مفعول؛ لأنه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: «ضربت زيداً» فإن «زيداً» ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب؛ فلذلك سمي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قدّم الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره؛ لأنه المفعول حقيقة.

وَحَدُّهُ مَا ذَكَرْتُ فِي الْمَقْدَمَةِ؛ وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْهُ أَنَّ هَذَا الْمَفْعُولَ يَفِيدُ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: التَّوَكُّيدُ؛ كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَقَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: الْآيَةُ ١٦٤]، ﴿وَسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: الْآيَةُ ٦٥]، ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: الْآيَةُ ٥٦].

الثَّانِي: بَيَانُ النَّوعِ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿فَلَنَذْنَبُنَّمُ أَخَذَ عَزِيزٍ مُقْنِدِيرٍ﴾ [الْقَمَرُ: الْآيَةُ ٤٢].
وَكَقَوْلِكَ: جَلَسْتُ جُلُوسَ الْقَاضِي، وَجَلَسْتُ جُلُوسًا حَسَنًا، وَ «رَجَعَ الْقَهْقَرَى».

الثَّالِثُ: بَيَانُ الْعَدَدِ؛ كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ، أَوْ ضَرْبَاتٍ، وَقَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿فَذَكَّا ذَكَّةً وَحَدَّةً﴾ [الْحَاقَّةُ: الْآيَةُ ١٤].

وَقَوْلِي: «الْفُضْلَةُ» احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: رُكُوعٌ زَيْدٌ رُكُوعٌ حَسَنٌ، أَوْ طَوِيلٌ، فَإِنَّهُ يَفِيدُ بَيَانَ النَّوعِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِفَضْلَةٍ.

وَقَوْلِي: «الْمُؤَكَّدُ لِعَامِلِهِ» مَخْرَجٌ لِنَحْوِ قَوْلِكَ: كَرِهْتُ الْفُجُورَ الْفُجُورَ، فَإِنَّ الثَّانِي مَصْدَرٌ فَضْلَةً مَفِيدٌ لِلتَّوَكُّيدِ، وَلَكِنْ الْمُؤَكَّدُ لَيْسَ الْعَامِلُ فِي الْمُؤَكَّدِ.

* * *

الثالث المفعول له

ثُمَّ قُلْتُ: الثَّالِثُ: الْمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ: الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُعْلَلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ فِي الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ، كَمَا قُتِمَتْ إِجْلَالًا لَكَ، وَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّغْلِيلِ، وَيَجِبُ فِي مُعْلَلٍ فَقَدْ شَرَطًا أَنْ يُجَرَّ بِاللَّامِ أَوْ نَائِبِهَا.

وَأَقُولُ: الثَّالِثُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ: الْمَفْعُولُ لَهُ، وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ لِأَجَلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجَلِهِ.

شروط مجيء المفعول له

وَهُوَ: مَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا لِلتَّغْلِيلِ، وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمُعْلَلُ بِهِ حَدَثًا مُشَارِكًا لَهُ فِي الزَّمَانِ، وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا لَهُ فِي الْفَاعِلِ.

مثال ذلك قوله . تعالى - : ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي مَآذِنِهِمْ مِنْ الصَّوْعِ حَذَرُ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: الآية ١٩] فالحذر: مصدرٌ مُستوفٍ لما ذكرنا؛ فلذلك انتصب على المفعول له، والمعنى لأجل حذر الموت.

ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولاً له، ويجب حينئذ أن تجرَّ بحرف التعليل.

فمثال ما فقد المصدرية قولك: جئتُك للماء وللغضب، وقوله . تعالى - : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: الآية ٢٩] وقول امرئ القيس: [الطويل]

١٠٨ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَّانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك: جئتُك اليوم للسفر غداً، وقول امرئ القيس أيضاً: [الطويل]

١٠٩ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السُّنْبُرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ
فإنَّ زَمَنَ النومِ متأخِّرٌ عن زَمَنِ خَلْعِ الثوبِ.

ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل قولك: قمت لأمرِك إِيَّاي، وقول الشاعر: [الطويل]

١١٠ - وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هِرَّةٌ كَمَا أَنْتَفَضَ الْعُضْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطَرُ
فإن فاعل «تَعْرِوْنِي» هو الهِرَّةُ وفاعل الذِّكْرَى هو المتكلم؛ لأن التقدير لذكرى إياك.

* * *

الرابع المفعول فيه

ثم قلت: الرَّابِعُ: المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا ذُكِرَ فَضْلُهُ لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ: مِنْ زَمَانٍ

١٠٨ - هذا البيت لامرئ القيس.

١٠٩ - هذا البيت لامرئ القيس.

١١٠ - هذا البيت لأبي صخر الهذلي.

مُطْلَقًا، أَوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، أَوْ مُفِيدٍ مُقْدَارًا، أَوْ مَادَّةُهُ مَادَّةٌ عَامِلَةٌ كـ «صُمْتُ يَوْمًا» أَوْ «يَوْمَ الْخَمِيسِ» وَ «جَلَسْتُ أَمَامَكَ» وَ «سَرْتُ فَرْسَخًا» وَ «جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ» وَالْمَكَانِيُّ غَيْرُهُنَّ يُجَرُّ بِقِي كـ «صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ» وَنَحْوُ: قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدٍ وَقَوْلُهُمْ: «دَخَلْتُ الدَّارَ» عَلَى التَّوَسُّعِ.

وأقول: الرابع من المنصوبات الخمسة عشر: المفعول فيه، ويسمى الظرف، وهو عبارة عما ذكرت.

والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كزيداً في «صُرِّبْتُ زَيْدًا» وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولكنه ليس بزمان، ولا مكان، نحو: «رَغِبَ الْمُتَّقُونَ أَنْ يَفْعَلُوا خَيْرًا» فَإِنَّ الْمَعْنَى فِي أَنْ يَفْعَلُوا، وَعَلَيْهِ فِي أَحَدِ التفسيرين قوله تعالى: «وَرَغِبُونَ أَنْ تَكْفُرُوا» [النساء: الآية ١٢٧] وقد يكون العكس، نحو: «إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا» [الإنسان: الآية ١٠] ونحو: «لِنُنْذِرَ يَوْمَ الْآَلَاقِ» [غافر: الآية ١٥] «وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآَزَفَةِ» [غافر: الآية ١٨] ونحو: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ» [الأنعام: الآية ١٢٤] فهذه الأنواع لا تسمى ظرفاً في الاصطلاح، بل كلٌّ منها مفعولٌ به، وَقَعَ الفعلُ عليه، لا فيه، يظهر ذلك بأدنى تأملٍ للمعنى، وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان؛ فهو حينئذٍ منصوب على معنى «في» وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفاً، وذلك كقولك: صُمْتُ يَوْمًا، أَوْ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ.

وَأَشْرْتُ بِالتمثيل بيوماً ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهماً وأن يكون مختصاً، وفي التنزيل: «سِيرُوا فِيهَا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيُؤْتِيَ أَمَامًا» [سج: الآية ١٨] «النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا» [غافر: الآية ٤٦] «وَسِجَّوهُ بَكَوًى وَأَصِيلًا» [الأحزاب: الآية ٤٢].

أقسام ظرف المكان

وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يكون مبهماً، ونعني به ما لا يَخْتَصُّ بمكانٍ بعينه، وهو نوعان؛ أحدهما: أسماء الجهات الست، وهي: فَوْقَ، وَتَحْتَ، وَبَيْنَ، وَشَمَالاً، وَأَمَامَ،

وخلف؛ قال الله تعالى: ﴿وَقَوْفَ كَلِّ ذِي عَلْرِ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: الآية ٧٦] ﴿فَنَادَيْهَا مِنْ تَحْتِهَا﴾ [مريم: الآية ٢٤] في قراءة مَنْ فُتِحَ مِيم (مَنْ) ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: الآية ٧٩] وقرئ: ﴿وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ﴾ ﴿وَنَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَوُّرَ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرُّصُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: الآية ١٧] وأصل (تَزَوُّر) تتزاور، أي: تمايل، مشتق من الزَّوَر - بفتح الواو - وهو الميل، ومنه زَارُهُ، أي: مال إليه، ومعنى (تقرصهم) تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القطع، والمعنى تُعْرِضُ عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال، وحاصلُ المعنى أنها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها، وقال الشاعر: [الوافر]

١١١ - صَدَدَتْ الْكَاسَ عَنَّا أَمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَاسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا

يجوز كون «مجرها» مبتدأ، و «اليمين» ظرف محبر به، أي: مجراها في اليمين، والجملة خبر كان، ويجوز كون «مجرها» بدلاً من الكأس بدل اشتمال؛ فاليمين أيضاً ظرف؛ لأن المعتمد في الإخبار عنه إنما هو البديل لا الاسم، ويجوز في وجه [ضعيف] تقدير اليمين خبر كان لا ظرفاً، وذلك على اعتبار المبدل منه دون البديل، وقال الآخر: [المقارب]

١١٢ - لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفَقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاً

النوع الثاني: ما ليس اسم جهة، ولكن يشبهه في الإبهام، كقوله تعالى: ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: الآية ٩] ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [الفرقان: الآية ١٣] .

والقسم الثاني: أن يكون دالاً على مساحة [مَعْلُومَةٍ] من الأرض، كـ «سِرْتُ قَرْسَخًا» و «مَيْلًا» و «بَرِيدًا» وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً: أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالة على كمية معينة؛ فعلى هذا يصح فيه القولان .

والقسم الثالث: اسم المكان المشتق من المصدر، ولكن شرط هذا أن يكون عاملاً

١١١ - هذا البيت لعمر بن كلثوم.

١١٢ - هذا البيت لعجلان بن عامر الهذلي.

من مادته، كـ «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ» و «ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو» ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلسَّمْعِ﴾ [الجن: الآية ٩] ، ولا يجوز «جَلَسْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو» ونحوه.

وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف؛ فلا تقول: «صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ» ولا «قُمْتُ السُّوقَ» ولا «جَلَسْتُ الطَّرِيقَ»؛ لأن هذه الأُمُكِنَةَ خاصَّةٌ، ألا ترى أنه ليس كلُّ مكان يسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّحَ بحرف الظرفية وهو «في» وقال الشاعر - وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يَرَوْا شخصه - يذكر النبي ﷺ وأبا بكر رضي الله عنه حين هَاجَرَ: [الطَّوِيل]

١١٣ - جَزَى اللَّهُ رَبَّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتَنِي أُمَّ مَعْبِدٍ هُمَا نَزَلَا بِالْبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ فَيَا لِقُصَيٍّ مَا زَوَى اللَّهَ عَنْكُم بِهِ مِنْ فِعَالٍ لَا تُجَارَى وَسُودِدَ وكان حقه أن يقول: «قالا في خَيْمَتَيَّ أُمَّ مَعْبِدٍ» أي: قَيْلاً فيها، ويروى خلاً بدل قالاً، والتقدير [أيضاً] خلاً في خَيْمَتَيَّ، ولكنه اضطر فأسقط «في» وأوصل الفعل بنفسه، وكذا عملوا في قولهم: «دَخَلْتُ الدَّارَ، وَالْمَسْجِدَ» ونحو ذلك، إلا أنَّ التوسع مع «دخلت» مُطَرِّد؛ لكثرة استعمالهم إياه.

* * *

الخامس المفعول معه

ثم قلت: الخَامِسُ: المَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: الاسمُ، الْفَضْلَةُ، التَّالِي وَآوِ الْمُصَاحَبَةِ، مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَخُرُوفُهُ، كـ «سِرْتُ وَالنَّيْلَ» و «أَنَا سَائِرُ وَالنَّيْلَ».

وأقول: الخامس من المنصوبات: المفعول معه.

وإنما جُعِلَ آخِرَهَا في الذكر لأمرين؛ أحدهما: أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسي أو

سماعي؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي، والثاني: أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حَرْفٍ ملفوظ به، وهو الواو، بخلاف سائر المفعولات.

شروط مجيء المفعول معه

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور: أحدها: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة، والثالث: أن تكون تلك الواو مسبوقاً بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحُرُوفُهُ.

وذلك كقولك: «سِرْتُ والنَّيْلَ» و«اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ» و«جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ» وكقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: الآية ٧١] أي: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، (فشركاءكم) مفعول معه؛ لاستيفائه الشروط الثلاثة، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على (أمركم) لأنه حينئذٍ شريك له في معناه؛ فيكون التقدير: أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز؛ لأن أجمع إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات، تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي، وإنما قلت: «على ظاهر اللفظ» لأنه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف، أي: وأمر شركائكم، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثلاثي محذوف، أي: وأجمعوا شركاءكم، بَوَضِّلَ الألف، ومن قرأ: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ بوصل الألف صحَّ العطف على قراءته من غير إضمار؛ لأنه من «جمع» وهو مشترك بين المعاني والذوات، تقول: جمعت أمري، وجمعت شركائي، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ [طه: الآية ٦٠] ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدُوا﴾ [الهمزة: الآية ٢]، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه، ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى لأنه الأصل.

وليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي: [الكامل]

١١٤ - يَأْتِيهَا الرَّجُلُ الْمُعَلَّمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ
أَبْدَأَ بِنَفْسِكَ فَأَنْتَ عَنْ غِيَّهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ

فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُسْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

الشاهد في قوله: «وَتَأْتِي مِثْلُهُ» فإنه ليس مفعولاً معه وإن كان بعد واو بمعنى مع -
أي: لا تَنْهَ عن خلق مع إتيانك مثله - لأنه ليس باسم، ولا نحو قولك: «بِعْتُكَ الدَّارَ
بِأَثَانِهَا، وَالْعَبْدُ بِثِيَابِهِ»، وقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾
[المائدة: الآية ٦١]، وقولك: جاء زيد مع عمرو، فإن هذه الأسماء وإن كانت
مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو، ولا نحو قولك: مَزَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً،
وقول الشاعر: [الرجز]

١١٥ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وقول الآخر: [الوافر]

١١٦ - إِذَا مَا الْعَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد على
مفرد، واستفيدة المعية من العامل - وهو «مزجت» - وفي المثالين الأخيرين لعطف جملة
على جملة، والتقدير: وسقيتها ماء، وَكَحَلْنَ الْعُيُونَا، فَحُذِفَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ وَبَقِيَ
المفعول، ولا جائز أن يكون [الواو] فيهما لعطف مفرد على مفرد؛ لعدم تشارك ما قبلها
وما بعدها في العامل؛ لأن «عَلَفْتُ» لا يصح تسليطه على الماء، و«رَجَجْنَ» لا يصح
تسليطه على العيون، ولا تكون للمصاحبة؛ لانفائها في قوله: «عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً» ولعدم
فائدتها في «وَرَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا»؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة
للحواجب، ولا نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ»؛ لأنه وإن كان اسماً واقعاً بعد الواو التي
بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه، ولا نحو: «هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ» ونحوه
على أن يكون «أَبَاكَ» مفعولاً معه منصوباً بما في «ها» من معنى أُتْبِعَ، أو بما في «ذا» من
معنى أَشِيرَ، أو بما في «لَكَ» من معنى اسْتَقَرَّ؛ لأن كلاً من «ها» و«ذا» و«لَكَ» فيه معنى

الفعل دون حروفه، بخلاف «سِرْتُ والنَّيْلَ» و «أنا سَائِرٌ والنَّيْلَ» فإن العامل في الأول الفعل، وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه، قال سيبويه رحمه الله: «وأما نحو هذا لك وأباك فقبيح؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه» وقالوا: مراده بالقبيح الممتنع.

* * *

السادس: المشبّه بالمفعول به

ثم قلت: السَّادِسُ: المُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ بِهِ، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» وسيأتي.

وأقول: السادس من المنصوبات: المشبّه بالمفعول به، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد، وذلك في نحو قولك: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بنصب الوجه، والأصل: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بالرفع؛ فزيد: مبتدأ، وحسن: خبر، ووجهه: فاعل بحسن؛ لأن الصفة تعملُ عملَ الفعل، وأنت لو صرَّحتَ بالفعل فقلت حَسَنٌ - بضم السين وفتح النون - لوجب رفع الوجه بالفاعليّة؛ فكذلك حقُّ الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحوّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد؛ ليقضي ذلك أن الحسن قد عمَّه بجملته، ف قيل: «زَيْدٌ حَسَنٌ» أي: هو، ثم نصب وجهه، وليس ذلك على المفعولية؛ لأن الصفة [إنما] تتعدّى تبعاً لتعدّي فعلها، وحسن الذي هو الفعل لا يتعدّى، فكذلك صفته التي هي قرعُه، ولا على التمييز؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب البصريين - وهو الحق - أن التمييز لا يكون معرفة، وإذا بطلَ هذان الوجهان تعيّن ما قلنا من أنه مُشَبَّهٌ بالمفعول به، وذلك أنه شبه حَسَنٌ بضارب - في أن كلاً منهما صفة تشني وتجمع [وتذكر] وتؤنث، وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلياً - فنُصِبَ الوجهُ على التشبيه بعمره في قولك: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمراً» فحَسَنٌ مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمره، وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا إن شاء الله في موضعه.

* * *

السابع الحال

تعريف الحال

ثم قلت: السَّابِعُ: الْحَالُ، وَهُوَ: وَصَفٌ فَضْلَةٌ مَسْوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ أَوْ تَأْكِيدِهِ أَوْ تَأْكِيدِ عَامِلِهِ، أَوْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ، نحو: ﴿فَرَّجَ مِنْهَا خَافًا﴾ [القَصَص: الآية ٢١] و ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جِيعًا﴾ [يونس: الآية ٩٩] و ﴿فَبَسَّسَ صَاحِكًا﴾ [النمل: الآية ١٩] و ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: الآية ٧٩].

وَأَنَا أَبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وَيَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ، وَمِنْهُمَا مطلقاً، وَمِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِنْ كَانَ الْمُضَافُ بَعْضُهُ نَحْوُ: ﴿لَحَمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحُجَرَات: الآية ١٢] أَوْ كَبَعْضُهُ نَحْوُ: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٥] أَوْ عَامِلًا فِيهَا، نَحْوُ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: الآية ٤].

وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً، مُتَنَقِّلَةً، مُشْتَقَّةً، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً، أَوْ خَاصًّا، أَوْ مُؤَخَّرًا، وَقَدْ يَتَخَلَّفَنَّ.

وأقول: السَّابِعُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ: الْحَالُ، [وهو] يُذَكَّرُ وَيؤنث، وهو الْأَفْصَحُ، يُقَالُ: حَالٌ حَسَنٌ، وَحَالٌ حَسَنَةٌ، وَقَدْ يُونث لَفْظُهَا فَيُقَالُ: حَالَةٌ؛ قَالَ الشَّاعِرُ: [الطَوِيل]

١١٧ - عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ خَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ

وَحَدُّهُ فِي الْإِصْطِلَاحِ مَا ذَكَرْتُ؛ فَقُولِي: «وصف» جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة، وقولي: «فضلة» فصل مُخْرَجٌ لِلْخَبَرِ، نحو: «زيد قائم» وقولي: «مَسْوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةٍ مَا هُوَ لَهُ» مخرج لأمرين، أحدهما: نعت الْفَضْلَةِ من نحو: «رَأَيْتُ رَجُلًا طَوِيلًا» و «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ» فإنه وإن كان وصفاً فَضْلَةٌ لَكِنَّهُ لَمْ يُسَقَّ لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ، وَإِنَّمَا سِيقٌ لِتَقْيِيدِ الْمَوْصُوفِ، وَجَاءَ بَيَانُ الْهَيْئَةِ ضِمْنًا؛ وَالثَّانِي: بَعْضُ أَمْثَلَةِ التَّمْيِيزِ، نَحْوُ: «لِلَّهِ دَرَهُ فَارِسًا»، فإنه وإن كان وصفاً فَضْلَةٌ لَكِنَّهُ لَمْ يُسَقَّ لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ، وَلَكِنَّهُ سِيقٌ لِبَيَانِ جِنْسِ

المتعجب منه، وجاء بيان الهيئة ضمناً، وقولي: «أو تأكيده - إلى آخره» تَمَّتْ به ذكر أنواع الحال.

أقسام الحال

والحاصل أن الحال أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: مبينة للهيئة، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، ومؤكدة لعاملها، وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها، ومؤكدة لصاحبها، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة.

(أ) فالمبينة للهيئة: كقولك: «جاء زَيْدٌ رَاكِباً» و «أَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ فَرِحاً». وقول الله تعالى: ﴿فَرَجَّ مِنْهَا خَلِيفًا﴾ [القَصَص: الآية ٢١].

(ب) والمؤكدة لصاحبها: كقوله تعالى: ﴿لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: الآية ٩٩]. وقولك: «جاء النَّاسُ قَاطِبَةً» أو «كَافَّةً» أو «طُرّاً» وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين، ومثَّلَ ابنُ مالكٍ بالآية للحال المؤكدة لعاملها، وهو سَهْوٌ.

(ج) والمؤكدة لعاملها: كقولك: «جاء زَيْدٌ آتِياً» و «عَاثَ عَمْرُو مُفْسِداً» وقول الله تعالى: ﴿وَأَرْزَلَتْ أَلْفَةً لِمُنْفِقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: الآية ٣١] وذلك لأن الإزلاف هو التقريب؛ فكل مُزْلَفٍ قريبٌ، وكل قريب غير بعيد، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: الآية ٧٩] ﴿فَبَسَّسَ صَاحِكًا﴾ [النمل: الآية ١٩] ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ [النمل: الآية ١٠] ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] فإنه يقال: عَثِيَ بالكسر يَعْنَى بالفتح إذا أَفْسَدَ.

(د) والمؤكدة لمضمون الجملة: كقوله: «زَيْدٌ أَبوك عطوفاً» وقول الشاعر: [البسيط]

١١٨ - أَنَا أَبْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةِ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ؟

وَأَشْرْتُ بِقَوْلِي: «قبله» إلى أنه لا يجوز أن يقال: «عطوفاً زيد أبوك» ولا «زيد عطوفاً أبوك».

* * *

صاحب الحال

ثم بينت أن الحال تارة يأتي من الفاعل، وذلك كما [كنت] مَثَلْتُ به من قوله تعالى: ﴿خَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾ [الْقَصَص: الآية ٢١] فَإِنْ (خائفاً) حال من الضمير المستتر في (خَرَجَ) العائد على موسى عليه السلام.

وتارة يأتي من المفعول كما [كنت] مثلت به من قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: الآية ٧٩] فَإِنْ (رسولاً) حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا.

وأنه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط.

وإلى أنها تجيء من المضاف إليه، وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحُجُرَات: الآية ١٢] فميتاً: حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه، والمضاف بعضه، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحِجَر: الآية ٤٧].

والثاني: أن يكون المضاف كـبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَلَّةٌ إِذْ هُمْ حَنِيفًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٥] ف(حنيفاً) حال من (إبراهيم) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه، وليست الملة بعضه، ولكنها كـبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: بل اتبعوا إبراهيم حنيفاً: صَحَّ - كما أنه لو قيل: أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً - كان صحيحاً.

الثالث: أن يكون المضاف عاملاً في الحال، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونُس: الآية ٤] ف(جميعاً) حالٌ من الكاف والميم المخفوض به بإضافة

المرجع، والمرجع هو العامل في الحال، وصحَّ له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر؛ فهو بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه لو قيل: إليه ترجعون جميعاً، كان العاملُ الفعلُ الذي المصدرُ بمعناه.

* * *

أحكام الحال

ثم بينت أن للحال أحكاماً أربعة، وأن تلك الأربعة ربما تخلفت.

فالأول: الانتقال؛ ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً، وذلك كقولك: «جاء زيدٌ ضاحكاً» ألا ترى أن الضحك يُزايِل زيداً، ولا يلزمه، هذا هو الأصل، وربما جاءت دالة على وصفٍ ثابتٍ، كقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: الآية ١١٤] أي: مبيناً، وقول العرب: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» فالزرافة - بفتح الزاي - مفعول لخلق، بدلٌ منها [بَدَل] بعض من كلٍّ، وأطول: حال من الزرافة، ومن رجليها: متعلق بأطول.

وقد عاب بعضُ الجهال ما جَرَمْتُ به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتح والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوبٌ بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة، فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامة تضمه ما نصه: وهي الزرافة - بفتح الزاي - هذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس «زَرَافَة» بالفتح، وهو الوجه، والعامة تضمها، انتهى كلامه، واللغات الشاذة لا تُحصى، وإنما يُعْمَلُ على ما عليه الفُصَحَاءُ الموثوقُ بلغتهم.

الثاني: الاشتقاق؛ وهو: أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر كما قدمناه من الأمثلة، وربما جاءت اسماً جامداً كقوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء: الآية ٧١] ف (ثبات) حالٌ من الواو في (انْفِرُوا) وهو جامد، لكنه في تأويل المشتق، أي: متفرقين بدليل قوله تعالى: ﴿أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: الآية ٧١] وقد اشتملت هذه الآية على مجيء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة.

الثالث: أن تكون نكرة، كجميع ما قدمناه من الأمثلة، وقد تأتي بلفظ المعرف

بالألف واللام، كقولهم: «اذْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ» و «أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ» و «جَاءُوا الْحَمَاءَ الْغَفِيرَ» أي: جميعاً، وأل في ذلك، كله زائدة، وقد تأتي بلفظ المَعْرِفِ بالإضافة، كقولهم: «اجْتَهِدْ وَحَدِّكْ» أي: منفرداً، و «جاءوا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ»، أي: جميعاً.

وقد تأتي بلفظ المعرفة بِالْعَلَمِيَّةِ، كقولهم: «جَاءَتِ الْخَيْلُ بَدَادٍ» أي: متبددةً، فإن بَدَادٍ في الأصل علم على جنس التبدد، كما أن فجار علم للفجرة.

الرابع: أن لا يكون صاحبها نكرة مَحْضَةً، كما تقدم من الأمثلة؛ وقد تأتي كذلك كما روى سيويه من قولهم: «عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضًا» وقال الشاعر؛ وهو عترة العبسي: [الكامل]

١١٩ - فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سُدُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ
فحلوبه: لتمييز العدد، إما حال من العدد، أو من حلوبة، أو صفة، وعلى هذين الوجهين ففيه حَمْلٌ على المعنى؛ لأن حلوبة بمعنى حلائب، فلهذا صح أن يحمل عليها سوداً، والوجه الأول أحسن.

وفي الحديث: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِساً وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجُلٌ قِيَاماً» فجالساً: حال من المعرفة، وقِيَاماً: حال من النكرة المحضة.

وإنما الغالب - إذا كان صاحب الحال نكرة - أن تكون عامة أو خاصة، أو مؤخرة عن الحال.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٠٨]؛ فإن الجملة التي بعد (إلا) حال من (قرية) وهي نكرة عامة؛ لأنها في سياق النفي.

والثاني: نحو: ﴿فِيهَا يَفْرُقُ كُلُّ أَمْرِ حَكِيمٍ﴾ [١] أَمْرٌ مِّنْ عِندِنَا؛ ف(أمرأ) - إذا أعرب حالاً - فصاحب الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص: أما الأول فمن جهة أنه أحدُ صِيغِ العموم، وأما الثاني فمن جهة الإضافة، وأما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص؛ لوصفه بحكيم، وقرأ بعضُ السلف: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ

عِنْدَ اللَّهِ مُصَدِّقًا» بالنصب؛ فجعله الزمخشري حالاً من (كتاب) لِيُوصَفِهِ بالظرف، وليس ما ذكر بلازم، لجواز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف.

والثالث: كقوله: [مجزوء الوافر]

٧ - لِمِئَةٍ مُّوَحِّشًا طَلَلُ

فهذه المواضع ونحوها مَجِيءُ الحال فيها من النكرة قِيَاسِيٌّ، كما أن الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ، فَمُسَّ عليه هنا.

* * *

الثامن التمييز

ثم قلت: الثامن: التَّمْيِيزُ، وهو: أَسْمٌ، نَكْرَةٌ، فَضْلَةٌ، يَرْفَعُ إِبْهَامَ أَسْمٍ، أو إجمالَ نِسْبَةٍ.

فالأوّل: بَعْدَ الْعَدَدِ الْأَحَدَ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى الْمِائَةِ، و «كَمْ» الاستِفْهَامِيَّةُ، نحو: «كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ» وَبَعْدَ الْمَقَادِيرِ، كـ «رِطْلَ زَيْتًا» وكـ «شِبْرَ أَرْضًا» و «قَفِيزُ بُرًّا» وَشَبْهَهُنَّ، مِنْ نَحْوِ: «مِثْقَالَ دَرَّةٍ خَيْرًا» [الزَّلْزَلَةُ: الآية ٧] و «نَحْيِ سَمْنًا» و «مِثْلَهَا زُبْدًا» و «مَوْضِعُ رَاحَةِ سَحَابًا» وَبَعْدَ فَرْعِهِ نَحْوِ: «خَاتَمَ حَدِيدًا».

والثاني: إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا» [مَرْيَمُ: الآية ٤] أَوْ عَنِ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» [الْقَمَرُ: الآية ١٢] أَوْ عَنِ غَيْرِهِمَا، نَحْوِ: «أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا» [الكهف: الآية ٣٤] أَوْ غَيْرُ مُحَوَّلٍ، نَحْوِ: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا».

وأقول: الثامن من المنصوبات: التَّمْيِيزُ.

تعريف التمييز

وهو والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واضطلاحاً، وهو في اللغة بمعنى فَضْلٍ

الشيء عن غيره، قال الله تعالى: ﴿وَأَمْتَرُوا أَلْيَوْمَ أَنَّهَا الْمَجْرُومُونَ﴾ [يس: الآية ٥٩] أي: انفصلوا من المؤمنين ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [المُلْك: الآية ٨] أي: ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور، وهي المذكورة في المقدمة.

الفرق ما بين الحال والتمييز

وَفَهْمٌ مما ذكرته في حَدِّي الحال والتمييز أَنَّ التمييز وإن أشبه الحال في كونه منصوباً، فضلة، مبيناً لِإِثْبَاتِهِم، إلا أنه يفارقه في أمرين، أحدهما: أَنَّ الحال إنما يكون وصفاً إما بالفعل أو بالقوة، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيراً؟ نحو: «عِشْرُونَ دِرْهَمًا» و «رطل زيتاً» وبالصفات المشتقة قليلاً! كقولهم: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءٌ» و «لِلَّهِ دَرَّةٌ رَاكِبَاءٌ» الثاني: أَنَّ الحال لبيان الهيئات! والتمييز يكون تارة لبيان الذوات. وتارة لبيان جهة النسبة.

* * *

التمييز نوعان وكل منهما على أربعة أقسام

(أ) أقسام التمييز المبين للذات

وَقَسَّمْتُ كلاً من هذين النوعين أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:

فأما أَقْسَامُ التمييز المبين للذات فأحدها: أَن يقع بعد الأعداد، وقسمت العدد إلى قسمين: صريح، وكناية.

العدد الصريح

فالصريح الأَحَدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المائة. تقول: «عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا» و «تِسْعَةُ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا» وقال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المَائِدَة: الآية ١٢] ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعِشْرِ فِتْنَةٍ مِيقَتَ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: الآية ١٤٢] ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: الآية ١٤] ﴿فَمَنْ لَوْ يَسْتَطِيعُ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة:

[الآية ٤] ﴿ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: الآية ٣٢] ﴿فَالْجِلْدُوهُمْ ثَمَنِينَ جِلْدَةً﴾ [التور: الآية ٤] ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً﴾ [ص: الآية ٢٣] ، وفي الحديث: «إن لله تسعة وتسعين اسماً» وأردت بقولي: «إلى المائة» عدم دخول الغاية في المعنى، وهو أحد احتمالي حرف الغاية.

العدد الكناية

والكناية هي «كم» الاستفهامية، تقول: كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ؟ فكم: مفعول مقدم، وعبدًا: تمييز واجب النصب والإفراد، وزعم الكوفي أنه يجوز جمعه فتقول: كم عبيدًا ملكت، وهذا لم يسمع، ولا قياس يقتضيه، ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية؟ وذلك مشروط بأمرين، أحدهما: أن يدخل عليها حرف جر، والثاني: أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك: بِكُمْ دِرْهَمٌ أَشْتَرَيْتْ؟ وعلى كَمْ شَيْخٌ اشْتَعَلَتْ؟ والجـر حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضمرة، والتقدير: بكم من درهم؟ وعلى كم من شيخ؟ وزعم الزجاج أنه بالإضافة.

القسم الثاني: أن يقع بعد المقادير وَقَسَّمْتُهَا على ثلاثة أقسام، أحدها: ما يدل على الوزن، كقولك: رطل زيتاً، وَمَنْوَانٍ سَمْنًا؟ وَالْمَنْوَانُ: ثنية مَنْأ، وهو لغة في المنّ، وقيل في ثنيته: مَنْوَانٍ، كما يقال في ثنية عصاً: عصوان، والثاني: ما يدل على مساحة؟ كقولك: شبر أرضاً، وجرب نخلاً؟ وقولهم: ما في السماء مَوْضِعٌ رَاحَةٍ سَحَابًا، الثالث: ما يدل على الكيل، كقولهم: قفيز برأ، وصاع تمرأ.

القسم الثالث: أن يقع بعد شبه هذه الأشياء، وذكرت لذلك أربعة أمثلة: أحدها: قول الله تعالى: ﴿يُثْقَلُ ذَرَّةً خَيْرًا﴾ [الزلزلة: الآية ٧] فهذا بعد شبه الوزن، وليس به حقيقة؟ لأن مثقال الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في عُرفنا، والثاني: قولهم: عندي نَحْيٍ سَمْنًا، والنَّحْيُ - بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة - اسم لوعاء السمن، وهذا يُعَدُّ شبه الكيل، وليس به حقيقة؛ لأنَّ النَّحْيَ ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره، وإنما هو اسم لوعائه فيكون صغيراً وكبيراً، ومثله قولهم: وَطْبٌ لَبَنًا، وَالْوَطْبُ - بفتح الواو وسكون الطاء وبالياء الموحدة - اسم لوعاء اللبن، وقولهم: سِقَاءُ مَاءٍ، وَزِقٌّ خَمْرًا، وَرَاقُودٌ خَلًّا، الثالث: ما في

السماء موضع راحةٍ سحاباً، فسحاباً: واقع بعد «موضع راحة» وهو شبيهه بالمساحة، والرابع: قولهم: على التَّمَرَةِ مثلها زُبداً فزُبداً: واقع بعد «مثل» وهي شبيهة إن شئت بالوزن، وإن شئت بالمساحة.

والقسم الرابع: أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هذا خَاتَمٌ حديدًا، وذلك لأن الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه؛ فهو فَرَعُهُ، وكذلك «بَابٌ سَاجًا» و«جُبَّةٌ خَزًّا» ونحو ذلك.

(ب) التمييز المبين لجهة النسبة

وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة:

أحدها: أن يكون مُحوَّلًا عن الفاعل، كقول الله عز وجل: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ سَبِيحًا﴾ [مريم: الآية ٤] أصله: واشتغل شيبُ الرأسِ، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبِئَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: الآية ٤] أصله: فإن طابت أنفسُهُنَّ لكم عن شيءٍ منه، فحوَّلَ الإسناد فيهما عن المضاف - وهو الشيب في الآية الأولى، والأنفُسُ في الآية الثانية - إلى المُضاف إليه - هو الرأس، وضمير النسوة - فارتفعت الرأس، وجيء بدلَ الهاء والنون بنون النسوة، ثم جيء بذلك المضاف الذي حوِّلَ عنه الإسناد فضلةً وتمييزاً، وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة، لأن التمييز إنما يُطلَبُ فيه بيانُ الجنس، وذلك يتأدى بالمفرد.

الثاني: أن يكون مُحوَّلًا عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: الآية ١٢] قيل: التقدير [وفجّرنا] عيونَ الأرض، وكذا قيل في «عَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا» - ونحو ذلك.

الثالث: أن يكون مُحوَّلًا عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: الآية ٣٤] أصله: مالي أكثرُ، فحذف المضاف - وهو المال - وأقيم المضاف إليه - وهو ضمير المتكلم - مُقَامَهُ، فارتفع وانفصل، وصار: أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً، ومثله: «زيد أحسنُ وَجْهًا» و«عَمَرُو أَنْقَى عَرَضًا» وشبه ذلك، التقدير: وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ، وَعَرَضُ عَمْرٍو أَنْقَى.

الرَّابِع: أن يكون غير مُحَوَّلٍ، كقول العرب: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا» و «حَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا»
وقول الشاعر:

١٢٠ - يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

«يا» حرف نداء «جارتا» منادى مضاف للياء، وأصله «يا جارتِي» فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً «ما» مبتدأ، وهو اسم استفهام، «أنت» خبره، والمعنى عَظُمْتَ، كما يقال: زَيْدٌ وَمَا زَيْدٌ، أي: شيء عظيم، و «جارية» تمييز، وقيل: حال، وقيل: «ما» نافية، و «أنت» اسمها، و «جارية» خبر ما الحجازية، أي: لَسْتُ جَارَةً، بل أنت أشرف من الجارة، والصواب الأول، ويدل عليه قول الشاعر: [السريع]

١٢١ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأُ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاغِ

و «من» لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز.

* * *

التاسع المستثنى

ثم قلت: التَّاسِعُ: الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ، أَوْ بِلَا يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلَا، أَوْ بِمَا عَدَا، مُطْلَقًا، أَوْ بِإِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ تَامَ مُوجِبٌ، أَوْ غَيْرُ مُوجِبٍ وَتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى، نحو: «فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» [البقرة: الآية ٢٤٩].

وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شِيعَةً

وغيرُ المُوجبِ: إِنْ تُرِكَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلَا أَثَرُ فِيهِ لِإِلَّا، وَيُسَمَّى مُفْرَغًا، نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَإِنْ ذُكِرَ فَإِنْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا بِإِتْبَاعِهِ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ، نحو: «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ» [النساء: الآية ٦٦]، وَمُنْقَطِعًا فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إِتْبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّفْرِيعُ، وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى مَخْفُوضٌ، وَبِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ

١٢٠ - هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون.

١٢١ - لم ينسب.

مَنْصُوبٌ، وَتُعْرَبُ غَيْرُ بَاتِّفَاقٍ وَسِوَى عَلَى الْأَصَحِّ إِعْرَابَ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا.

وأقول: التاسع من المنصوبات: المستثنى.

حالات وجوب نصب المستثنى

وإنما يجب نصبه في خمس مسائل:

إحداها: أن تكون أداة الاستثناء «ليس» كقولك: قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا، وقول النبي ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فُكِّلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفَرُ» فليس هنا بمنزلة إلا في الاستثناء، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً بإجماع.

الثانية: أن تكون أداة الاستثناء «لا يكون» كقولك: قاموا لا يكون زيداً؛ فلا يكون أيضاً: بمنزلة إلا في المعنى، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً. كما هو واجب مع ليس.

والعلة في ذلك فيهما أن المستثنى بهما خَبَرُهُمَا. وسيأتي لنا أن كان وليس وأخواتهما يرفعن الاسم وينصبين الخبر.

فإن قلت: فأين اسمهما؟

قلت: مستتر فيهما وجوباً، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، وكأنه قيل: ليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً، ومثله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: الآية ١١] أي: فإن كانت البنات، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فكأنه قيل أولاً: يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كُنَّ، وكذلك هنا.

الثالثة: أن تكون الأداة «ما خلا»، كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وقول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي: [الطويل]

١٢٢ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَأَمَحَالَةٍ زَائِلٌ

الرَّابِع: أن يكون غير مُحَوَّلٍ، كقول العرب: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا» و «حَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا»
وقول الشاعر:

١٢٠ - يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

«يا» حرف نداء «جارتا» منادى مضافٌ للياء، وأصله «يا جارتِي» فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً «ما» مبتدأ، وهو اسم استفهام، «أنت» خبره، والمعنى عَظُمْتَ، كما يقال: زَيْدٌ وما زَيْدٌ، أي: شيء عظيم، و «جاره» تمييز، وقيل: حال، وقيل: «ما» نافية، و «أنت» اسمها، و «جارة» خبر ما الحجازية، أي: لَسْتُ جارة، بل أنت أشرف من الجارة، والصوابُ الأول، ويدلُّ عليه قولُ الشاعرِ: [السريع]

١٢١ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتِ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّاءُ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الدَّرَاغِ
و «من» لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز.

* * *

التاسع المستثنى

ثم قلت: التَّاسِعُ: الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ، أَوْ بِلَا يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلَا، أَوْ بِمَا عَدَا، مُطْلَقًا، أَوْ بِإِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ تَامَ مُوجِبٌ، أَوْ غَيْرُ مُوجِبٍ وَتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى، نحو: «فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» [البقرة: الآية ٢٤٩].

وَمَا لِي إِلَّا آلٌ أَحْمَدُ شِيعَةً

وغيرُ المُوجبِ: إِنْ تَرَكَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلَا أَثَرَ فِيهِ لِإِلَّا، وَسُمِّيَ مُفْرَعًا، نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَإِنْ ذُكِرَ فَإِنْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا بِإِتْبَاعِهِ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ، نحو: «مَا قَامُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ» [النساء: الآية ٦٦]، وَمُنْقَطِعًا فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إِتْبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّفْرِيعُ، وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى مَخْفُوضٌ، وَبِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ

١٢٠ - هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون.

١٢١ - لم ينسب.

مَنْصُوبٌ، وَتُعْرَبُ غَيْرُ بَاتِّفَاقٍ وَسِوَى عَلَى الْأَصَحِّ إِعْرَابَ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا.

وأقول: التَّاسِعُ من المنصوبات: المستثنى.

حالات وجوب نصب المستثنى

وإنما يجب نصبه في خَمْسِ مسائل:

إحداها: أن تكون أداة الاستثناء «ليس» كقولك: قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا، وقول النبي ﷺ: «ما أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فُكُلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفُرُ» فليس هنا بمنزلة إلَّا في الاستثناء، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً بإجماع.

الثانية: أن تكون أداة الاستثناء «لا يكون» كقولك: قاموا لا يكون زيدًا؛ فلا يكون أيضاً: بمنزلة إلَّا في المعنى، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً. كما هو واجب مع ليس.

والعلة في ذلك فيهما أن المستثنى بهما خَبَرُهُمَا. وسيأتي لنا أن كان وليس وأخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر.

فإن قلت: فأين اسمهما؟

قلت: مستتر فيهما وجوباً، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، وكأنه قيل: ليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً، ومثله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: الآية ١١] أي: فإن كانت البنات، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فكأنه قيل أولاً: يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كُنَّ، وكذلك هنا.

الثالثة: أن تكون الأداة «ما خلا»، كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وقول ليبيد بن ربيعة العامري الصحابي: [الطويل]

١٢٢ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَهَ زَائِلٌ

الرابعة: أن تكون الأداة «ما عدا» كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً وكقول الشاعر:

[الطويل]

١٢٣ - تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي؛ فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

فالياء في موضع نصب؛ بدليل لحاق نون الوقاية قبلها، وحكى الجرمي، والرَّبَيعي، والأخفش الجرّ بعد ما خلا وما عدا، وهو شاذ؛ فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة.

فإن قلت: لِمَ وَجَبَ عند الجمهور النصبُ بعد «ما خلا» و «ما عدا». وما وَجَّهَ الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان؟

قلت: أما وجوبُ النصب فلاُن «ما» الداخلة عليهما مصدرية، و «ما» لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، وأما جواز الخفض فعلى تقدير «ما» زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ؛ فإن المعهود في زيادة «ما» مع حرف الجر: أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: الآية ٤٠] ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ يَمِئْتُهُمْ لَعْنُهُمْ﴾ [المائدة: الآية ١٣] ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [نوح: الآية ٢٥].

وقولي: «مطلقاً» راجع إلى المسائل الأربع، أي: سواء تقدم الإيجاب أو النفي أو

شبهه.

* * *

الخامسة: أن تكون الأداة «إلا» وذلك في مسألتين:

إحدهما: أن تكون بعد كلام تام مُوجِبٍ، ومرادي بالتام أن يكون المستثنى منه مذكوراً، وبالإيجاب أن لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَتَرَبَّؤْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾.

الثانية: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه، كقول الكُمَيْتِ يمدح آل البيت

رضي الله عنهم: [الطويل]

١٢٤ - وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَا، شِبَعَةَ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

ولما انتهيتُ إلى هنا استطردت في بقية أنواع المستثنى، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة، وبعضه متردّد بين باب المنصوبات وغيرها؛ فذكرت أن الكلام إذا كان غير إيجاب - وهو النفي والنهي والاستفهام - .

الاستثناء المفرغ وأحكامه:

فإن كان المستثنى منه محذوفاً فلا عمل لـ **إِلَّا**، وإنما يكون العمل لما قبلها، ومن ثمّ سمّوه استثناء مفرّغاً؛ لأن ما قبلها قد تفرّغ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيء، تقول: ما قام إلا زَيْدٌ، فترفع زَيْداً على الفاعلية، وما رأيتُ إلا زَيْداً، فتنصبه على المفعولية، وما مرّرتُ إلا بَزَيْدٍ، فتخفضه بالباء، كما تفعل بهنّ لو لم تذكر **إِلَّا**، وإن كان المستثنى منه مذكوراً؛ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً - وهو أن يكون [المستثنى] داخلاً في جنس المستثنى منه - أو منقطعاً - وهو أن يكون غير داخل - .

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان، أحدهما: - وهو الراجع - أن يُعربُ بإعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً منه بدَلْ بعض من كل؛ والثاني: النصبُ على أصل الاستثناء، وهو عربي جيد، مثال ذلك في النفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَّمَّ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: الآية ٦] أجمعت السبعة على رفع (أنفسهم)، وقال تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ٦٦] قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع (قليل) على أنه بدَلْ من الواو في (فعلوه) كأنه قيل: ما فعله إلا قليل منهم، وقرأ ابن عامر وحده: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: الآية ٨٣] بالنصب، ومثاله في النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ [هود: الآية ٨١] قرىء بالرفع والنصب، ومثاله في الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: الآية ٥٦] أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر في (يقنط) ولو قرىء (الضالين) بالنصب على الاستثناء لم يمتنع، ولكن القراءة سُنَّةٌ متبعة.

وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نصبه، وهي اللغة العليا، ولهذا أجمعت

السبعة على النصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾ [النساء: الآية ١٥٧] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ ولو أبدل مما قبله لقراءة برفع ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ﴾ [النساء: الآية ١٥٧] و ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٢] ؛ لأن كلا منهما في موضع رفع؛ إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمدين على النفي، وإما على أنه مبتدأ تقدّم خبره عليه، والتميميون يجيزون الإبدال، ويختارون النصب، قال الشاعر: [الرجز]

١٢٥ - وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفَا فِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، وليس من جنسه.

وذكرت أيضاً أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائماً، لأنهما ملازمان للإضافة لما بعدهما، فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه، فلذلك يلزمه الخفض.

وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب؛ فالخفض على أن يُقَدَّرْنَ حروف جرّ، والنصب على أن يُقَدَّرْنَ أفعالاً اسْتَرَفَاعُ لَهُنَّ، والمستثنى مفعول، هذا هو الصحيح، ولم يُجَوِّزْ سيبويه في المستثنى بعداً غير النصب؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا فعلاً، ولا في المستثنى بحاشا غير الجرّ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفاً.

* * *

العاشر خبر كان وأخواتها

ثم قلت: والْبَوَاقِي خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَخَبَرُ كَادَ وَأَخَوَاتُهَا، وَيَجِبُ كَوْنُهُ مُضَارِعاً مُؤَخَّراً عَنْهَا، رَافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا، مُجَرِّداً مِنْ «أَنْ» بَعْدَ أَفْعَالِ الشَّرُوعِ، وَمَقْرُوناً بِهَا بَعْدَ حَرَى وَأَخْلَوَلَقَ، وَنَدَّرَ تَجَرَّدُ خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ كَادَ وَكَرَبَ، وَرُبَّمَا رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ عَسَى؛ فَنَقِي قَوْلُهُ:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

فِيَمِنْ رَفَعَ «جُهْدُهُ» شُدُودَانِ ، وَخَبَرُ مَا حُمِلَ عَلَى لَيْسَ ، وَاسْمُ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا .

وأقول: العاشر من المنصوبات: خَبَرُ «كَانَ» وأخواتها، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: الآية ٥٤] ﴿فَأَصْبَحَتْ بِنْتُهُ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: الآية ١٠٣] ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: الآية ١١٣] ﴿وَأَوْصِنِي بِالْصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: الآية ٣١] .

* * *

الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وأحوال اقتترانه بـ«أن»

الحادي عشر: خبر كاد وأخواتها، وقد تقدم في باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، وذكرت هنا أنه ينقسم - باعتبار اقتترانه بأن وتَجَرُّدِهِ منها - أربعة أقسام:

أحدهما: ما يجب اقتترانه بها، وهو حَرَى وَاخْلَوْلَقَ، تقول: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ» و «اِخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تُمَطِّرَ» ولا أعرف مَنْ ذَكَرَ «حَرَى» من النحويين غير ابن مالك، وتَوَهَّم أبو حيان أنه وَهَمَ فيها، وإنما هي حَرَى بالتنوين اسماً لا فعلاً، وأبو حيان هو الواهم، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين، كالسَّرْقُطِيِّ، وابن طريف، وأنشدوا عليها شعراً، وهو قول الأعشى: [الخفيف]

١٢٦ - إِنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ، وَكَانَا

القسم الثاني: ما الغالبُ اقتترانه بها، وهو عَسَى وَأَوْشَكَ، مثالُ ذِكْرِ «أَنْ» قولُ الله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكَ أَنْ يَرْحَمَكُمُ﴾ [الإسراء: الآية ٨] ، وقولُ الشاعر: [الطَّويل]

١٢٧ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَاَوْشَكُوا . إِذَا قِيلَ هَاتُوا - أَنْ يَمْلُوا فَيَمْنَعُوا

ومثال تركها قولُ الشاعر: [الطَّويل]

١٢٨ - عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

١٢٦ - لم ينسب.

١٢٧ - لم ينسب.

١٢٨ - هذا البيت لمحمد بن إسماعيل.

وقول الآخر: [المنسرح]

١٢٩ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا
القسم الثالث: ما يترجح تجرُّد خبره من «أن» وهو فِعْلَانِ: كَادَ، وَكَرَبَ، مثال
التجرُّد منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: الآية ٧١] ، وقول الشاعر:
[الخفيف]

١٣٠ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدُ عَضُوبُ
ومثال الاقتران بها قول الشاعر: [الخفيف]

١٣١ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مُذْ ثَوَى حَشَوَ رِيْطَةً وَبُرُودُ
وقوله: [الطويل]

١٣٢ - سَقَاهَا دَوُو الْأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَ
«تَقْطَعُ» فعل مضارع، وأصله تنقطع فحذف إحدى التاءين، ولم يذكر سيبويه في خبر
«كَرَبَ» إلا التجرد.

القسم الرابع: ما يمتنع اقتران خبره بأن، وهو أفعال الشروع: طَفِقَ، وَجَعَلَ،
وَأَخَذَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَهَبَّ، وَهَلْهَلَ، قال الله تعالى: ﴿وَلَفِيفًا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: الآية
٢٢]. وقال الشاعر: [البسيط]

٨٧ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وقال الشاعر: [الكامل]

١٣٣ - فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَفِي الْإِعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ

١٢٩ - هذا البيت لأبو عباس المبرد.

١٣٠ - هذا البيت للكلحة اليربوعي.

١٣١ - هذا البيت لمحمد بن مناذر.

١٣٢ - هذا البيت لأبي زيد الأسامي.

١٣٣ - لم ينسب.

وقال الآخر: [الوافر]

١٣٤ - أَرَاكَ عَلِيقَتْ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا

وقال: [البسيط]

١٣٥ - اُنْشَأْتُ أَغْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا

وقال: [الطويل]

٨٨ - هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى

وقال: [الطويل]

٨٩ - وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نَفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاءَةِ تَزْهَقُ

* * *

الثاني عشر خبر ما حمل على ليس

النوع الثاني عشر: خبر ما حمل على ليس، وهو أربعة:

أحدها: «لات» كقوله تعالى: ﴿فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: الآية ٣] .

والثاني: «ما» كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: الآية ٣١] .

والثالث: «لا» كقول الشاعر:

٩٢ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَرْ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

والرابع: «إن» النافية كقول الشاعر: [المنسرح]

١٣٦ - إِنَّهُ مُسْتَزَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمَجَانِينِ

١٣٤ - هذا البيت للأشموني.

١٣٥ - لم ينسب.

١٣٦ - لم ينسب.

وقد تقدم شرح شروطهن مُستَوْفَى في باب المرفوعات .

الثالث عشر اسم إن وأخواتها

النوع الثالث عشر: اسم «إن» وأخواتها، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَاضِلٌ» و «لَعَلَّ عَمْرًا قَادِمٌ»، و «لَيْتَ بَكْرًا حَاضِرٌ» .

* * *

اقتران «ما» الزائدة بـ«إن» يلغي عملها وجوباً

ثم قلت: وَإِنْ قُرِئَتْ بِمَا الْمَزِيدَةُ أُلْغِيَتْ وَجُوباً، إِلَّا لَيْتَ فَجَوَازاً .

وأقول: مثال ذلك: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [النساء: الآية ١٧١] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: الآية ٦] وقول الشاعر: [الطويل]

١٣٧ - أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ؛ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وجه الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصح دخولهما على الجملة الفعلية، وَلَكَانَ دخولهما على المبتدأ والخبر واجباً، واحترزت بالمزيدة من الموصولة، نحو: ﴿يُحْسَبُونَ أَنَّمَا يُنْمِهُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ۙ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٥] أي: أَنَّ الذي؛ بدليل عَوْدِ الضمير من (به) إليها، ومن المصدرية، نحو: «أَعْجَبَنِي أَنَّمَا قُمْتُ» أي: قِيَامُكَ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحِرٌ﴾ [طه: الآية ٦٩] يحتملها، أي: إن الذي صنعوه، أو إن صنْعهم، وعلى التأويلين جميعاً فَإِنَّ عاملةً، واسمها في الوجه الأول «ما» دون صلتها، وفي الوجه الثاني الاسم المنسبُك من «ما» وصلتها . وقال النابغة: [البسيط]

١٣٨ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

يُرَوَّى بنصب «الحمام» ورفع، على الإعمال والإهمال، وذلك خاص بليت، أما

١٣٧ - هذا البيت للفرزدق .

١٣٨ - هذا البيت للذياني .

الإعمال فلأنهم أبَقُوا لها الاختصاصَ بالجملة الاسميَّة فقالوا: «لَيْتَمَا زَيْدٌ قائمٌ» ولم يقولوا: ليتما قام زيد، وأما الإهمال فللحمل على أخواتها.

* * *

الأحرف المشبهة ذات النون تحذف نونها المتحركة استثقالاً

ثم قلت: وَيُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنْهَا: فَنُلْغِي لِكِنَّ وَجُوباً، وَكَأَنَّ قَلِيلاً، وَإِنَّ غَالِباً، وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةُ اللامِ وَكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخاً، وَيَجِبُ اسْتِثْنَاءُ اسْمِ أَنْ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً، وَكَوْنُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًّا أَوْ جَامِداً أَوْ مَفْصُولاً يَتَنَفَّسُ أَوْ شَرْطُ أَوْ قَدْ أَوْ لَوْ، وَيَغْلِبُ لِكَأَنَّ مَا وَجَبَ لِأَنْ، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا دَائِماً خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بَقَدْ أَوْ لَمْ خَاصَّةً.

اسم لا النافية للجنس

واسمُ «لَا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِنْ كَانَ مُضَافاً أَوْ شِبْهَهُ، نَحْوُ: «لَا غَلَامٌ سَفَرٍ عِنْدَنَا» و «لَا طَالِعاً جَبَلًا حَاضِرًا».

وأقول: يجوز في إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ أَنْ تُخَفَّفَ؛ استثقالاً للتضعيف فيما كثر استعماله، وتخفيفها بحذف نونها المحركة؛ لأنها آخر.

تخفيف «إِنَّ» المكسورة الهمزة

ثم إن كان الحرفُ المخففُ «إِنَّ» المكسورة جاز الإهمالُ والإعمالُ، والأكثرُ الإهمالُ، نَحْوُ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: الآية ٤] فيمن خَفَّفَ ميم (لما) وأما مَنْ شَدَّدَهَا فَإِنَّ نافية، ولما بمعنى إلا، ومن إعمالِ المخففِ قراءةُ بعض السبعة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤَيِّتَنَّهُمْ﴾ [هود: الآية ١١١].

تخفيف أن المفتوحة الهمزة

وإن كان المخففُ «أَنَّ» المفتوحة وجب بقاء عملها، ووجب حذف اسمها، ووجب كون خبرها جملة، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال، نَحْوُ: ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: الآية ١٠] وإن كانت فعليةً وجب كونها دُعائية، سواء كان دعاء بخير نَحْوُ:

﴿أَنْ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الْمَل: الآية ٨] أو بشرٌ، نحو: ﴿وَالْخَيْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: الآية ٩] فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع [اسم] الله، أو كَوْنُ الفعل جامداً، نحو: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [التَّجْم: الآية ٣٩] ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٥] أو مفصولاً بواحد من أمور؛ أحدها: النافي، ولم يُسمع إلا في لَنْ ولم ولا، نحو: ﴿أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَفْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البَلَد: الآية ٥] ﴿أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البَلَد: الآية ٧] ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: الآية ٧١] فيمن قرأ برفع (تكون)، والثاني: الشرط، نحو: ﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا﴾ [النساء: الآية ١٤٠] الآية، والثالث: قد، نحو: ﴿وَعَلِمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: الآية ١١٣] والرابع: لَوْ، نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٠] . والخامس: حرف التنفيس، وهو السين، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المُزْمَل: الآية ٢٠] وَسَوْفَ، كقوله: [السريع]

١٣٩ - وَأَعْلَمَ فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

تخفيف كَأَنَّ

وإن كان الحرف «كَأَنَّ» فيغلب لها ما وَجَبَ لَأَنَّ، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها، وقد رُوِيَ قوله: [الطويل]

١٤٠ - وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

بنصب الظبية على أنه اسم كَأَنَّ؛ والجملة بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: كَأَنَّ ظَنِيَّةً عاطيةً هذه المرأة، على التشبيه المعكوس، وهو أبلغ، ويرفع الظبية على أنها الخبر، والجملة بعدها صفة، والاسم محذوف، والتقدير: كأنها ظبية، وبجر الظبية على زيادة «أَنَّ» بين الكاف ومجرورها، والتقدير: كظبية.

وإذا حُذِفَ اسْمُهَا وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفواصل، نحو قوله: [الهمز]

١٤١ - وَوَجْهٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَن تَلَدِيَاهُ حُمَانِ

أو فعلية فُصِّلَتْ بقَد، نحو: [الخفيف]

١٤٢ - لَا يَهُولَنَّكَ اضْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ بِرِ فَمَحْذُورَهَا كَأَن قَدْ أَلَمَّا

أو لم، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَقَنَّ بِالْأَمْتِ﴾ [يونس: الآية ٢٤] .

* * *

تخفيف لكن يوجب إلغاءها

وإن كان الحرف «لِکِنْ» وجب إلغاؤها، نحو: ﴿وَلَكِنْ أَلَّهَ قَلْبُهُ﴾ [الأنفال: الآية

١٧] فيمن قرأ بتخفيف النون، وعن يونس والأخفش إجازة إعمالها، وليس بمسموع، ولا يقتضيه القياس؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، نحو: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: الآية ٥٧] .

* * *

الرَّابِعُ عَشَرَ اسْمُ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ

النوع الرابع عشر: اسم «لا» النافية للجنس، وهو ضربان: معرب، ومبني.

فالمعرب ما كان مضافاً نحو: «لَا غَلَامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا» أو شبيهاً بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمامه: إما مرفوع به نحو: «لَا حَسَنًا وَجْهُهُ مَذْمُومٌ» أو منصوب به نحو: «لَا مُفِيضًا خَيْرُهُ مَكْرُوهٌ» و «لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرًا» أو مخفوض بخافض متعلق به نحو: «لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا» .

والمبني ما عدا ذلك، وحكمه أن يُبْنَى على ما ينصب به لو كان معرباً، وقد تقدم ذلك مشروحاً في باب البناء.

* * *

المضارع المسبوق بحرف ناصب

ثم قلت: والمضارعُ بعدَ ناصبٍ، وهو «لَنْ» أو «كَي» المَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقاً و«إِذَنْ» إنْ صُدِّرَتْ وكانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مُتَّصِلاً أَوْ مُنْفَصِلاً بِالْقَسَمِ أَوْ بِلَا، أَوْ بَعْدَ «أَنْ» المَصْدَرِيَّةِ نحو: ﴿وَالَّذِي أَلْمَعَ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ [الشُّعْرَاءُ: الآية ٨٢] إِنْ لَمْ تُسَبِّقْ بِعِلْمٍ، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾ [المُزْمَل: الآية ٢٠] فَإِنْ سُبِّقَتْ بِظَنْ فَوَجَّهَانِ نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: الآية ٧١] .

الأحرف الناصبة أربعة

وأقول: هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر، وهو الفعل المضارع التالي ناصباً، والنواصب أربعة: لَنْ، وكَي، وإِذَنْ، وَأَنْ.

١ - لَنْ ناصبة دائماً

فأما «لَنْ» فإنها حرف بالإجماع، وهي بسيطة خلافاً للخليل في زعمه أنها مركبة من «لا» النافية و«أَنْ» الناصبة، وليست نونها مُبْدَلة من ألف خلافاً للفراء في زعمه أن أصلها «لا» وهي دالة على نفي المستقبل، وعاملة النصب دائماً، بخلاف غيرها من الثلاثة؛ فلهذا قدمتها عليها في الذكر، قال الله عز وجل: ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَذَابُهُنَّ﴾ [طه: الآية ٩١] ﴿فَلَنْ أَتْرَحَ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: الآية ٨٠] ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البَلَد: الآية ٥] ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجْمَعَ عِظَامُهُ﴾ [القيامة: الآية ٣] و«أَنْ» في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة، وأصلها أنه، وليست الناصبة؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب.

* * *

٢ - كي وشرط عملها

وأما «كي» فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية.

ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحراب: الآية ٣٧] فاللام جارة دالة على التعليل، وكي مصدرية بمنزلة أَنْ، لا تعليلية؛ لأن الجارَّ

لا يدخل على الجارِّ.

ويمتنع أن تكون مصدرية في نحو: «جِئْتُكَ كي أن تُكْرِمَنِي»؛ إذ لا يدخل الحرف المصدرِي على مثله، ومثلُ هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر، كقوله (ع^٢): [الطويل]
١٤٣ - فَقَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟
ولا يجوز في النثر، خلافاً للكوفيين.

وتقول: «جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» فتحتمل «كي» أن تكون تعليلية جازة والفعل بعدها منصوباً بأن محذوفة، وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة.
وقولي: «مطلقاً» راجع إلى «لَنْ» و«كَيْ» المصدرية؛ فإن النصب لا يتخلَّف عنهما.
ولما كانت كي تنقسم إلى ناصبة - وهي المصدرية - وغير ناصبة - وهي التعليلية -
أَخَرْتُهَا عَنْ لَنْ.

* * *

٣ - إذن وشروط إعمالها

وأما «إِذَنْ» فللنصب بها ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون مُصَدَّرَةً؛ فلا تعمل شيئاً في نحو قولك: «أَنَا إِذَنْ أَكْرِمُكَ» لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، وليست صَدْرًا، قال الشاعر: [الطويل]
١٤٤ - لَيْسَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا
فالرفع لعدم التصدير، لا لأنها فُصِّلَتْ عن الفعل، لأن فَصْلَهَا بلا مغتفر كما يأتي.
والثاني: أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبَلًا؛ فلو حَدَّثَكَ شخص بحديث فقلت له: «إِذَنْ تَصُدِّقُ» رفعت؛ لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحال، فتدافعا.

١٤٣ - هذا البيت لجميل بن معمر العزري.

١٤٤ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمان.

والثالث: أن يكون الفعل إما متصلاً أو منفصلاً بالقسم أو بلا النافية؛ فالأول كقولك: «إذن أُكْرِمَكَ» والثاني: نحو: «إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ» وقول الشاعر: [الوافر]
 ١٤٥ - إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ
 والثالث: نحو: «إِذَنْ لَا أَفْعَل».

فلو فُصِّلَ بغير ذلك لم يجز العمل، كقولك: «إِذَنْ يَا زَيْدُ أُكْرِمَكَ».

* * *

٤ - أن وشرطاً عملها

وأما «أن» فشرط النصب بها أمران:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيَّةً، لا زائدة، ولا مُفَسَّرَةً.

الثاني: أن لا تكون مخففة من الثقلية، وهي التابعة لعلماء أو ظناً نُزِّلَ منزلته.

مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشُّعْرَاءُ: الآية ٨٢] ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: الآية ٢٧].

ومثال ما انتفى عنه الشرط الأول قولك: «كُتِبْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ» إذا أردت بأن معنى أي؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك كتبت؛ فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأي، فإن قُدِّرَتْ معها الجار - وهو الباء - فهي مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها.

وإنما تكون [أن] مُفَسَّرَةً بثلاثة شروط؛ أحدها: أن يتقدم عليها جملة، والثاني: أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه، والثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْبِرْ لِلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٧] ﴿وَإِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: الآية ١١١] ﴿وَأَنْطَلَقْ أَمْلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمِنُوا﴾ [ص: الآية ٦]، أي: انطلقت أُلَسِّتُهُمْ بهذا الكلام.

بخلاف نحو: ﴿وَأَجِرْ دَعْوَتَهُمْ أَنْ لَقِيتُ اللَّهَ رَبِّي الْعَلَمِينَ﴾ [يونس: الآية ١٠]؛ فإن المتقدم عليها غير جملة؛ وبخلاف نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]؛ فليست «أَنْ» فيها مفسرة لقلت، بل لأمرتي، وبخلاف نحو: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ».

ومثال ما انتفى عنه الشرط الثاني قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُؤٌ﴾ [المزمل: الآية ٢٠] ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: الآية ٨٩] ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: الآية ٧١] فيمن قرأ برفع (تكون) ألا ترى أنها في الآيتين الأوليين وقعت بعد فعل العلم؛ أما في الآية الأولى فواضح، وأما في الآية الثانية فلأن مرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م، بل ما دلّ على التحقيق؛ فهي فيهما مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية، والتقدير: علم أنه سيكون، أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم قولاً، وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن؛ لأن الحُسْبَانَ ظَنْ، وقد اختلف القراء فيها؛ فمنهم من قرأ بالرفع، وذلك على إجراء الظن مُجْرَى العلم، فتكون مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها، والتقدير: وحسبوا أنها لا تكون فتنة، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزله منزلة العلم، وهو الأرجح، فلهذا أجمعوا على النصب في نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْحَيَاةَ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤] ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا﴾ [التوبة: الآية ١٦] ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: الآية ٢] ﴿نَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [٥٠] ﴿الْقِيَامَةِ: الآية ٢٥﴾ ويؤيد القراءة الأولى أيضاً قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [٢١] ﴿الْقِيَامَةِ: الآية ٣﴾ ﴿يَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [٥٠] [البَلَد: الآية ٥] ﴿يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [٧] [البَلَد: الآية ٧] ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة، إذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر، ولا على جازم.

* * *

إضمار أن بعد ثلاثة من حروف الجر

ثم قلت: وتضمّر «أن» بعد ثلاثة من حروف الجر، وهي: كي، نحو: ﴿كَي لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: الآية ٧] وحتى: إن كان الفعل مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا نحو:

﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٩١] و «أَسْلَمْتُ حَتَّىٰ أَذْخَلَ الْجَنَّةَ»، واللام: تعليلية
مَعَ الْمُضَارِعِ الْمُجَرَّدِ مِنْ لَا، نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: الآية ٢] بِخِلَافِ ﴿لَكَلَّا
يَعْلَمَ﴾ [الحديد: الآية ٢٩] أَوْ جُحُودِيَّةٍ نَحْوُ: «مَا كُنْتُ - أَوْ لَمْ أَكُنْ - لَا فَعَلَ».

وَبَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْعَظْفِ، وَهِيَ: «أَوْ» الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ: «لَا لَزَمَنَّكَ أَوْ
تَقْضِيَنِي حَقِّي» أَوْ إِلَّا نَحْوُ: «لَا قُتِلَنَّهُ أَوْ يُسَلِّمَ» وَفَاءُ السَّبِيَّةِ وَوَاوُ الْمَعِيَةِ مَسْبُوقِينَ بِنَفْيِ
مَحْضَرٍ أَوْ طَلَبِ بَعْضِ اسْمِ الْفِعْلِ نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: الآية ٣٦]
﴿وَيَعْلَمَ الْقَاصِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢] وَنَحْوُ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾
[طه: الآية ٨١].

وَلَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

وَبَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ وَثُمَّ، إِنْ عَظَفَ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ، نَحْوُ: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾
[الشورى: الآية ٥١].

وَلَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي

وَلَكَّ مَعَهُنَّ وَمَعَ لَامِ التَّغْلِيلِ إِظْهَارُ أَنْ.

وأقول: اختصت «أن» بأنها تنصب المضارع ظاهرةً ومُقدَّرةً، بخلاف أخواتها
الثلاثة فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة، وإنما تضمَرُ في الغالب بعد حرف جر، أو حرف
عطف.

فأما حروف الجر التي تضمَرُ بعدها فثلاثة: حتى، واللام، وكي التعليلية.

إضمار أن بعد حتى وشرط إضمارها

أما «حتى» فنحو: ﴿حَتَّىٰ تَفْجَأَ إِلَيْكَ أُمُّ الْوَلَدِ﴾ [الحجرات: الآية ٩] ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا
مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٩١] وليس النصبُ بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين، ولا يجوز
إظهار أن بعدها في شعر ولا نثر.

ويشترط لإضمار أن بعدها: أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان
مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم، أولاً، فالأول كقوله تعالى: ﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ

يَرْجِعْ إِلَيْنَا مُوسَى ﴿طه: الآية ٩١﴾ ألا ترى أن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل، وكذلك قولك: «أَسْلَمْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْجَنَّةَ» والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤] في قراءة مَنْ نصب (يقول) فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار، فإن الله عز وجل قَصَّ علينا ذلك بعد ما وقع.

ولو لم يكن الفعل الذي بعد «حتى» مستقبلاً بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أن، وتعين الرفع، وذلك كقولك: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، ومن ذلك قولهم: «شَرِبْتُ الْإِبِلُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنُهُ» و«مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ» فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجيء يجربطنه وحتى حالة المريض أنهم لا يرجونه، ومن الواضح فيه أنك تقول: «سَأَلْتُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَتَّى لَا أحتاجُ إِلَى السُّؤَالِ» أي: حتى حالي الآن أنني لا أحتاج إلى السؤال عنها.

* * *

أقسام اللام التي تضم «أن» بعدها

وأما اللام فلها أربعة أقسام:

أحدها: اللام التعليلية، نحو: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [التحل: الآية ٤٤] ومنه ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ﴿١﴾ لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فإن قلت: ليس فتح مكة علة للمغفرة.

قلت: هو كما ذكرت، ولكنه لم يجعل علة لها، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ - وهي المغفرة، وإتمام النعمة، والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز - ولا شك [في] أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه.

وإنما مثَلْتُ بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على مَنْ لم يتأملها.

الثانية: لَامُ العاقبة؛ وتسمى أيضاً لَامُ الصَّيْرُورَةِ، ولَامُ المَالِ، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها، نحو: ﴿فَالْفَقْتُهُ أَلْ فِرْعَوْنَ لَيْكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القَصص: الآية ٨] فإن التقاطع لهم إنما كان لرأفتهم عليه، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحداً إلا أحبه؛ فقصدوا أن يُصَيِّرُوهُ قُرَّةَ عَيْنٍ لهم، فآل بهم الأمر إلى أن صارَ عدوًّا لهم وحزناً.

الثالثة: اللام الزائدة، وهي: الآتية بعد فعل متعد، نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢٦] ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٣] ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: الآية ٧١] فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار «أن» بعدهن قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَن أَكُونَ﴾ [الرُّم: الآية ١٢].

الرابعة: لَامُ الجُحُودِ، وهي الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ مُنْفِي، كقول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٩] ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٩] وهذه يجب إضمار «أن» بعدها.

* * *

إضمار أن بعد كي

وأما «كي» ففي نحو: «جئتُك كي تُكرِّمني» إذا قَدَّرْتَهَا تعليلية بمنزلة اللام، والتقدير: جئتُك كي أن تكرمني، ولا يجوز التصريح بأن بعدها إلا في الشعر، خلافاً للكوفيين. وقد مضى ذلك.

إضمار أن بعد الحروف العاطفة وأحكامها

وأما حروف العطف فأربعة، وهي: أو، والواو، والفاء، وثم.

وهذه الأربعة منها ما لا يجوز معه الإظهار، وهو أو، ومنها ما لا يجب معه الإضمار، وهو ثم، ومنها ما تارة يجب معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار والإظهار، وهو الفاء والواو، وهذا كله يفهم مما ذكرت في المقدمة.

إضمار أن بعد أو

فأما «أو» فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً، إذا صح في موضعها إلى أو

إلا؛ فالأول كقولك: «لألزمك أو تقضيني حقي» وقوله: [الطويل]

١٤٦ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى فَمَا أَنْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

والثاني: كقولك: «لأقتلنَّ الكافرَ أو يُسلمَ» وقوله: [الوافر]

١٤٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم؛ لأن الكسر لا استقامة معه.

* * *

إضمار أن بعد فاء السببية وواو المعية وجوباً

وأما الفاء والواو فيتنصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوباً بشرطين لا بد منهما:

أحدهما: أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية؛ فلهذا رُفِعَ الفعل في قوله:

[الطويل]

١٤٨ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّيْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها، فلما ارتفع دلٌّ على أنها للاستئناف، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدُونَ﴾ [المُرسلات: الآية ٣٦] الفاء هنا عاطفة كما سيأتي.

الثاني: أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب؛ فلا يجوز النصب في نحو: «زَيْدٌ يَأْتِينَا فيحْدِثُنَا» فأما قوله: [الوافر]

١٤٩ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

١٤٦ - لم ينسب.

١٤٧ - هذا البيت لزياد الأعجم.

١٤٨ - هذا البيت لجميل بن عمر العذري.

١٤٩ - هذا البيت للمغيرة بن حبناء.

فضرورة، وقيل: الأصل فاستريحن، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفاً كما تقف على ﴿لَنَسْفَعًا﴾ بالألف، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة؛ فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة.

* * *

أقسام الطلب

وقولنا: «طلب» يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، والتخصيص، والتمني، والاستفهام؛ فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية.

وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية، ولكل منها نصيب من القول يخصه، فلتكلم على ذلك بما يكشف إشكاله فتقول:

* * *

١ - النفي

أما النفي فنحو قولك: «ما تأتيني فأكرمك» ولك في هذا أربعة أوجه:

أحدها: أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها، فيكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع؛ لأن الفعل الذي قبلها مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه، فكأنك قلت: ما تأتيني فما أكرمك؛ فهو شريكه في النفي الداخل عليه، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ۖ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۖ﴾ (٣١)، فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا، والفعل الذي بعدها داخلٌ في سلكِ النفي السابق، فكأنه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون.

الثاني: أن تقدر الفاء لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف؛ فيجب الرفع أيضاً؛ لخلو الفعل عن الناصب والعجازم؛ فتقول: «ما تأتيني فأكرمك» بمعنى فأنأ أكرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه، ويوضح هذا أنك تقول: «ما زيدٌ قاسياً فيعطى على عبده» أي: فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده.

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح؛ لأن الوجه الأول شملَ النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها، وهذا الوجه انصبَّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي، وإنما أخلصتها للسببية.

ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» وهذا سهو؛ إذ يستحيل أن ينتفي الإتيان ويوجد الحديث، والصواب ما مثلت لك به.

الثالث: أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدر النفي مُنْصَبًّا على المعطوف دون المعطوف عليه؛ فيجب حينئذٍ النصب بأن مضمرة وجوباً، والتقدير: ما يكون منك إتيان فإكرام مني، أي: ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام.

الرابع: أن تقدر أيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن تقدر النفي مُنْصَبًّا على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف، لأنه مُسَبَّب عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام؟

وهذا الوجهان سائغان في «ما تأتينا فتحدثنا» إذ يصح أن يقال: ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث، وأن يقال: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟

وتلخص أن لنا في الرفع وجهين، وفي النصب وجهين.

فإن قلت: هل يجوز أن يقرأ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ ﴿[المُرْسَلَات: الآية ٣٦]﴾ بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب؟

قلت: نعم يجوز على الوجه الثاني، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟ ويمتنع على الوجه الأول - وهو ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث - ألا ترى أن المعنى حينئذٍ لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم، بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم، وليس هذا المعنى مراداً.

فإن قلت: فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته، فما باله لم يقرأ به أحدٌ من القراء المشهورين؟

قلت: لوجهين؛ أحدهما: أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وليس كل ما تَجَوَّزُهُ العربية تجوز القراءة به، والثاني: أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي، والنصب بحذفها فيزول [معه] التناسب.

* * *

ومن مجيء النصب بعد النفي قولُ الله عز وجل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَؤُنَا﴾ [فاطر: الآية ٣٦] والنصب هنا على معنى قولك: ما تأتينا فكيف تحدثنا، لا على قولك: ما تأتينا محدثاً بل غير محدث.

* * *

ولو قلت: «ما تأتينا إلا فتحدثنا» أو «ما تزال تأتينا فتحدثنا» وَجَبَ الرفعُ، وذلك لأن النفي في المثال الأول قد انتقض بإلا، وفي المثال الثاني هو داخل على زال وزال للنفي، ونفي النفي إيجابٌ.

* * *

٢ - الأمر

وأما الأمر فكقوله: [الرَّجَز]

١٥٠ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً

وشرطه أمران: أحدهما: أن يكون بصيغة الطلب؛ فلو قلت: «حَسْبُكَ حديثٌ فَيَنَامُ النَّاسُ» - بالنصب - لم يجز، خلافاً للكسائي، والثاني: أن لا يكون بلفظ اسم الفعل؛ فلا يجوز أن تقول: «صَبَّ فَنُكِرِمَكَ» بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي. فأجاز النصب مطلقاً، وقَصَّلَ ابنُ جني وابنُ عصفور، فأجازاه إذا كان اسمُ الفعل من لفظ

الفعل، نحو: «نَزَالَ فَتَحَدَّثَكَ» وَمَنَعَاهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ لَفْظِهِ، نحو: «صَهْ فَتَكْرِمُكَ» وما أُخْرَى هذا القول بأن يكون صواباً.

* * *

٣ - النَّهْي

وأما النَّهْيُ فمَقُولُكَ: «لَا تَفْعَلْ شَرًّا فَأَعاقِبَكَ» وقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْجُتْكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه: الآية ٦١] ﴿وَلَا تَقْطَعُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَذَابِي﴾ [طه: الآية ٨١] ولو نقضت النهي بالألفاء لم تنصب، نحو: «لَا تَضْرِبْ إِلَّا عَمْرًا فَيَغْضَبْ» فيجب في «يغضب» الرفع.

* * *

٤ - الدَّعَاءُ

وأما الدعاء فمَقُولُكَ: «اللَّهُمَّ ثُبْ عَلَيَّ فَأَتُوبَ» وقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَلْطِمْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَأَشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: الآية ٨٨] ، وقول الشاعر: [الرَّمْل]

١٥١ - رَبِّ وَفَقِّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنٍ
وشرطه: أن يكون بالفعل؛ فلو قلت: «سَقِيَ لَكَ قَيْرُوكَ الله» لم يجز النصب.

* * *

٥ - الاستفهام

وأما الاستفهام فشرطه: أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد؛ فلا يجوز النصب في نحو: «هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمُهُ».

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف:

[الآية ٥٣] والاستفهام بالاسم نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٥] يقرأ برفع (يضاعف) ونصبه، وفي الحديث حكاية عن الله تعالى: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ، وَمَنْ يَسْتَعْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» والاستفهام بالظرف نحو: «أَيْنَ يَبْتَكَ فَأُزَوِّرَكَ؟» و «مَتَى تَسِيرُ فَأُرَافِقَكَ؟» و «كَيْفَ تَكُونُ فَأُضَحِّبَكَ؟».

* * *

فإن قلت: فما بآل الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: الآية ٦٣].

قلت: لوجهين؛ أحدهما: أن الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء، والثاني: أن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام، وهو رؤية المطر، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه؛ فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صحَّ النصب.

* * *

فإن قلت: يردُّ هذا الوجه قوله تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْفَرَابِ فَأُؤَدِرَ سَوَاءَ أَخِي﴾ [المائدة: الآية ٣١]، فإن مُؤَاوَاةَ السَّوَاءِ لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام، لأنَّ الْعَجَزَ عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله.

قلت: ليس (أؤاري) منصوباً في جواب الاستفهام، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو (أكون).

فإن قلت: فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام!

قلت: هو غلط في ذلك.

* * *

٦ - العرض

وأما العَرَضُ فكمقول بعض العرب «أَلَا تَقَعُ [في] الْمَاءِ فَتَسْبَحُ» وكقولك: «أَلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا» وقول الشاعر: [البسيط]

١٥٢ - يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَذُنُو فُتُبَصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

* * *

٧ - التحضيض

وأما التحضيض فكقولك: «هَلَا أَتَقَيَّتَ اللَّهَ تَعَالَى فَيَغْفِرَ لَكَ» و«هَلَا أَسَلَمْتُ فَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ» وهو والعَرَضُ متقاربان، يجمعهما التنبيه على الفعل، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث.

وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَلَمْتُ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ﴾ [المنافقون: الآية ١٠] فمن باب النصب في جواب الدعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء.

* * *

٨ - التمني

وأما التمني فكقوله تعالى: ﴿يَلْبِسَنِي مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: الآية ٧٣] وقول الشاعر: [البسيط]

١٥٣ - أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرَنَا

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية في هذه المواضع الثمانية.

* * *

إضمار أن بعد واو المعية

وأما النصب بعد واو المعية في المواضع المذكورة فُسُيْعَ في خمسة، وقاسه النحويون في ثلاثة.

١ - بعد النفي

فالخمس المسموع فيها، أحدها: النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الْقَائِدِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢] والمعنى والله أعلم: إنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم [فيه] فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم، والواو من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا﴾ [البقرة: الآية ٨٩] واو الحال، والتقدير: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة!

والثاني: الأمر، كقوله: [الوافر]

١٥٤ - فَقُلْتُ: أَذْعِي وَأَذْعُو؛ إِنَّ أُنْدَى لِيَصُوتَ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والثالث: النهي، كقول الشاعر: [الكامل]

١١٤ - يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلَّمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّغْلِيمِ
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَأَنْهَهَا عَنْ غِيَّهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَيُسْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ، وَيَنْفَعُ التَّغْلِيمُ
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

وتقول: «لا تأكل السمك وتشرَب اللبن» فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جَزَمْتَ الثاني، وكان شريك الأول في النهي، وكأنك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا، وحينئذ فيلتقي ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدرٍ مقدرٍ مما قبله نصبت الفعل بأن مضمرة، وكان النهي حينئذٍ عن الجمع بينهما، وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني.

والرابع: التمني، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

والخامس: الاستفهام، كقوله وهو الحطيئة: [الوافر]

١٥٥ - أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

إضممار أن جوازاً لا وجوباً

ويتنصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً؛ لا وجوباً، بعد أربعة أحرف، وهي: الفاء، وثم، والواو، وأو، وذلك إذا عطفن على اسم صريح.

إضممار أن بعد أو إذا عطف على اسم صريح

مثال ذلك بعد «أو» قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ﴾ [الشورى: الآية ٥١] يقرأ في السبع برفع (يرسل) ونصبه، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله، قرئ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِئَةٌ﴾ [هود: الآية ٨٠] بنصب (آوي) ولا وجه له، ورد عليه ابن جني في مُحْتَسَبِهِ وغيره، وقالوا: وَجْهَهَا كوجه قراءة أكثر السبعة: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ [الشورى: الآية ٥١] بالنصب، وذلك لتقدم الاسم الصريح، وهو (قُوَّة) فكأنه قيل: لو أن لي بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد.

إضممار أن جوازاً بعد الواو

ومثال ذلك بعد الواو قول ميسون بنت بحدل: [الوافر]

١٥٦ - لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الرواية فيه بنصب «تَقَرَّ» وذلك بأن مضمرة، على أنه معطوف على اللبس، فكأنه قال: للبس [عباءة] وقرة عيني.

إضممار أن جوازاً بعد الفاء إذا عطف على اسم صريح

ومثال ذلك بعد الفاء قوله: [البسيط]

١٥٧ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِثْرَابًا عَلَى تَرَبِّ

إِضْمَارُ أَنْ جَوَازًا بَعْدَ ثَمٍّ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ صَرِيحٍ

ومثال ذلك بعد ثَمٍّ قولُ الشاعر: [البسيط]

١٥٨ - إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثَمَّ أَغْقِلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

وكانت العرب إذا رأت البقر قد عَافَتْ ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فتَرُدُّ البقر حينئذٍ الماء، ولا تمتنع منه؛ فراراً من الضرب أن يصيبها، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حَمْلِهِ، بخلاف الثور.

وقولي: «اسم صريح» احتراز من نحو: «ما تأتينا فتحدثنا» فإن العطف فيه وإن كان على اسم متقدم، فإننا قد قَدَّمْنَا أن التقدير ما يكون منك إتيان فحديث، لكن ذلك الاسم ليس بصريح؛ فإِضْمَارُ أن هناك واجب لا جائز، بخلاف مسألتنا هذه؛ فإن إِضْمَارَ أن جائز، بل نصَّ ابنُ مالك في شرح العمدة على أن الإظهارَ أحسنُ من الإِضْمَارِ.

* * *

باب المجرورات

ثم قلت: بابٌ - المَجْرُورَاتُ ثَلَاثَةٌ؛ أَحَدُهَا: الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ، وهو: مِنْ، وإلى، وَعَنْ، وَعَلَى، والِبَاءِ، وَاللَّامِ، وَفِي - مُطْلَقًا، وَالْكَافِ، وَحَتَّى، وَالْوَاوِ - لِلظَّاهِرِ مُطْلَقًا، وَالتَّاءِ لِلَّهِ وَرَبِّ مُضَافًا لِلْكَعْبَةِ أَوْ الْيَاءِ، وَكَيْ لِمَا الْاسْتِفْهَامِيَّةِ أَوْ أَنْ الْمُضْمَرَةِ وَصِلَتِهَا، وَمُذْ وَمُنْذُ لِرِزْمَنِ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ وَلَا مُبْتَهَمٍ، وَرُبُّ لِضَمِيرٍ غَيْبِيَّةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيِّزُ بِمُطَابِقِهِ لِلْمَعْنَى قَلِيلًا، وَلِمُنْكَرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيرًا.

أنواع المجرورات

وأقول: لما أنهيتُ القولَ في المرفوعات والمنصوبات شَرَعْتُ في المجرورات،

وقسّمته إلى ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاوره مجرور، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل، وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا هي العاملة، وإنما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البدل، وعاملٌ محذوفٌ في باب البدل، فرجع الجرُّ في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة.

* * *

أولاً: الحروف الجارة

أقسام الحروف الجارة

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أقسام:

أحدها: ما يجرُّ الظاهر والمضمر، وبدأت به لأنه الأصل، وهو سبعة أحرف: مِنْ، وإلى، وَعَنْ، وَعَلَى، والباء، واللام، وفي، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: الآية ٧] ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٤٨] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦٠] ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: الآية ١٩] ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: الآية ١١٩] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٢] ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: الآية ١٣٦] ﴿ءَامِنُوا بِهِ﴾ [الأعراف: الآية ١٥٧] ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٥] ﴿كُلُّ لَبٍ فَتَنُونَ﴾ [البقرة: الآية ١١٦] ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٠] ﴿وَفِيهَا مَا شَتَّهِهِ الْإِنْسُ﴾ [الزخرف: الآية ٧١].

والثاني: ما لا يجرُّ إلا الظاهر، ولا يختص بظاهرٍ معين، وهو ثلاثة: الكاف، وحَتَّى، والواو.

والثالث: ما يجرُّ لفظتين بعينهما، وهو التاء؛ فإنها لا تجرُّ إلا اسم الله عز وجل وربًّا مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَقْتُلُونَ تَذَكَّرُ﴾ [يوسف: الآية ٨٥] ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: الآية ٩١] ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾

[الأنبياء: الآية ٥٧] وقالت العرب: «تَرَبَّ الكعبة» و «تَرَبِّي لأفعلن».

الرابع: ما يجز فرداً خاصاً من الظواهر، ونوعاً خاصاً منها، وهي كي؛ فإنها لا تجز إلا أمرين؛ أحدهما: «ما» الاستفهامية، وهي الفردُ الخاص، يقال لك: «جِئْتُكَ أُمسٍ» فتقول في السؤال عن علة المجيء: «لِمَ؟» أو «كَيْمَ؟» فكما أن «لمه» جار ومجرور كذلك «كَيْمَ» والأصل لما وكيماء، ولكن «ما» الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حُذِفَتْ ألفها وجوباً كما قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَا ۖ﴾ [التَّازَعَات: الآية ٤٣] ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۖ﴾ [النَّبَأ: الآية ١] ﴿يَمُ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النَّمَل: الآية ٣٥] وحسن في الوقف أن تردف بهاء السكت، كما قرأ البزِّي في هذه المواضع وغيرها، الثاني: «أن» المضمرة وصلتها، وذلك هو النوع الخاص. وتقول: «جِئْتُكَ كَي تُكْرِمَنِي» فإن قدرت كي تعليلية فالنصب بأن مضمرة، وأن مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي، وكأنك قلت: جِئْتُكَ للإكرام.

الخامس: ما يجز نوعاً خاصاً من الظواهر، وهو مُنْذُ ومُنْذُ؛ فإن مجرورهما لا يكون إلا اسمَ زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً، لا مبهماً، ولا يكون (ذلك) المعين إلا ماضياً أو حاضراً، لا مستقبلاً، تقول: «ما رأيته منذ يوم الجمعة» و «مذ يوم الجمعة» و «منذ يومنا» و «مذ يومنا» ولا تقول: «لا أراه منذ غد» ولا «مذ غد»، وكذا لا تقول: «ما رأيته منذ وقَّت».

السادس: ما يجز نوعاً خاصاً من المضمرات، ونوعاً خاصاً من المظهرات، وهو «رُبَّ» فإنها إن جرت ضميراً فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مراداً به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز، نحو: «رُبَّه رجلاً لَقِيتُ» و «رُبَّه رَجُلَيْنِ» و «رُبَّه رَجَلاً» و «رُبَّه امْرَأَةً» و «رُبَّه امْرَأَتَيْنِ» و «رُبَّه نِسَاءً»، وكلُّ ذلك قليل، وإن جَرَّتْ ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ» وذلك كثير.

فإن قلت: قد كان من حَقِّكَ أن تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورَبِّ الكعبة، واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت، وأضلُّ حرف الجر أن لا يختص، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل

من مختص بفرد، وكان ينبغي أن يتقدم المختص بنوعين وهو رب، على المختص بفرد ونوع، وهي كي.

قلت: إنما ذكرت التاء إلى جانب الواو لأنها شريكها في القسم، فتأخيرها عنها قطعٌ للتظير عن نظيره، ولما أردت أن أذكر شيئاً من أحكام رُبٍ اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلاً بين هذه الحروف؛ وأيضاً فإنني ذكرت حكم رب في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك، فلو كانت رب مُقَدِّمةً كان ذلك أيضاً قطعاً للتظير عن التظير بالنسبة إلى الأحكام.

جواز حذف رُبٍّ وبقاء عملها

ثم قلت: وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَهُ؛ فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ الْوَائِ كَثِيرٌ، وَالْفَاءِ وَبَلٌّ قَلِيلٌ، وَحَذْفُ اللَّامِ قَبْلَ كَيٍّ، وَخَافِضٌ أَنَّ وَأَنَّ مُطْلَقًا.

حذف رب بعد الواو

وأقول: لما ذكرت أن «رُبٍّ» تدخل على المنكر بينت أنه يجوز حذفها معه، وأشرت بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة، ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها، وأن هذا الحكم، أعني حذفها وبقاء عملها، على نوعين: كثير، وقليل؛ فالكثير بعد الواو، كقوله: [الرَّجَز]

١٥٩ - وَبَلَدٌ مُغْبَرَّةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

وقال: [الطَّوِيل]

١٦٠ - وَلَيْلٌ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولُهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وقوله: [الطَّوِيل]

١٦١ - وَدَوِّيَّةٌ مِثْلَ السَّمَاءِ اغْتَسَفَتْهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادٍ

١٥٩ - هذا البيت لرؤية بن العجاج.

١٦٠ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

١٦١ - هذا البيت لغيلان بن عقبة.

حذف رُبَّ بعد الفاء

والقليلُ بعد الفاء وَبَلْ، مثال ذلك بعد الفاء قولُ امرئ القيس: [الطَّويل]

١٦٢ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ

في رواية من روى بجر «مثل» و «مرضع» وأما من رواه بنصبهما فمثلك مفعولٌ لطرقت، وحُبْلَى: بَدَل منه.

حذف رُبَّ بعد «بل»

ومثاله بعد «بَلْ» قوله: [الرَّجَز]

١٦٣ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

* * *

حذف لام التعليل إذا جرَّت كي المصدرية وصلتها

ثم بينتُ أن حذف حَرْفِ الجر لا يختصُّ بِرُبَّ، بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص، وفي جميع الحروف في موضعين خاصين.

أما الأول ففي لام التعليل؛ فإنها إذا جرَّت كي المصدرية وصلتها جاز لك حذفها قياساً مُطَرِّداً، ولهذا تسمع النحويين يُجِيزُونَ في نحو: «جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» أن تكون (كي) تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون كي مصدرية واللام مُقَدَّرَةٌ قبلها.

حذف حرف الجر إذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها

وأما الثاني فإذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها؛ فالأول كقولك: «عَجِبْتُ أَنْكَ فَاضِلٌ» أي: من أنك، وقال الله تعالى: ﴿وَيَبْشِرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى﴾ [البقرة: الآية ٢٥] ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا﴾ [الجن: الآية ١٨] أي: بأن لهم جنات، لأن المساجد لله، والثاني كقولك: «عَجِبْتُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ» أي: من أن

١٦٢ - هذا البيت لامرئ القيس.

١٦٣ - هذا البيت لرؤبة بن العجاج.

قام، وقال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: الآية ١٥٨] أي: في أن يطوف بهما. ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِنَّا لَكُمُ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [الممتحنة: الآية ١] أي: لأن تؤمنوا، وقيل في: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: الآية ١٧٦]: إن الأصل لثلاثا تضلوا؛ فحذفت اللام الجارة ولا النافية، وقيل: الأصل كراهة أن تضلوا؛ فحذف المضاف، وهذا أسهل، وقال الله تعالى: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: الآية ١٢٧] أي: في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، على خلاف في ذلك بين أهل التفسير.

* * *

ثانياً: المجرور بالإضافة

ثم قلت: الثاني: المَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ كـ «غُلَامٌ زَيْدٌ» وَبُجَرْدُ الْمُضَافِ مِنْ تَنْوِينِ أَوْ تُونٍ تُشَبِّهُهُ مُطْلَقاً، وَمِنْ التَّعْرِيفِ إِلَّا فِيمَا مَرَّ، وَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لَهَا سُمِّيَتْ لَفْظِيَّةً وَغَيْرَ مَحْضَةٍ، وَلَمْ تُفِذْ تَعْرِيفاً وَلَا تَخْصِيصاً، كـ «ضَارِبٌ زَيْدٌ» وَ«مُعْطَى الدِّينَارِ» وَ«حَسَنُ الْوَجْهِ»، وَإِلَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ وَمَحْضَةٌ، تُفِيدُهُمَا، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ شَدِيدَ الْإِبْهَامِ كَغَيْرِ وَمِثْلِ وَخِذْنِ. أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحَقّاً لِلنَّكِرَةِ كـ «جاء [زَيْدٌ] وَخَذَهُ» وَ«كَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلَهَا لَكَ» وَ«لَا أَبَا لَهُ» فَلَا يَتَعَرَّفُ. وَتُقَدَّرُ بِمَعْنَى «فِي» نَحْوُ: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سَبَأ: الآية ٣٣] وَ«عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ» وَبِمَعْنَى «مِنْ» فِي نَحْوِ: «خَاتَمٌ حَدِيدٌ» وَبِجَوَزٍ فِيهِ التَّنْصُبُ فِي الثَّانِي وَاتِّبَاعُهُ لِلأَوَّلِ، وَبِمَعْنَى اللَّامِ فِي الْبَاقِي.

وأقول: الثاني: من أنواع المجرورات: المجرور بالإضافة.

تعريف الإضافة

والإضافة في اللغة: الإسناد، قال امرؤ القيس: [الطويل]

١٦٤ - فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُسْتَطَبِرٍ

أي: لَمَّا دخلنا هذا البيتِ أَسْتَدْنَا ظهورنا إلى كل رَحْلٍ منسوب إلى الحِجْرَةِ مَخْطُوطٍ فيه طرائق.

وفي الاصطلاح: إسنادُ اسمٍ إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريدُ المضافِ من التنوين في نحو: «غَلَامٌ زَيْدٌ» ومن النون في نحو: «غَلَامِي زَيْدٌ» و«ضَارِبِي عَمْرٍو» قال الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: الآية ١] ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا السَّاعَةِ﴾ [القمر: الآية ٢٧] ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: الآية ٣١] ، وذلك لأن نون المشنى والمجموع على حَدِّه قائمة مقام تنوين المفرد.

وإلى هذا أَشْرْتُ بقولي: «ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه».

واحترزتُ بقولي: «تشبهه» من نون المفرد وجمع التكسير، كشيطان، وشياطين، تقول: شيطانُ الإنسانِ شَرٌّ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ؛ فتثبت النون فيهما، ولا يجوز غير ذلك. وقولي: «مطلقاً» أَشْرْتُ (به) إلى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء، بخلاف القاعدة التي بعدها.

وكما أن الإضافة تستدعي وُجُوبَ حذفِ التنوين والنون المشبهة له، كذلك تستدعي وُجُوبَ تجريدِ المضافِ من التعريف، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمرٍ معنوي؛ فلا تقول: الغلامُ زَيْدٌ، ولا زَيْدٌ عَمْرٍو، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرد الغلام من أل، وأن تعتقد في زيد الشيوع والتكثير، وحينئذٍ يجوز لك إضافتهما، وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً.

والذي يُسْتثنى منها مسألة «الضَّارِبِ الرَّجُلِ» و«الضَّارِبِ رَأْسِ الرَّجُلِ» و«الضَّارِبَا زَيْدٌ» و«الضَّارِبُو زَيْدٌ» وقد تقدم شَرْحُهُنَّ في فصل المحلى بآل؛ فأغنى ذلك عن إعادته؛ فلذلك قلت: «إلا فيما استثنى» أي: إلا فيما تقدم لي استثناءؤه.

الإضافة نوعان

ثم بينت بعد ذلك أن الإضافة على قسمين: مَحْضَةٌ، وغير مَحْضَةٌ.

(أ) الإضافة غير المحضة

وأن غير المحضة عبارة عما اجتمع فيها أمران: أمر في المضاف، وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل، كـ «ضَارِبِ زَيْدٍ» واسم المفعول، كـ «مُعْطَى الدِّينَارِ» والصفة المشبهة، كـ «حَسَنَ الْوَجْهِ» وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، أما أنه لا يستفيد تعريفاً فبالإجماع، ويدل عليه أنك تصف به النكرة فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ زَيْدٍ» وقال الله تعالى: ﴿هَذَا بَلَغَ أَلْكَبَتِهِ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرٌ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٤] إن لم تعرب (مطرنا) خبراً ثانياً، ولا خبراً لمبتدأ محذوف، وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح، وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيدة، بناء على أن «ضَارِبِ زَيْدٍ» أَخْصَصَ من «ضَارِبٍ» والجواب أن «ضَارِبِ زَيْدٍ» ليس فرعاً عن «ضاربٍ» حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنما هو فرع عن «ضاربٍ زَيْدًا» بالتونين والنصب، فالتخصيص حَاصِلٌ بالمعمول أَضْفَتْ أم لم تُضَفْ.

وإنما سُمِّيَتْ هذه الإضافة غيرَ محضةٍ لأنها في نية الانفصال؛ إذ الأصل «ضَارِبُ زَيْدًا» كما بينا، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً، وهو التخفيف؛ فإن «ضَارِبِ زَيْدٍ» أَخَفُّ من «ضَارِبِ زَيْدًا».

(ب) الإضافة المحضة

وأن الإضافة المحضة عبارة عما انتفي منها الأمران المذكوران أو أحدهما، مثال ذلك: «غُلَامُ زَيْدٍ» فإن الأمرين فيهما متنفيان، و«ضَرْبُ زَيْدٍ» فإن المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة، و«ضَارِبُ زَيْدٍ أُمْسٍ» فإن المضاف وإن كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولاً لها؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي؛ فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها مَحْضَةٌ - أي: خالصة من شائبة الانفصال - ومعنوية، لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: «غُلَامُ زَيْدٍ» وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: «غُلَامُ امْرَأَةٍ» اللهم إلا في مسألتين، فإنه لا يتعرف، ولكن يتخصص.

إحداهما: أن يكون المضاف شديد الإبهام، وذلك كغَيْرٍ ومِثْلٍ وشِبْهِ وَخِذْنٍ - بكسر

الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة - بمعنى صاحب، والدليل على ذلك أنك تصف بها النكرات؛ فتقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَبِرَجُلٍ مِثْلِكَ، وَبِرَجُلٍ شِبْهِكَ، وَبِرَجُلٍ خِذْنِكَ»، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: الآية ٣٧].

الثانية: أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة، كأن يقع حالاً أو تمييزاً أو اسماً لـ «لا» النافية للجنس؛ فالحال كقولهم: «جاء زيدٌ وَخَدَهُ» والتمييز كقولهم: «كَمْ نَاقَةً وَفَصِيلُهَا» فكم: مبتدأ، وهي استفهامية، وناقَة: منصوب على التمييز، وفصيلها: عاطف ومعطوف، والمعطوف على التمييز تمييز، واسم «لا» كقولك: «لَا أَبَا لَزِيدٍ» و «لَا غُلَامَيْنِ لِعَمْرٍو». فإن الصحيح أنه من باب المضاف، واللام مُقْحَمَةٌ، بدليل سقوطها في قول الشاعر: [الوافر]

١٦٥ - أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مُلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي
فهذه الأنواع كلها نكرات، وهي في المعنى بمنزلة قولك: جاء زيدٌ منفرداً، وكم نَاقَةً وَفَصِيلًا لَهَا، وَلَا أَبَا لَكَ.

الإضافة المعنوية ثلاثة أقسام

ثم بينت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام: مُقدَّرة بفي، ومقدرة بمن، ومقدرة باللام.

١ - المقدرة بفي

فالمقدرة بفي ضابطها: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو قول الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: الآية ٣٣] ﴿رَبُّنَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٦] ونحو قولك: «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ» و «الْحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلَاءَ» و «مَالِكٌ عَالِمُ الْمَدِينَةِ» وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى في.

٢ - المقدرة بمن

والمقدرة بمن ضابطها: أن يكون المضاف إليه كلاً للمضاف وصالحاً للإخبار به منه، نحو قولك: «هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ» ألا ترى أن الحديد كل، والخاتم جزء منه، وأنه يجوز أن يقال: الخاتم حديد، فيخبر بالحديد عن الخاتم.

٣ - المقدرة باللام

وبمعنى اللام فيما عدا ذلك، نحو: «يَدُ زَيْدٍ» و«غُلَامُ عَمْرٍو» و«تَوْبُ بَكْرٍ».

* * *

ثالثاً: المجرور بالمجاورة ومواقعه

ثم قلت: الثالث: المَجْرُورُ لِلْمَجَاوِرَةِ، وهو شاذ، نحو: «هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ». وقوله:

يَا صَاحِبِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَأَمْسَحُوا رِءُوسَكُمْ وَأَبْطِئْكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] على الأصح.

وأقول: الثالث من أنواع المجرورات: ما جُرَّ لمجاورة المجرور، وذلك في بابي النعت والتأكيد، قيل: وباب عطف النسق.

فأما النعت ففي قولهم: «هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» روي بخفض «خرب» لمجاورته للضب، وإنما كان حقه الرفع، لأنه صفة للمرفوع، وهو الجُحْرُ، وعلى الرفع أكثر العرب.

وأما التوكيد ففي نحو قوله: [البسيط]

١٦٦ - يَا صَاحِبِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَضَلُّ إِذَا أَنْحَلْتُ عُرَى الذَّنْبِ

فكلهم: توكيد لذوي، لا للزوجات، وإلا لقال كلهن، وذوي: منصوب على المفعولية، وكان حق «كلهم» النصب، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض.

وأما المعطوف فكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: الآية ٦] . في قراءة مَنْ جر الأَرْجُلَ لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنما كان حقه النصب، كما هو في قراءة جماعة آخرين، وهو [منصوب] بالعطف على الوجوه والأيدي، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء .

وخالفهم في ذلك المحققون، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حَاجِزٌ بين الاسمين ومُبْطِلٌ للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفضُ على الجوار في عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى؛ فهو محجوز تقديرًا، ورأى هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس، فقل: الأَرْجُلُ مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا على ذلك بوجهين؛ أحدهما: أن المسح هنا الغسلُ، قال أبو علي: حكى لنا مَنْ لا يُتَّهَمُ أن أبا زيد قال: المسحُ خفيفُ الغسلِ، يقال: مسحت للصلاة، وخُصَّتِ الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقصد في صب الماء عليهما؛ إذ كانتا مظنةً للإسراف، والثاني: أن المراد هنا المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحاً للرجل مجازاً، وإنما حقيقته أنه مَسَحَ لِلْخُفِّ الذي على الرجل، والسُّنَّةُ بَيَّنَّتْ ذلك .

ويرجح ذلك القول ثلاثة أمور؛ أحدها: أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ؛ فينبغي صَوْنُ القرآن عنه، والثاني: أنه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدي؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] . وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصل بالأجنبي، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة، الثالث: أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى .

فإن قلت: يدل للتوجيه الأول قراءة النصب .

قلت: لا نسلم أنها عَطْفٌ على الوجوه والأيدي، بل على الجار والمجور، كما

قال: [الرجز]

١٦٧ - يَسْلُكُنْ فِي نَجْدٍ وَعَوْرًا غَائِرًا

* * *

باب المجزومات

ثم قلت: باب - الْمَجْزُومَاتُ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ، وهو ضَرْبَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ، وهو: لَمْ، وَلَمَّا، وَلَمْ الْأَمْرُ، وَلَا فِي النَّهْيِ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ، وهو أَدَوَاتُ الشَّرْطِ: إِنْ، وَإِذَا مَا، لِمَجْرَدِ التَّغْلِيْقِ، وَهُمَا حَرْفَانِ، وَمَنْ لِلْعَاقِلِ، وَمَا وَمَهُمَا لِغَيْرِهِ، وَمَتَى وَأَيَّانَ لِلزَّمَانِ، وَأَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْنُمَا لِلْمَكَانِ، وَأَيُّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، وَيُسَمَّى أَوْلَهُمَا شَرْطًا، وَلَا يَكُونُ مَاضِي الْمَعْنَى، وَلَا إِنْشَاءً، وَلَا جَامِدًا، وَلَا مَقْرُونًا بِتَنْفِيْسٍ، وَلَا قَدْ، وَلَا نَافٍ غَيْرَ لَا وَلَمْ، وَثَانِيَهُمَا جَوَابًا وَجَزَاءً.

وأقول: لما أنهيتُ القولُ في المجزورات شرعت في المجزومات، وبهذا الباب تتم أنواع المُعْرَبَاتِ، وبينت أن المجزومات هي الأفعال المضارعة الداخلُ عليها أداة من هذه الأدوات الخمس عشرة، وأن هذه الأدوات ضربان:

الأحرف الجازمة لفعل واحد

ما يجزم فعلاً واحداً، وهو أربعة: لم، نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٢) وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كُفُّوا أَحَدٌ (١) وَلَمَّا، نحو: ﴿لَمَّا بَقِصَ مَا أَمَرُوهُ﴾ [عبس: الآية ٢٣] ﴿بَلْ لَمَّا يَدْفَعُوا عَنَابٍ﴾ [ص: الآية ٨] ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢] ولام الأمر، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: الآية ٧] و«لا» في النهي نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: الآية ٤٠] وقد يُستعاران للدعاء، كقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْبُكَ﴾ [الرَّحْزَف: الآية ٧٧] ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦].

الأحرف الجازمة لفعلين اثنين وأقسامها

وما يجزم فعلين، وهو الإحدى عشرة الباقية، وقد قسمتها إلى ستة أقسام:

أحدها: ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو إن وإذ ما، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَدُّوْا نَعْدْ﴾ [الأنفال: الآية ١٩] وتقول: «إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ».

وهما حرفان، أما إن فبالإجماع، وأما إذ ما فعند سيبويه، والجمهور، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم.

وفهم من تخصيصي هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسماء، وذلك بالإجماع في غير «مَهْمَا» وعلى الأصح فيها، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢] فعاد الضمير المجرور عليها، ولا يعود [الضمير] إلا على اسم.

الثاني: ما وضع للدلالة على مَنْ يعقل، ثم ضُمَّن معنى الشرط، وهو مَنْ، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: الآية ١٢٣].

الثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمَّن معنى الشرط وهو ما ومهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧] ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢] الآية.

الرابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضُمَّن معنى الشرط، وهو متى وأَيَّان، كقول الشاعر: [الطويل]

١٦٨ - وَلَسْتُ بِحَلَالِ الثَّلَاحِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ
وقول الآخر: [البسيط]

١٦٩ - أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

الخامس: ما وضع للدلالة على المكان، ثم ضُمنَ معنى الشرط، وهو ثلاثة: أين، وأنى، وحيثما، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: الآية ٧٨] وقول الشاعر: [الطويل]

١٧٠ - خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ
وقوله: [الخفيف]

١٧١ - حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

السادس: ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسام الأربعة، وهي أيّ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه؛ فهي في قولك: «أَيُّهُمْ يَقُمْ أَقْمُ مَعَهُ» من باب مَنْ، وفي قولك: «أَيُّ الدَّوَابِّ تَرَكَّبَ أَرْكَبُ» من باب ما، وفي قولك: «أَيُّ يَوْمٍ تَصُومُ أَصُومُ» من باب متى، وفي قولك: «أَيُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ» من باب أين.

* * *

ثم يَبَيَّنُ أن الفعل الأول يسمى شَرْطًا، وذلك لأنه عَلَامَةٌ على وجود الفعل الثاني، والعلامة تسمى شرطًا، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمّد: الآية ١٨] [أي: علاماتها] والأشراط في الآية جمع شَرْطٍ - بفتحتين - لا جمع شَرْطٍ - بسكون الراء - لأن فَعْلًا لا يجمع على أفعال قياساً إلا في معتل الوسط كأثوابِ وأبياتٍ.

* * *

شروط فعل الشرط

ثم بينت أن فعل الشرط يُشْتَرَطُ فيه ستة أمور:

أحدها: أن لا يكون ماضي المعنى؛ فلا يجوز: «إن قام زيد أمسَ أقم معه».

وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٦] فالمعنى إن

يتبين أنني كنت قلته، كقوله: [الطويل]

١٧٢ - إِذَا مَا أَنْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْزِي لئِيْمَة

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط.

الثاني: أن لا يكون طلباً؛ فلا يجوز «إِنْ قُمْ» ولا «إِنْ لِيَقُمْ» أو «إِنْ لَا يَقُمْ».

الثالث: أن لا يكون جامداً؛ فلا يجوز «إِنْ عَسَى» ولا «إِنْ لَيْسَ».

الرابع: أن لا يكون مقروناً بتنفيس؛ فلا يجوز «إِنْ سَوْفَ يَقُمْ».

الخامس: أن لا يكون مقروناً بقد؛ فلا يجوز «إِنْ قَدْ قَامَ زَيْدٌ» ولا «إِنْ قَدْ يَقُمْ».

السادس: أن لا يكون مقروناً بحرف نفي؛ فلا يجوز «إِنْ لَمَّا يَقُمْ» ولا «إِنْ لَنْ يَقُمْ»

ويستثنى من ذلك لم ولا؛ فيجوز اقترانه بهما، نحو: ﴿وَإِنْ لَرَّ تَفَعَّلَ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾

[المائدة: الآية ٦٧] ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: الآية ٧٣].

جواب الشرط

ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جواباً وجزءاً، تشبيهاً له بجواب السؤال وجزءاً الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزء بعد الفعل المُجَازَى عليه.

* * *

يجب اقتران جواب الشرط بالفاء أو إذا فيما لا يصلح أن يأتي شرطاً

ثم قلت: وَقَدْ يَكُونُ وَاحِداً مِنْ هَذِهِ؛ فَيَقْتَرَنُ بِالْفَاءِ، نحو: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيَمُهُ قَدْ

مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٦] الآية ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن:

الآية ١٣] أو جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَيَقْتَرَنُ بِهَا أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ، نحو: ﴿فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

[الأنعام: الآية ١٧] ونحو: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم: الآية ٣٦].

وأقول: قد يأتي جوابُ الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التي ذكرتُ أنها لا تكون شرطاً؛ فيجب أن يقرن بالفاء.

مثالُ ماضي المعنى: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُمْ قَدْ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قِيمَتُهُمْ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (١٧).

ومثالُ الطَّلَبِ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ٣١] ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: الآية ١٣] فيمن قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن: الآية ١٣] بالجزم على أن لا ناهية، وأما من قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [ظه: الآية ١١٢] بالرفع فلا نافية، ولا النافية تقرر بفعل الشرط كما بينا؛ فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبنيٌّ على مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو لا يخاف؛ فالجملة اسمية، وسيأتي أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا، وكذا يجب هذا التقدير في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] أي: فهو ينتقم الله منه، ولولا ذلك التقدير لوجب الحزم وترك الفاء.

ومثالُ الجامدِ قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكْنَا أَفَلًا مِنْكَ مَالًا وَلَوْلَا فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾ [البقرة: الآية ٢٧١] ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَكُمْ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: الآية ٣٨].

ومثالُ المقرون بالتنفيس قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: الآية ٢٨] ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهُمْ إِلَهُ جَمِيعًا﴾ [النساء: الآية ١٧٢].

ومثالُ المقرون بقُدَّ قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَكَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: الآية ٧٧].

ومثالُ المقرون بنافٍ غير لا ولم: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رَسُولُكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦٧] ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: الآية ١١٥] ﴿وَمَنْ يَقْلِبْ عَلَىٰ عَقْبِهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا﴾ [آل عمران: الآية ١٤٤].

وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين: إما بالفاء أو «إذا»
 الفجائية، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْسَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: الآية
 ١٧] والثاني كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَبَاطِلِ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:
 الآية ٣٦].

* * *

جواز حذف الشرط أو جواب الشرط

ثم قلت: وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عَلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ «وَلَا» نحو: «أَفْعَلْ هَذَا وَلَا عَاقِبَتَكَ»
 أو جوابِ شَرْطِهِ مَاضٍ، نحو: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَقْعًا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: الآية ٣٥]
 أو جُمْلَةٍ شَرْطٍ وَأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَهَا طَلَبٌ وَلَوْ بِاسْمِيَّةٍ أو باسم فعلٍ أو بما لَفْظُهُ الْخَبَرُ
 نحو: ﴿تَمَاوَا أَتْلُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١] ونحو: «أَيْنَ بَيْتِكَ أَزُوكَ» و «حَسْبُكَ
 الْحَدِيثُ يَنِمُّ النَّاسُ» وقال:

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وَشَرْطُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّهْيِ كَوْنُ الْجَوَابِ مَحْبُوبًا، نحو: «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ».

وأقول: مسائل الحذف الواقع في باب الشرط والجزاء ثلاثة:

حذف جواب الشرط وحده

المسألة الأولى: حذفُ الجواب، وشرطه أمران؛ أحدهما: أن يكون معلوماً،
 والثاني: أن يكون فعلُ الشرط ماضياً، تقول: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ؛ لوجود الأمرين،
 ويمتنع «إِنْ تَقَمَّ» و «إِنْ تَقَعْدَ» ونحوهما حيث لا دليل؛ لانتفاء الأمرين، ونحو: «إِنْ قَمْتَ»
 حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول، ونحو: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ»؛ لانتفاء الأمرين، قال
 الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَقْعًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي
 السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَيِّنَاتٌ﴾ [الأنعام: الآية ٣٥] تقديره: فافعل، والحذف في هذه الآية في
 غاية من الحسن؛ لأنه قد انضم لوجود الشرطين طولُ الكلام، وهو مما يحسن معه
 الحذف.

حذف فعل الشرط وحده

المسألة الثانية: حذف فعل الشرط وحده، وشرطه أيضاً أمران: دلالة الدليل عليه وكون الشرط واقعاً بعد «ولا» كقولك: «تُبْ وإلاّ عاقبتك» أي: وإلاّ تتبّ عاقبتك، وقول الشاعر: [الوافر]

١٧٣ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرِقَكِ الْحُسَامُ
أي: وإلاّ تُطَلِّقها يَغْلُ.

وقد لا يكون بعد «ولاّ» فيكون شاذاً، إلا في نحو: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ» فقياسٌ كما مرّ في بابه، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها، بل بَعْضُها، وكذلك نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: الآية ٦] فليست مما نحن فيه، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية، كما مثلت.

حذف أداة الشرط وفعل الشرط

المسألة الثالثة: حذف أداة الشرط وفعل الشرط.

وشرطه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط؛ فالأول نحو: «ائتني أكرمك» تقديره: ائتني فإن تأتني أكرمك، فأكرمك: مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور، هذا هو المذهب الصحيح نحو قوله تعالى: «قُلْ نَعَالُوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ» [الأنعام: الآية ١٥١] أي: تعالوا فإن تأتوا أتلّ، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا؛ لأن تعالَ فعلٌ جامدٌ لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل.

ولا فَرْقَ بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا، وكونه باسم الفعل كقول عمرو بن الإطنابة، وغلط أبو عبيدة فنسبة إلى قَطْرِيّ بن الفُجَاءة: [الوافر]

١٧٤ - أَبَتْ لِي عِقَّتِي وَأَبَى بَلَائِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالشَّمَنِ الرِّيحِ

١٧٣ - من كلام الأحوص.

١٧٤ - هذا البيت لعمرو بن الإطناب.

وَأَمْسَاكِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ
وَقَوْلِي كَلِمَا جَشَأْتُ وَجَاشْتُ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي
لَاذْفَعَ عَنْ مَائِرَ صَالِحَاتٍ وَأُخْمِي بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحٍ
فجزم «تحمدي» بعد قوله: «مكانك» وهو اسم فعل بمعنى اثبتى.

وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمراً محبوباً كدخول الجنة والسلامة في قولك: «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ» و «لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ» فلو كان أمراً مكروهاً كدخول النار وأكل السبع في قولك: «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ» و «لَا تَدْنِ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ» تعين الرفع، خلافاً للكسائي، ولا دليل له في قراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَمْنَنَّ تَشْكُرُ﴾ [١] [المذثر: الآية ٦]؛ لجواز أن يكون ذلك موصولاً بنية الوقف وسهلاً ذلك أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسن أن يقدر بدلاً مما قبله، كما زعم بعضهم، لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني.

* * *

أحكام حذف جواب الشرط

ثم قلت: وَيَجِبُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّمًا لَفْظًا نَحْوُ: «هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ» أَوْ نِيَّةً نَحْوُ: «إِنْ قُمْتَ أَقُومُ» وَمِنْ ثَمَّ أَمْتَنَعَ فِي النَّثْرِ «إِنْ تَقُمْ أَقُومُ» وَبِجَوَابِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقًا، أَوْ قَسَمٍ، إِلَّا إِنْ سَبَقَهُ ذُو خَبَرٍ، فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ الْمُؤَخَّرِ.

وأقول: حذف الجواب على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ممتنع، وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما.

الوجه الثاني: وجائز، وهو ما وُجِدَا فيه، ولم يكن الدليل الذي دلَّ عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديرًا.

الوجه الثالث: وواجب، وهو ما كان دليله الجملة المذكورة.

فالمتقدمة لفظاً كقولهم: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» والمتقدمة تقديرًا لها صورتان:

إحدهما: قولك: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقَوْمٌ» وقول الشاعر: [البسيط]

١٧٥ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه والأصل أقوم إن قام، ويقول إن أتاه خليل، والمبرد يرى أنه هو الجواب، وأن الفاء مُقدّرة.

والثانية: أن يتقدم على الشرط قَسَمَ نحو: «وَاللَّهِ إِنْ جَاءَنِي لِأَكْرِمَتُهُ» فإن قولك: «لَأَكْرِمَتُهُ» جواب القسم، فهو في نية التقديم إلى جانبه، وحذف جواب الشرط لدلالته عليه، وبذلك على أن المذكور جواب القسم توكيد الفعل في نحو المثال، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ نَصْرُهُمْ لِيُؤَلِّبَ الْآدَبَرْ﴾ [الحشر: الآية ١٢] ورفع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [آل عمران: الآية ١١١].

ثم أشرت إلى أنه - كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم - يجب العكس في نحو: «إِنْ يَقُمْ وَاللَّهُ أَقْمٌ» وأنه إذا تقدم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، نحو: «زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ أَقْمٌ».

* * *

حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو بعد الشرط والجواب أو بينهما

ثم قلت: وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تالٍ للشرط أو الجواب قوي، ونصبه ضعيف، ورفع تالي الجواب جائز.

وأقول: ختمت باب الجوازم بمسألتين: أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه، والثانية يجوز فيها وجهان، وكلتاها يكون الفعل فيها واقعاً بعد الفاء أو الواو.

حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب

فأما مسألة الثلاثة الأوجه فضابطها: أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله

عالي: ﴿وَلِنْ تُبَدُّوْا مَا فِيْ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٤] الآية، قرء (فَيَغْفِرْ) بالجزم على العطف، و (فيغفر) بالرفع على الاستئناف، و (فيغفر) بالنصب بإضمار أن، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما!

حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب

وأما مسألة الوجهين فضابطها: أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقولك: «إن تأتي وتمشي إليَّ أُكْرِمُكَ» فالوجه الجزم، ويجوز النصب كقوله: [الطويل] ١٧٦ - وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ [وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا]

* * *

باب عمل الفعل

ثم قلت: بَابُ فِي عَمَلِ الْفِعْلِ - كُلُّ الْأَفْعَالِ تَرْفَعُ إِمَّا الْفَاعِلَ أَوْ نَائِبَهُ أَوْ الْمُشَبَّهَ بِهِ، وَتَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ، إِلَّا الْمُشَبَّهَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقًا، وَإِلَّا الْخَبَرَ وَالتَّمْيِيزَ وَالْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ فَتَنْصِبُهَا الْوَصْفُ وَالنَّاقِصُ وَالْمُبْهَمُ الْمَعْنَى أَوْ النَّسْبَةُ وَالْمُتَصَرِّفُ التَّأَمُّ وَمَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ، وَإِلَّا الْمَفْعُولَ بِهِ فَإِنَّهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ: مَا لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أَضْلًا: كَالذَّالِّ عَلَى حُدُوثِ ذَاتِهِ كَحَدَّثَ وَنَبَتَ، أَوْ صِفَةِ حِسِّيَّةٍ كَطَالَ وَخَلَقَ، أَوْ عَرَضٍ كَمَرَضَ وَفَرِحَ، وَكَالْمُؤَاذِنَ لَا تَفْعَلَ كَانْتَكَسَرَ، أَوْ فَعْلٍ كَطَرَفَ، أَوْ فَعْلٍ أَوْ فِعْلٍ اللَّذِينَ وَصَفُهُمَا عَلَى فَعِيلٍ فِي نَحْوِ ذَلٍّ وَسَمِنَ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ دَائِمًا بِالْجَارِ كَغَضِبَ وَمَرَّ، أَوْ دَائِمًا بِنَفْسِهِ كَأَفْعَالِ الْحَوَاسِّ، أَوْ تَارَةً وَتَارَةً كَشَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ، وَمَا يَتَعَدَّى لَهُ بِنَفْسِهِ تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أُخْرَى كَنَفَصَ وَزَادَ، أَوْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا دَائِمًا، فَإِمَّا ثَانِيَهُمَا كَمَفْعُولِ شَكَرَ كَامَرَ وَأَسْتَغْفَرَ وَأَخْتَارَ وَصَدَّقَ وَزَوَّجَ وَكَنَى وَسَمَّى وَدَعَا بِمَعْنَاهُ، وَكَالْوَزْنَ أَوْ أَوْلَهُمَا فاعِلٍ فِي الْمَعْنَى كَأَعْطَى وَكَسَا، أَوْ أَوْلَهُمَا وَثَانِيَهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ظَنٌّ، لَا يَمَعْنَى أَتَّهَمَ، وَعَلِمَ لَا يَمَعْنَى عَرَفَ، وَرَأَى لَا مِنْ الرَّأْيِ، وَوَجَدَ لَا يَمَعْنَى حَزَنَ أَوْ حَقَدَ،

وَحَجَا لَا بِمَعْنَى قَصَدَ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَخَالَ، وَجَعَلَ، وَدَرَى فِي لُغِيَّةٍ، وَهَبَ، وَتَعَلَّمَ بِمَعْنَى أَعْلَمَ، وَيَلْزَمُ الْأَمْرَ، وَأَفْعَالُ التَّضْيِيرِ، كَجَعَلَ، وَنَجَذَ، وَأَتَّخَذَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَيَجُوزُ الْإِنْعَاءُ الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً، وَيَجِبُ تَغْلِيْقُهَا، قَبْلَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْقَسَمِ، أَوْ اسْتِفْهَامِ، أَوْ نَفْيِ بِمَا مُظْلَقاً، أَوْ بِلَا أَوْ إِنْ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، أَوْ لَعَلَّ أَوْ لَوْ أَوْ إِنْ أَوْ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ، وَهُوَ أَعْلَمَ وَأَرَى وَمَا ضُمِّنَ مَعْنَاهُمَا مِنْ أَنْبَأَ وَنَبَأَ وَأُخْبِرَ وَخَبِرَ وَحَدَّثَ.

بيان ما تشترك فيه الأفعال

وأقول: عقدتُ هذا الباب لبيان عمل الأفعال، فذكرتُ أن الأفعالَ كُلَّهَا - قاصِرَهَا وَمُتَعَدِّيَهَا، تَامَّهَا وَنَاقِصَهَا - مشتركة في أمرين:

أحدهما: أنها تعمل الرفع، وبيان ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم، نحو: «كَانَ زَيْدٌ فَاضِلاً» وإما تام أت على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل نحو: «قَامَ زَيْدٌ» وإما تام أت على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل، نحو: «وَفُيِّقَ الْأَمْرُ» [البقرة: الآية ٢١٠] وقد تقدم شرح ذلك كله.

الثاني: أنها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع، أحدها: المشبَّه بالمفعول به؛ فإنما تنصبه عند الجمهور الصفاتُ نحو: «حَسَنٌ وَجْهُهُ»، والثاني: الخبر؛ فإنما ينصبه الفعلُ الناقصُ وتصاريفُه نحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً» و«يعجبني كونه قائماً» ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك، والثالث: التمييز؛ فإنما ينصبه الاسمُ المبهم المعنى كالرطل زيتاً أو الفعلُ المجهولُ النسبة ك«طَابَ زَيْدٌ نَفْساً» وكذلك تصاريفه، نحو: «هو طيبٌ نفساً»، والرابع: المفعول المطلق؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتصرفُ التام وتصاريفه نحو: «قُمَ قِيَاماً» و«هُوَ قَائِمٌ قِيَاماً» ويمتنع «ما أَحْسَنَهُ إِحْسَاناً» و«كُنْتُ قَائِماً كَوْناً». والخامس: المفعول به؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتعدِّي بنفسه، ك«ضربتُ زيداً» وقد قَسَّمْتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً، فذكرتُ أنه سبعة أنواع:

الأفعال بالنسبة إلى المفعول على سبعة أنواع

أحدها: ما لا يطلب مفعولاً به اليَقِيَّةُ، وذكرْتُ له علامات:

إحداها: أن يدل على حدوث ذات، كقولك: «حَدَّثَ أَمْرٌ» و «عَرَضَ سَفَرٌ» و «نَبَتَ الزَّرْعُ» و «حَصَلَ الْخِصْبُ» وقوله: [الوافر]

١٧٧ - إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ
فإن قلت: فإنك تقول: حدث لي أمرٌ، وعَرَضَ لي سفرٌ.

فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر، تقدم عليه فصار حالاً؛ فتعلقه أولاً وآخرأً بمحذوف وهو الكون [المُطْلَقُ]، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به.

الثانية: أن يدل على حدوث صفة حسية، نحو: طَالَ اللَّيْلُ، وَقَصُرَ النَّهَارُ، وَخَلُقَ الثَّوْبُ، وَنُظِفَ، وَظَهَرَ، وَنَجَسَ، واحتزرت بالحسية من نحو: علم وفهم وفرح، ألا ترى أن الأول منها متعد لاثنتين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف، تقول: علمتُ زيداً فاضلاً، وفهمتُ المسألة، وفرحتُ بزيد.

الثالثة: أن يكون على وزن فَعُلَ . بالضم - كظَرَفَ وَشَرَفَ وَكُرِمَ وَلُؤِمَ، وأما قولهم: «رَحِبْتُكُمْ الطَّاعَةَ» و «طَلَعَ الْيَمَنُ» فَضَمْنَا معنى وَسِعَ وَبَلَّغَ.

الرابعة: أن يكون على وزن انْفَعَلَ، نحو: انكسَرَ، وانصَرَفَ.

الخامسة: أن يدل على عَرَضِهِ، كمرض زيدٌ، وفرح، وأشِرَ، وبَطَرَ.

السادسة والسابعة: أن يكون على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ اللذين وصفهما على فَعِيلٍ، كذَلَّ فهو ذَلِيلٌ، وَسَمِنَ فهو سَمِينٌ، ويدل على أن ذَلَّ فَعَلَ بالفتح قولهم: يَذِلُّ بالكسر، وقلت: «في نحو ذَلَّ» احترازاً من نحو بَخِلَ فإنه يتعدى بالجار، تقول: بَخِلَ بكذا.

التوع الثاني: ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار، ك «عَصِبْتُ من زيد» و «مَرَزْتُ بِهِ» أو «عليه».

فإن قلت: وكذلك تقول فيما تقدم: ذَلَّ بالضربِ، وَسَمِنَ بكذا.

قلت: المجروران مفعولٌ لأجله، لا مفعول به.

الثالث: ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً، كأفعال الحواس، نحو: «رَأَيْتُ الْهَلَالَ» و «سَمِعْتُ الطَّيْبَ» و «ذُقْتُ الطَّعَامَ» و «سَمِعْتُ الْأَذَانَ» و «لَمَسْتُ الْمَرْأَةَ» وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٢] ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ [ق: الآية ٤٢] ﴿لَا يَدُورُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾ [الدخان: الآية ٥٦] ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: الآية ٤٣].

* * *

الرابع: ما يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بالجار، كَشَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ، تقول: «شَكَرْتُهُ» و «شَكَرْتُ لَهُ» و «نَصَحْتُهُ» و «نَصَحْتُ لَهُ» و «قَصَدْتُهُ» و «قَصَدْتُ لَهُ» و «قَصَدْتُ إِلَيْهِ» قال تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: الآية ١١٤] ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ﴾ [لقمان: الآية ١٤] ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ٧٩].

* * *

الخامس: ما يتعدى لواحد بنفسه تارةً ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار. وذلك نحو: فَغَرَّ - بالفاء والغين المعجمة - وَشَحَا - بالشين المعجمة والحاء المهملة - تقول: «فَغَرَّ فَاه» و «شَحَاه» بمعنى فتحه، و «فَغَرَّ فُوهُ» و «شَحَا فُوهُ» بمعنى انفتح.

* * *

السادس: ما يتعدى إلى اثنين، وقسمته قسمين:

أحدهما: ما يتعدى إليهما تارةً ولا يتعدى أخرى، نحو: نَقَصَ، تقول: «نَقَصَ الْمَالُ» و «نَقَضْتُ زَيْدًا دِينَارًا» بالتخفيف فيهما، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْفُصْكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: الآية ٤] ، وأجاز بعضهم كون (شيئاً) مفعولاً مطلقاً، أي: نقصاً ما.

الثاني: ما يتعدى إليهما دائماً، وقسمته ثلاثة أقسام:

أحدها: ما ثاني مفعوليّه كمفعول شكر، كَأَمَرَ وَأَسْتَغْفَرَ، تقول: «أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ» و «أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ» وسيأتي شرحهما بعد.

والثاني: ما أول مفعوليّه فاعلٌ في المعنى، نحو: «كَسَوْتُهُ جُبَّةً» و «أَعْطَيْتَهُ دِينَارًا»

فإن المفعول الأول لايسُ وأخذ، ففيه فاعلية معنوية.

الثالث: ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل، وأفعال التصيير، وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى: ﴿وَلِيَّ لَأُظَنِّكَ يَفِرَّعَوْتُ مَشْجُورًا﴾ [الإسراء: الآية ١٠٢] ﴿إِنِّ عَلِمْتُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: الآية ١٠] ﴿يَحْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ حَيًّا﴾ [المزمل: الآية ٢٠] ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمْ﴾ [النور: الآية ١١] ﴿وَجَعَلُوا أَلَمَتِيكَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: الآية ١٩] أي: اعتقدوهم، وقول الشاعر: [البسيط]

١٧٨ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخًا ثَقَّةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتٍ
وقول الآخر: [الخفيف]

١٧٩ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

والأكثر تَعَدِّي زعم إلى أن أو أن وصلتَهما، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثَ﴾ [التغابن: الآية ٧] وقوله: [الطويل]

١٨٠ - وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

وقال: [الطويل]

١٨١ - دُرَيْتَ الزُّوْفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوُ فَاغْتَبِطَ فَإِنَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
والأكثر في دَرَى أن تتعدى إلى واحد بالباء، تقول: «دَرَيْتُ بِكَذَا».

قال الله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: الآية ١٦] وإنما تعدَّت إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل، وقوله: [المتقارب]

١٧٨ - لم ينسب.

١٧٩ - هذا البيت لأبي أمية الحنفي.

١٨٠ - هذا البيت لكثير عزة.

١٨١ - لم ينسب.

١٨٢ - فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

أي: اعتقدي، وقوله: [الطويل]

١٨٣ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

والأكثر في «تعلم» أن يتعدى إلى أن وصلتها كقوله: [الطويل]

١٨٤ - تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: الآية ٢٣]

﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: الآية ١٢٥] ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنَّا بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسْبًا﴾ [البقرة: الآية ١٠٩] ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: الآية ٩٩].

واحترزت من ظن بمعنى اتهم فإنها تتعدى لواحد نحو قولك: «عِدَمَ لِي مَالٌ فَظَنَنْتُ زَيْدًا» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ آلَيْهِ بِضَنٍّ﴾ [التكوير: الآية ٢٤] أي: ما هو بمتهم على الغيب، وأما من قرأ بالضاد فمعناه: ما هو ببخيل، وكذلك علم بمعنى عرف، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [التحل: الآية ٧٨] ورأى من الرأي، كقولك: «رأى أبو حنيفة حلاً كذا، أو حرمة» وحجاً بمعنى قصد نحو: «حَجَوْتُ بَيْتَ اللَّهِ» ومن وجد بمعنى حزن أو حقد؛ فإنهما لا يتعديان بأنفسهما، بل تقول: «وجدت على الميت» و«حقدت على المسيء».

* * *

حالات أفعال القلوب

ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

الحالة الأولى: الإعمال؛ فأما الإعمال فهو: نصبها المفعولين، وهو واجب إذا

تقدمت عليهما ولم يأت بعدها مُعَلَّقٌ، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا»، وجائز إذا توسطت

١٨٢ - هذا البيت لأبو همام البلولي.

١٨٣ - هذا البيت لزياد بن سيارين.

١٨٤ - هذا البيت لأنس بن زعيم الديلي.

بينهما نحو: «زَيْدًا ظَنَنْتُ عالماً» أو تأخرت عنهما، نحو: «زَيْدًا عالماً ظَنَنْتُ».

الحالة الثانية: الإلغاء؛ وأما الإلغاء فهو: إبطال عملها إذا توسَّطت أو تأخَّرت؛ فتقول: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ» و «زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» والإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمال مع التوسُّط أحسن من الإلغاء، وقيل: هما سيَّان.

الحالة الثالثة: التعلُّيق؛ وأما التعلُّيق فهو: إبطال عملها في اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض ما له صَدْرُ الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة:

أحدها: لام الابتداء نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٍ فَاضِلٌ» وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٢].

الثاني: لام جواب القسم، نحو: «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» أي: علمت - والله - ليقومَنَّ زَيْدٌ، وقوله: [الكامل]

١٨٥ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَنَاتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سَهَامُهَا

الثالث: الاستفهام، سواء كان بالحرف كقولك: «عَلِمْتُ أَرَيْدُ فِي الدَّارِ أَمْ غَمْرُو» وقوله تعالى: ﴿وَلِنْ أَدْرِي أَقَرِّبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعِدُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٩] أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو: ﴿لَنَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْزَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: الآية ١٢] ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: الآية ٧١] أو خبراً، نحو: «عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ» أو مضافاً إليه المبتدأ، نحو: «عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ» أو الخبر، نحو: «عَلِمْتُ صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ» أو فضلة نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] ف«أَيٌّ» منصوب على المصدر بما بعده، وتقديره: ينقلبون أيَّ انقلابٍ، وليس منصوباً بما قبله؛ لأن الاستفهام له الصَّدْرُ فلا يعمل فيه ما قبله.

وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولي: «استفهام».

الرابع: «ما» النافية، نحو: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٦٥].

الخامس: «لا» النافية في جواب القسم، نحو: «علمت والله لا زَيْدٌ في الدار ولا عمرو».

السادس: «إن» النافية في جواب القسم، نحو: «علمت والله إن زَيْدٌ قائمٌ» بمعنى ما زيد قائمٌ.

السابع: «لعلَّ» نحو: «وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّه فِتْنَةٌ لَّكَ» [الأنبياء: الآية ١١١] ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّذَكُّرَةِ.

الثامن: «لو» الشرطية، كقول الشاعر: [الطَّوِيل]

١٨٦ - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفُرُ
التاسع: «إن» التي في خبرها اللام، نحو: «عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ» ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ
المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام، لا إنَّ، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض
كتبه أنه يجوز «علمت إن زيدا قائم» بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه؛
فعلى هذا المعلق إنَّ.

العاشر: «كم» الخبرية، نصَّ على ذلك بعضُهم، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ أَقْوَامٍ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: الآية ٣١] وقدر «كم»
خبرية منصوبة بأهلكتنا، والجملة سَدَّتْ مَسَدًّ مفعولَي (يروا)، و (أنهم) بتقدير
بأنهم، وكأنه قيل: أهلكتناهم بالاستئصال، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان، لكن
لا يتعين خبرية (كم) بل يجوز أن تكون استفهامية، ويؤيده قراءة ابن مسعود ﴿مَنْ أَهْلَكْنَا﴾
وجوّز الفراء انتصاب (كم) بـ (يروا، وهو سهو، وسواء قدرت خبرية أو
استفهامية، وقال سيبويه: «أَنَّ» ومعمولاها بَدَلٌ من «كم» وهذا مُشْكَل؛ لأنه إن قدر
«كم» معمولة لـ (يروا) لزم ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صَدْرِيَّتِهَا، وإن
قدرها معمولة لأهلكتنا لزم تسلُّطُ أهلكتنا على أنهم، ولا يصح أن يقال: أهلكتنا عدم
الرجوع، والذي يصحح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها، فإن
(يرووا) مُسَلَّطَةٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى أَنْ وَصَلَتْهَا. فهذه جملة الملاحظات.

والجملة المعلق عنها العاملُ في موضع نصب بذلك المعلق، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب، قال كثير: [الطويل]

١٨٧ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ
 يروى بنصب «مُوجِعَاتِ» بالكسرة عطفًا على محل قوله: «مَا الْبُكَى» ومِنْ ثم سمي ذلك تعليقاً؛ لأن العامل مُلغى في اللفظ وعاملٌ في المحل؛ فهو عامل لا عامل، فسمي معلقاً، أخذاً من المرأة المعلقة التي [هي] لا مُزَوَّجَةَ وَلَا مُطْلَقَةَ، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللَّقَب لهذا المعنى.

* * *

بيان الأفعال المتعدية إلى مفعولين الأول مطلق والثاني مطلق تارة ومقيّد به أخرى

ولنُشْرَحَ ما تقدم الوعدُ بشرحه من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين أولهما مُسَرَّحٌ دائماً، أي: مُطْلَقٌ من قيد حرف الجر، والثاني تارة مُسَرَّحٌ منه وتارة مُقَيّدٌ به، وقد ذكرت منها في المقدمة عشرة أفعال.

أحدهما: «أمر» قال الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٤٤] وقال الشاعر: [البسيط]

١٨٨ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

الثاني: «استغفر» قال الشاعر: [البسيط]

١٨٩ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطِيئِي ذَنْبِي، وَكُلُّ أَمْرِي لَا شَكَّ مُؤْتَزِرُ

وقول الآخر: [البسيط]

١٨٧ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن.

١٨٨ - هذا البيت لعمر بن معديكرب.

١٨٩ - لم ينسب.

١٩٠ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُخْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

الثالث: «اختار»، قال الله تعالى: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: الآية ١٥٥] وقال الشاعر: [الطويل]

١٩١ - وَقَالُوا: نَاتَ فَأَخْتَرَ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكْيِ فَقُلْتُ: الْبُكْيُ أَشْفَىٰ إِذْنٌ لِّغَلِيلِي
أي: أَخْتَرَ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكْيِ أَحَدَهُمَا.

الرابع: «كَنَى» بتخفيف النون، تقول: «كَنَيْتُهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ»، و«بَابِي عَبْدُ اللَّهِ» ويقال أيضاً: «كَنَوْتُهُ» قال: [المقارب]

١٩٢ - هِيَ الْخَمْرُ لَا شَكَّ تُكْنَى الطَّلَا كَمَا الذُّبُّ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ
وقال: [الطويل]

١٩٣ - وَكُثِمَانُهَا تُكْنَى بِأُمِّ فُلَانٍ

الخامس: «سَمَى» تقول: «سَمَيْتُهُ زَيْدًا» و«سَمَيْتُهُ بَزِيدًا» قال: [الطويل]

١٩٤ - وَسَمَيْتُهُ يَحْيَىٰ لِيَحْيَا؛ فَلَمْ يَكُنْ لِأَمْرِ قِضَاءِ اللَّهِ فِي النَّاسِ مِنْ بُدٍّ

السادس: «دعا» بمعنى سَمَى، تقول: «دعوتُهُ بَزِيدًا» وقال الشاعر: [الطويل]

١٩٥ - دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو، وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانٍ

السابع: «صَدَقَ» بتخفيف الدال - نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٢] ﴿ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩]، وتقول: صَدَقْتُهُ فِي الْوَعْدِ.

الثامن: «زَوَّجَ» تقول: «زَوَّجْتُهُ هِنْدًا، وبِهِنْدٍ»، قال الله تعالى: ﴿زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ١٩٠ - لم ينسب.

١٩١ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن.

١٩٢ - هذا البيت لعبيد بن الأبرص.

١٩٣ - لم ينسب.

١٩٤ - لم ينسب.

١٩٥ - هذا البيت لعبد الرحمن بن الحكم.

الآية ٣٧] وقال: ﴿وَوَجَّهْنَهُمْ بِحُورٍ عَيْنٍ﴾ [الدخان: الآية ٥٤].

التاسع والعاشر: «كَالَ، وَوَزَنَ» تقول: «كَلْتُ لِرَيْدٍ طَعَامَهُ» و«كَلْتُ زَيْدًا طَعَامَهُ» و«وَزَنْتُ لِرَيْدٍ مَا لَهُ» و«وَزَنْتُ زَيْدًا مَا لَهُ» قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣] ، والمفعول الأول فيهما محذوف.

* * *

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

السابع: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو سبعة:

أحدها: «أَعْلَمَ» المنقولة بالهمزة من «عَلِمَ» المتعدية لاثنين، تقول: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا».

الثاني: «أَرَى» المنقولة بالهمزة من «رَأَى» المتعدية لاثنين، نحو: «أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا» [بمعنى أعلمته]، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: الآية ١٦٧] ، فالهاء والميم مفعول أول، و (أعمالهم) مفعول ثان، و (حسرات) مفعول ثالث.

والبواقي ما ضُمِّنَ معنى أَعْلَمَ وأَرَى المذكورتين من «أَنْبَأَ» و«نَبَأَ» و«أَخْبَرَ» و«خَبَرَ» و«حَدَّثَ» تقول: «أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا» بمعنى أعلمته، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين: إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عَنْ، نحو: ﴿أَتَيْنَهُمْ بِأَتْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَتْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٣٣] ﴿نَسْتَفْهِمُ بِعِلْمِهِ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٣] ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ صَيْفِ إِزْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: الآية ٥١] ، وقد يحذف الحرف نحو: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ [التخريم: الآية ٣] .

* * *

ثم قلت: وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ فِي بَابِ ظَنٍّ، وَلَا غَيْرِ الْأَوَّلِ فِي بَابِ أَعْلَمَ وَأَرَى، إِلَّا لِذَلِيلٍ، وَبُنُو سُلَيْمٍ يُجِيزُونَ إِجْرَاءَ الْقَوْلِ مُجَرَى الظَّنِّ، وَغَيْرُهُمْ يَخُصُّهُ بِصِغَةِ «تَقُولُ» بَعْدَ اسْتِفْهَامِ مُتَّصِلٍ، أَوْ مُتَفَصِّلٍ يَظْرَفُ أَوْ مَعْمُولٍ أَوْ مَجْرُورٍ.

جواز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل

وأقول: ذكرت في هذا الموضع مسألتين متممتين لهذا الباب:

إحادهما: أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما للدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل، مثال حذفهما للدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرْكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصاص: الآية ٦٢]، أي: تزعمونهم شركاء، كذا قدرُوا، والأحسن عندي أن يقدر: أنهم شركاء، وتكون أن وصلتها سادةً مسدّهما؛ بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤]، ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْصَنُ الَّذِينَ يَخْلُونِ بِمَا عَاقَبْتَهُمُ اللَّهُ مِن فُضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٠] أي: بُخْلُهُمْ هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثاني، وقال عترة: [الكامل]

١٩٦ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظْنِي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ
أي: فلا تظني غيره واقعاً، أو كائناً، فحذف المفعول الثاني.

ولا يجوز لك أن تقول: «علمت» أو «ظننت» مقتصراً عليه من غير دليل، على الأصح، ولا أن تقول: «علمت زيداً» ولا «علمت قائماً» وتترك المفعول الأول في هذا المثال والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما، أجمعوا على ذلك.

* * *

اختلافهم في إجراء القول مجرى الظن وبيان ذلك

الثانية: أن العرب اختلفوا في إجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين على لَعْنَتَيْنِ:

فبنو سُلَيْمٍ يجيزون ذلك مطلقاً؛ فيجوزون أن تقول: «قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ».

وغيرهم يوجب الحكاية؛ فيقول: «قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ولا يجيز إجراء القول مجرى الظن إلا بثلاثة شروط:

شروط إجراء القول مجرى الظن

أحدها: أن تكون الصيغة «تقول» بقاء الخطاب.

الثاني: أن يكون مسبوقاً باستفهام.

الثالث: أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل، أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول.

مثال المتصل قولك: «أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» وقول الشاعر: [الرجز]

١٩٧ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يُذْنِبِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر: [البسيط]

١٩٨ - أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْثُومًا؟

[ومثال المنفصل بالمجرور: «أفي الدار تقول زيداً جالساً»].

ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر: [الوافر]

١٩٩ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية، نحو: «أأنت تقول زيداً مُنْطَلِقًا».

* * *

باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل

ثم قلت: بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ - وَهِيَ عَشْرَةٌ: أَحَدُهَا: الْمَصْدَرُ، وَهُوَ: اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ، كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ، وَشَرْطُهُ: أَنْ لَا يُصَغَّرَ، وَلَا يُحْدَ بِالتَّاءِ [نحو: «ضَرَبْتَنِ أَوْ ضَرَبَاتٍ»] وَلَا يُتَّبَعَ قَبْلَ الْعَمَلِ، وَأَنْ يَخْلُقَهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ

١٩٧ - هذا البيت لهدبه بن خشرم.

١٩٨ - لم ينسب.

١٩٩ - هذا البيت للكُميت بن زيد الأسدي.

مَا، وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَقْسَسُ، نحو: ﴿أَوْ لَاطِعُهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ﴾ ﴿يَا﴾ يَيْمًا وَمُضَافًا لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: الآية ٢٥١] وَمَقْرُونًا بِأَلْ وَمُضَافًا لِمَفْعُولٍ ذِكْرَ فَاعِلِهِ ضَعِيفٌ.

الأول: عمل المصدر

وأقول: لما أُنْهَيْتُ حكم الفعل بالنسبة إلى الإعمال أَرَدْتُه بما يعمل عمل الفعل من الأسماء، وبدأت منها بالمصدر؛ لأن الفعل مُشْتَقٌّ منه على الصحيح.

واحترزت بقولي: «الجاري على الفعل» من اسم المصدر، فإنه وإن كان اسماً دالاً على الحدث، لكنه لا يجري على الفعل، وذلك نحو قولك: «أُعْطِيتُ عَطَاءً» فإن الذي يجري على أعطيت إنما هو إعطاء، لأنه مُسْتَوْفٍ لحروفه، وكذا «اغْتَسَلْتُ غُسْلًا» بخلاف «اغْتَسَلْتُ غُسْلًا» وسيأتي شرح اسم المصدر بعد.

وأشرت بتمثيلي بضرب وإكرام إلى مثالي مصدر الثلاثي وغيره.

ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: الآية ٢٥١] أي: ولولا أن يدفع الله الناس، أو أن دفع الله الناس، ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الرؤم: الآية ٢٨] أي: كما تخافون أنفسكم، ومثال ما لا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم: «مررت به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار»، إذ ليس المعنى على قولك: فإذا له أَنْ صَوْتُ، أو أَنْ يُصَوْتُ، أو ما يصوت، لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون في تأويل الفعل، وإنما أردت أنك مررت به وهو في حالة تصويت، ولهذا قدرنا للصوت الثاني ناصباً، ولم يجعلوا صوتاً الأول عاملاً فيه.

وإنما كان عملُ المنَوَّنِ أَقْسَسَ لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة.

وإنما كان إهمالُ المضاف للفاعل أَكْثَرَ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه، ولأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في الفضلة، ونظيره أن «لات» لما كانت ضعيفة عن العمل لم يُظهرها عملها غالباً إلا في منصوبها.

وإنما كان إعمالُ المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله ضعيفاً لأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العُمْدَة، ولقد غلا بعضهم فزعم في المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك أنه مختصُّ بالشعر، كقول الشاعر: [البسيط]

٢٠٠ - أَفَنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبٍ قَرَعُ السَّقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ
 فيمن روى «الأفواه» بالرفع، ويرد على هذا القائل أنه روي أيضاً بالنصب فلا ضرورة في البيت، وقول النبي ﷺ: «وَحَجَّ الْبَيْتَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».
 فإن قلت: فهلا استدلت عليه بالآية الكريمة، آية الحج.

قلت: الصواب أنها ليست من ذلك في شيء، بل الموصول في موضع جر بدل بعض من (الناس) أو في موضع رفع بالابتداء على أن (مَنْ) موصولة ضمنت معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر أو الجواب، أي: من استطاع فليحج، ويؤيد الابتداء ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٧] وأما الحمل على الفاعلية فمفسد للمعنى، إذ التقدير إذ ذاك: والله على الناس أن يحجَّ المستطيع، فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم.

ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد، نحو: لا يسأم الإنسان من دُعَاءِ الخيرِ أي: من دعائه الخير.

ومثال إعمال ذي الألف واللام قولُ الشاعر يصف شخصاً يضعف الرأي والجبن: [المقارب]

٢٠١ - ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَحَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ

الثاني: عمل اسم الفاعل

ثم قلت: الثاني أَسْمُ الْفَاعِلِ، وهو: مَا أَشْتَقُّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ، فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ صِلَةً لِأَنَّ عَمِلَ

٢٠٠ - هذا البيت للأقيش الأسدي.

٢٠١ - لم ينسب.

مُطْلَقًا، وَإِلَّا عَمِلَ إِنْ كَانَ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا وَاعْتَمَدَ - وَلَوْ تَقْدِيرًا - عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ .

وأقول: قولي: «ما اشْتَقَّ من فعل» فيه تجوز، وحقه ما اشتق من مصدر فعل .

وقولي: «لمن قام به» مُخْرَجٌ للفعل بأنواعه؛ فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث، لا للدلالة على مَنْ قام به، ولا سم المفعول، فإنه إنما اشْتَقَّ من الفعل لمن وقع عليه، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل، فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها، لا لمن قامت به، وذلك نحو: «المَضْرِب» بكسر الراء - اسماً لزمان الضرب أو مكانه .

وقولي: «على معنى الحدوث» مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل: كظريف وأفضل؛ فإنهما اشْتَقَّا لمن قام به الفعل، لكن على معنى الثبوت، لا على معنى الحدوث .

وَأَشْرَتْ بتمثيلي بضارب ومُكْرِمٍ إلى أنه إن كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل، وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع، بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقاً .

اسم الفاعل المقرون بال الموصولة يعمل عمله مطلقاً

ثم ينقسم اسمُ الفاعلِ إلى مقرونٍ بالِ الموصولة، ومجرد عنها .

فالمقرون بها يعملُ عملُ فعله مطلقاً، أعني ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً، تقول: «هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسَ، أَو الْآنَ، أَوْ عَدَا» قال امرؤ القيس: [الرَّجَز]

٢٠٢ - الْقَاتِلِينَ الْمَلِكِ الْخُلَاحِلَا خَيْرَ مَعَدَّ حَسَبًا وَنَائِلَا

فأعمل «القاتلين» مع كونه بمعنى الماضي؛ لأنه يريد بالملك الخُلَاحِل أباه، وفيه دليل أيضاً على إعماله مجموعاً .

اسم الفاعل المجرد من أل يعمل بشرطين

والمجرد عنها إنما يعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون للحال أو الاستقبال، لا للماضي، خلافاً للكسائي وهشام وابن مضاء، استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطْرٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: الآية ١٨]، وتأولها غيرهما.

الثاني: أن يكون معتمداً على واحد من أربعة، وهي:

١ - الأول: النفي كقوله: [الكامل]

٢٠٣ - مَا رَاعِ الْخِلَانَ ذِمَّةً نَاصِحٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلاً

٢ - الثاني: الاستفهام، كقوله: [المقارب]

٢٠٤ - أَنَاوِ رِجَالِكَ قَتَلَ امْرِئٍ مِّنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ اغْتَاضَ ذُلًّا؟

٣ - الثالث: اسم مُخْبَر عنه باسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغَ أَمْرِهِ﴾ [الطَّلَق: الآية ٣].

٤ - الرابع: اسم موصوف باسم الفاعل، كقولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا».

وقولي: «ولو تقديرًا» إشارة إلى مثل قوله: [البسيط]

٢٠٥ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

وقوله: [الخفيف]

٢٠٦ - لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمَ الْعُدْرَةِ قَوْمِي لِي أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا؟!

وقولك: «ضَارِبًا عَمْرًا» جواباً لمن قال: كيف رأيت زيدا؟ ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مُقَدَّر؛ إذ الأصل: كَوَعَلَ نَاطِحِ، وليت شعري أُمُقِيمٌ، ورأيت ضارِباً.

٢٠٣ - لم ينسب.

٢٠٤ - هذا البيت لحسان بن ثابت.

٢٠٥ - هذا البيت لأبي بصير الأعشى.

٢٠٦ - لم ينسب.

الثَّالث: إعمال صنع المبالغة

ثم قلت: الثَّالِثُ الْمِثَالُ، وهو: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالِغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ مِفْعَالٍ أَوْ فَعُولٍ، بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فِعْلٍ، بِقِلَّةٍ.

وأقول: الثالث من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعل: أمثلة المبالغة، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة، مُحَوَّلة عن صيغة فاعل؛ لِقَصْدِ إفادة المبالغة والتكثير.

وحكمها حكم اسم الفاعل؛ فتنقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقاً، وإلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين.

ومثال إعمال فَعَّالٍ قولهم: «أما العَسَلُ فأنا شَرَّابٌ» وقول الشاعر: [الطَّويل]

٢٠٧ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جَلَّالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَغْقَلَا

ومثال إعمال مِفْعَالٍ قولهم: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا» أي: سِمَانِهَا.

ومثال إعمال فَعُولٍ قول أبي طالب: [الطَّويل]

٢٠٨ - ضَرُوبٌ بِنَضْلِ السَّيْفِ سَوْقِ سِمَانِهَا

وإعمال هذه الثلاثة كثير؛ فلهذا اتفق عليه جميع البصريين.

ومثال إعمال فَعِيلٍ قول بعضهم: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ».

ومثال إعمال فِعْلٍ قول زيد الخيل رضي الله عنه: [الوافر]

٢٠٩ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونٌ عِرْضِي

وإعمالها قليل، فلهذا خالف سيبويه فيهما قومٌ من البصريين ووافقه منهم آخرون،

ووافقه بعضهم في فَعِيلٍ لأنه على وزن الفعل، وخالفه في فَعِيلٍ، لأنه على وزن الصفة المشبهة كظريف، وذلك لا ينصب المفعول.

٢٠٧ - هذا البيت للقلاخ بن حزن.

٢٠٨ - هذا البيت لأبي طالب بن عبد المطلب.

٢٠٩ - هذا البيت لزيد الخير.

وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمرُوا له فعلاً، وهو تعسف.

* * *

الرَّابِع: إعمال اسم المفعول

ثم قلت: الرَّابِعُ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وهو: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ.

وأقول: الرابع من الأسماء العاملة عملَ الفعل: اسمُ المفعول.

وفي قلبي في حده: «ما اشتق من فعل» من المجاز ما تقدم شرحه في حد اسم الفاعل.

وقولي: «لمن وقع عليه» مُخْرِجٌ للأفعال الثلاثة، ولإسم الفاعل، ولإسمي الزمان والمكان، وقد تبين [شَرَحُ ذَلِكَ] مما تقدم.

ومثلت بمضروب ومكرم لأنبه على أن صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضومة مكان حرف المضارعة [وَفَتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ] كَمُخْرِجٍ وَمُسْتَخْرِجٍ.

* * *

شروط إعمال اسم المفعول

ثم قلت: وَشَرَطُهُمَا كِاسْمِ الْفَاعِلِ.

وأقول: أي شرط إعمال المثال وإعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لال والمجرد منها، وقد مضى ذلك.

* * *

الخامس: إعمال الصفة المشبهة

ثم قلت: **الخَامِسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**، وهي: كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرٍ مَوْصُوفِهَا، وَتَخْتَصُّ بِالْحَالِ، وَبِأَمْعُمُولِ السَّبَبِيِّ الْمُؤَخَّرِ، وَتَرْفَعُهُ فَاعِلًا أَوْ بَدَلًا، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشَبَّهًا أَوْ تَمَيِّزًا، أَوْ تَجْرُهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَّا إِنْ كَانَتْ بِأَلٍ وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا.

وأقول: الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل: الصفة المشبهة، وهي عبارة عما ذكرت.

ومثال ذلك قولك: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بالنصب أو بالجر؛ والأصل وَجْهُهُ بالرفع لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه. ولكنك أردت المبالغة فحوَّلْتَ الإسناد إلى ضمير زيد، فجعلت زيدا نفسه حَسَنًا، وَأَخَّرْتَ الوجه فضلةً ونصبته على التشبيه بالمفعول به؛ لأن العامل وهو «حَسَنٌ» طَالِبٌ له من حيث المعنى؛ لأنه معموله الأصلي، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية - والحالة هذه - لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا؛ لأن ضاربًا طَالِبٌ له، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية، فنُصِبَ لذلك.

فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، ومنصوبُهَا يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير.

ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة، وتكون الصفة حينئذ مشبهةً أيضاً لأن الخفض ناشئ - على الأصح - عن النصب، لا عن الرفع؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ الصفة أبداً عَيْنٌ مرفوعةا وغير منصوبها فافهمه.

أوجه الاختلاف ما بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه.

أحدها: أنها لا تكون إلا للحال، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال، واسمُ الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال.

والثاني: أن معمولها لا يكون إلا سببياً، وأعني به ما هو متّصل بضمير الموصوف لفظاً أو تقديرًا، واسم الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً؛ تقول في الصفة المشبهة: «زَيْدٌ

حَسَنَ وَجْهَهُ» و «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» أي: لوجد منه، أو «وَجْهَهُ» فهو إما على نيابة «أَل» مَنَابِ الضَّمِيرِ المضاف إليه أو على حذف الضَّمِيرِ من غير نيابة عنه، ولا تقول: «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْرًا» كما تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا.

الثالث: أن معمولها لا يكون إلا مؤخرًا عنها، تقول: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» ولا تقول: «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ» ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرًا عنه ومقدمًا عليه، تقول: «زَيْدٌ عَلَامَةٌ ضَارِبٌ».

الرابع: أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع.

* * *

أوجه إعراب الاسم بعد الصفة المشبهة

ثم بَيَّنْتُ أن الخفض له وجه واحد وهو الإضافة، وأن الرفع له وجهان؛ أحدهما: أن يكون فاعلاً، والثاني: أن يكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة، وأن النصب فيه تفصيل، وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به، والثاني: [أن يكون] تمييزاً؛ وإن كان معرفة امتنع كون تمييزاً، وتعين كونه مشبهاً بالمفعول به، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مُطلق، وأن جواز الخفض مقيد بألا تكون الصفة بآل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها، وتضمن ذلك امتناع الجر في «زَيْدٌ الْحَسَنُ وَجْهَهُ» و «الْحَسَنُ وَجْهَهُ أَبِي» و «الْحَسَنُ وَجْهًا» و «الْحَسَنُ وَجْهٌ أَبٍ».

* * *

السادس: عمل اسم الفعل

ثم قلت: السَّادِسُ اسْمُ الْفِعْلِ، نحو: بَلَّهَ زَيْدًا، بِمَعْنَى دَعَاهُ، وَعَلَيْكَهُ وَبِهِ بِمَعْنَى الزَّمَهُ، وَالصَّقَى، وَدُونَكُهُ، بِمَعْنَى خُذْهُ، وَرَوَيْدَهُ، وَتَيْدَهُ، بِمَعْنَى أَمْهَلْهُ، وَهَيْهَاتَ وَشَتَانَ بِمَعْنَى بَعْدَ وَأَفْتَرَقَ، وَأَوَّهَ وَأَفَّ بِمَعْنَى اتَّوَجَّعَ وَاتَّضَجَّرَ، وَلَا يُضَافُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَلَا يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ، وَمَا نُونٌ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ.

أنواع اسم الفعل

وأقول: السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

١ - ما سُمِّيَ به الأمر: وهو الغالب؛ فلهذا بدأت به، ومثله بخمسة أمثلة، وهي: «بَلَّه» بمعنى دَع، كقول الشاعر في صفة السيوف: [الكامل]

٢١٠ - تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهُا لَمْ تُخْلَقْ
أي: دع الأكف، وذلك في رواية مَنْ نَصَبَ الْأَكْفَ، أما مَنْ خَفَضَهَا قَبْلَهُ مُصَدِّرٌ، بمنزلة قولك: «تَرَكَ الْأَكْفَ»، وأما مَنْ رَفَعَهَا - وهو شاذ - فهي اسم استفهام بمنزلة كيف، وما بعدها مبتدأ، وهي خبره.

و «عليكه» بمعنى الزَّمَهُ، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: الآية ١٠٥] أي: الزَّمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ، ويقال أيضاً: «عليك به» ف قيل: الباء زائدة، وقيل: اسم لألصق دون الزم.

و «دُونَكُهُ» بمعنى خُذْهُ، كقول صبيّة لأمّها: [الرجز]

٢١١ - دُونِكِهَا يَا أُمُّ لَا أَطِيقُهَا

و «رُوَيْدُهُ» و «تَيْدُهُ» بمعنى أمهله.

* * *

٢ - وما سُمِّيَ به الماضي: وهو أكثر مما سمي به المضارع؛ فلهذا قُدِّمَ عليه، ومثَّلْتُ له بمثالين: «هيهات» بمعنى بَعْد، و «شَتَّانَ» بمعنى افترق، قال: [الطويل]

٢١٢ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

وقال: [الرجز]

٢١٠ - هذا البيت لكعب بن مالك.

٢١١ - لم ينسب.

٢١٣ - شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

ولك زيادة «ما» قبل فاعل شَتَّانَ، كقوله: [السريع]

٢١٤ - شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ

ولا يجوز عند الأصمعي «شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو» وجَوَزُهُ غيره محتجاً بقوله:

٢١٥ - لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى

وأما قول بعض المُخَدِّثِينَ:

٢١٦ - جَازَيْتُمُونِي بِالْوَصَالِ قَطِيعَةً شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي

فلم تستعمله العرب، وقد يُخَرَّجُ على إضمار «ما» موصولة ببين، وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه.

* * *

٣ - وما سمي به المضارع: نحو: «أَوْه» بمعنى أَتَوَجَّعُ، و «أَفْ» بمعنى أَتَضَجَّرُ، وبعضهم أسقط هذا القسم، وفَسَّرَ هذين بتوجعت وتضجرت.

* * *

أحكام اسم الفعل

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يضاف، كما أن مُسَمَّاهُ - وهو الفعل - كذلك. ومن ثم قالوا: إذا قلت: «بَلَّةُ زَيْدٍ» و «رُؤَيْدُ زَيْدٍ» بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب، وإذا قلت: «بَلَّةُ زَيْدًا» و «رُؤَيْدُ زَيْدًا» كانا اسمي فعلين، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين.

٢١٢ - هذا البيت لجريز بن عطية.

٢١٣ - هذا البيت لقيط بن زرارة.

٢١٤ - هذا البيت لأبي بصير صناجه.

٢١٥ - هذا البيت لربيعة الرقي.

٢١٦ - لم ينسب.

ومنها: أن معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول: «زَيْدًا عَلَيْكَ» وخالف في ذلك الكسائي، تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢٤] وقول الرازي: [الرجز]

٢١٧ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَا

ومنها: أن المضارع لا ينصب في جواب الطلبي منه؛ لا تقول: «صَه فَأَحْدِثْكَ» بالنصب، خلافاً للكسائي أيضاً، نعم يُجْزَمُ في جوابه، كقوله: [الوافر]

١٧٤ - مَكَائِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ومنها: أن ما نَوَّنَ منها نكرة، وما لم ينون معرفة؛ فإذا قلت: «صَه» فمعناه اسكت سكوتاً، وإذا قلت: «صَه» فمعناه اسكت السكوت المعين.

السابع والثامن: عمل الظرف والمجرور

ثم قلت: السَّابِعُ والثَّامِنُ الظَّرْفُ والمَجْرُورُ الْمُعْتَمِدَانِ، وَعَمَلُهُمَا عَمَلُ اسْتَقَرَّ.

شروط عمل الظرف والمجرور واختلاف النحاة في ذلك

وأقول: إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت في باب اسم الفاعل - وهو النَّفْيُ، والاستفهام، والاسم المخبر عنه، والاسم الموصوف، والاسم الموصول - عَمِلَا عَمَلِ فِعْلِ الاستقراء، فرفعاً الفاعل المضمراً أو الظاهر، تقول: «ما عندك مال» و «ما في الدار زيد» والأصل: ما استَقَرَّ عندك مال، وما استَقَرَّ في الدار زيد، فحذف الفعل، وأنيب الظرف والمجرور عنه، وصار العمل لهما عند المحققين، وقيل: إنما العمل للمحذوف، واختاره ابن مالك، ويجوز لك أن تجعلهما خبراً مقدماً وما بعدهما مبتدأ مؤخرًا، والأول أولى؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير، وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه، نحو: ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠]، وقولك: «زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ»، و «جاء الذي في الدار أخوه»، و «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِيهِ فَضْلٌ».

فإن قلت: ففي أي مسألة يعتمد الوصف على الموصول حتى يُحال عليه الظرف والمجرور؟

قلت: إذا وقع بعد أل؛ فإنها موصولة والوصف صلة، ولهذا حَسَنَ عطفُ الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصْدِرِينَ وَالْمُصَفِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ [الحديد: الآية ١٨].

* * *

التاسع: إعمال اسم المصدر

المراد باسم المصدر

ثم قلت: التاسع أَسْمُ الْمَصْدَرِ، والمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ الْمَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى إِفَادَةِ الْحَدَثِ، كَالْكَلَامِ وَالثَّوَابِ، وَإِنَّمَا يُعْمَلُهُ الْكُوفِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ، وَأَمَّا نَحْوُ: «مُصَابِكُ الْكَافِرِ حَسَنٌ» فجائزٌ إجماعاً؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَعَكْسُهُ نَحْوُ: فَجَارٍ وَحَمَادٍ.

أحوال عمل اسم المصدر

وأقول: التاسع اسم المصدر، وهو يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: ما يعمل اتفاقاً، وهو ما بُدِيَءَ بِمِيمٍ زائدة لغير المفاعلة، كَالْمَضْرِبِ وَالْمَقْتَلِ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي، وإنما سَمَّوْهُ أحياناً اسم مصدر تَجَوُّزاً، ومن إعماله قولُ الشاعر: [الكامل]

٢١٨ - أَظْلَمُ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمُ

الهمزة للنداء، وظلوم: اسم امرأة منادى، ومصابكم: اسم إن، وهو مصدر بمعنى إصابتكم، ويسمى اسم مصدر مجازاً، ورجلاً: مفعول بالمصدر، وأهدى السلام: جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلاً، وتحية: مصدر لأهدى السلام، من باب «قعدت جلوساً» وظلم: خبر إن، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب.

والثاني: ما لا يعمل اتفاقاً، وهو ما كان من أسماء الأحداث عِلْماً كـ«سُبْحَانَ» علماً

للتسبيح، و «فَجَارٍ» و «حَمَادٍ» علمين للفَجْرة والمحمدة.

والثالث: ما اختلف في إعماله، وهو ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعمل له، كـ «الكَلَام» فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نُقِلَ إلى معنى التكليم، و «الثَّوَاب» فإنه في الأصل اسم لما يُثَابُّ به العُمَّالُ، ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، تمسكاً بما ورد من نحو قوله: [الوافر]

٢١٩ - أَكْفَرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّثَاءَا
وقوله: [الطويل]

٢٢٠ - لَأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَّانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُحَلَّدُ
وقوله: [البسيط]

٨ - قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا
ومنع ذلك البصريون؛ فأضمرُوا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

* * *

العاشر: إعمال اسم التفضيل

ثم قلت: العَاشِرُ اسْمُ التَّفْضِيلِ، كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ، وَيَعْمَلُ فِي تَمْيِيزِ، وَظَرْفِ، وَحَالِ، وَفَاعِلِ مُسْتَتِرٍ، مُطْلَقًا، وَلَا يَعْمَلُ فِي مَضَدِّ، وَمَفْعُولٍ بِهِ، أَوَّلُهُ، أَوْ مَعَهُ، وَلَا فِي مَرْفُوعٍ مَلْفُوظٍ بِهِ - فِي الْأَصَحِّ - إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ.

مجالات إعمال اسم التفضيل

وأقول: إِنَّمَا أُخْرِثَ هَذَا عَنِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، وَإِنْ كَانَ مَأْخُودًا مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ فِي الْمَرْفُوعِ الظَّاهِرِ لَيْسَ مَطْرَدًا كَمَا تَرَاهِ الْآنَ.

وأشرت بالتمثيل بأفْضَلَ وأعْلَمَ إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدي .

ومثال إعماله في التمييز: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: الآية ٣٤] ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيًّا﴾ [مريم: الآية ٧٤] .

ومثال إعماله في الحال: ﴿زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّمًا﴾ و «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا» .

ومثال إعماله في الظرف قول الشاعر: [الطويل]

٢٢١ - فَإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطِ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ

ومثال إعماله في الفاعل المستتر جميع ما ذكرنا .

المجالات التي لا يعمل فيها اسم التفضيل

ولا يعمل في مصدر؛ لا تقول: زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ حُسْنًا، ولا في مفعول به، لا تقول: زيد أشرب النَّاسَ عَسَلًا، وإنما تُعَدِّيهِ إليه باللام؛ فتقول: زيدٌ أشرب الناس للعسل، ولا في فاعل ملفوظ به؛ لا تقول: مررت برجل أحسن منه أبوه. إلا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه. واتفقت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل. وضابطها: أن يكون أفعَلُ صفةً لاسم جنس مسبوق بنفي، والفاعل مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ» وقول العرب: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. وبهذا المثال لقيت المسألة بمسألة الكحل، وقوله: [الخفيف]

٢٢٢ - ما رأيت امرأً أحبَّ إليه البَـ ذُلُّ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانٍ

ولم يقع هذا التركيب في التنزيل .

واعلم أن مرفوع «أحب» في الحديث والبيت نائبُ الفاعل؛ لأنه مبني من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، ومرفوع أحسن في المثال بالعكس؛ لأن بناءه على

العكس.

* * *

أحوال مطابقة اسم التفضيل لمن هو له

ثم قلت: وإذا كان بآل طابق، أو مجرداً أو مضافاً لِنَكْرَةٍ أُفْرِدَ وذُكِرَ، أو لِمَعْرِفَةٍ فَأَلَوَّجَهَا.

وأقول: استطرذت في أحكام اسم التفضيل، فذكرت أنه على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجب [فيه] أن يكون طَبَقَ مَنْ هو له، وهو ما كان بالالف واللام، تقول: «زَيْدٌ أَفْضَلُ» و«هِنْدُ الْفُضْلَى» و«الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ» و«الهندانِ الْفُضْلَيَانِ» و«الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ» و«الهنداتِ الْفُضْلَيَاتُ، أو الْفُضْلُ».

الثاني: ما يجب فيه أن لا يطابق، بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال، وهو نوعان؛ أحدهما: المجرد من أل والإضافة، تقول: «زيد - أو هند - أفضل من عمرو» والزيدان - أو الهندان - أفضل من عمرو» و«الزيدون - أو الهندات - أفضل من عمرو»، والثاني: المضاف إلى نكرة، تقول: «زيد أفضل رجلٍ» و«الزيدان أفضل رجلين» و«الزيدون أفضل رجالٍ» و«هند أفضل امرأة» و«الهندان أفضل امرأتين» و«الهندات أفضل نسوة» وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مثَّلنا، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهٖ﴾ [البقرة: الآية ٤١] فالتقدير أول فريق كافر، ولولا ذلك لقل: أول كافرين، أو التقدير: ولا يكن كل منكم أول كافر، مثل: ﴿فَلْيَجِدُوا هُمْ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةً﴾ [النور: الآية ٤].

والثالث: ما يجوز فيه الوجهان، وهو المضاف لمعرفة، تقول: «زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ» و«الزيدان أَفْضَلُ الْقَوْمِ» و«الزيدون أَفْضَلُ الْقَوْمِ» و«هند أَفْضَلُ النِّسَاءِ» و«الهندان أَفْضَلُ النِّسَاءِ» و«الهندات أَفْضَلُ النِّسَاءِ» وإن شئت قلت: «الزيدان أَفْضَلُ الْقَوْمِ» و«الزيدون أَفْضَلُ الْقَوْمِ»، و«هند فَضْلَى النِّسَاءِ» و«الهندان فَضْلَيَا النِّسَاءِ» و«الهندات فَضْلَيَاتِ النِّسَاءِ» وترك المطابقة أولى، قال الله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ﴾ [البقرة: الآية ٩٦]، ولم يقل أحرصي الناس، وقال الشاعر: [الوافر]

٢٢٣ - وَمَيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُمْ قَذَالاً
ولم يقل حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ، ولا حُسْنَاهُمْ.

وعن ابن السراج إيجابُ تَرْكِ المطابقة، وَرَدُّ بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ
أَرَادُوا لَنَا﴾ [هود: الآية ٢٧] ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: الآية
١٢٣].

* * *

شروط بناء اسم التفضيل

ثم قلت: وَلَا يُبْنَى وَلَا يُقَاسُ هُوَ وَلَا أَفْعَالُ التَّعْجُبِ - وَهِيَ: مَا أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلَ بِهِ،
وَفَعَلَ - إِلَّا مِنْ فِعْلٍ، ثَلَاثِيٍّ، مُجَرَّدٍ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا، تَامٌ، مُتَّفَاوِتِ الْمَعْنَى، غَيْرِ مَنْفِيٍّ، وَلَا
مُبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ.

وأقول: لا يبنى أفعال التفضيل، ولا مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ وَفَعَلَ في التعجب، من
نحو: جَلْفٍ وَكَلْبٍ وحمار؛ لأنها غير أفعال، وقولهم: «ما أَجْلَفَهُ» و«ما أَحْمَرَهُ» و«ما
أَكْلَبَهُ» خطأ، ولا من نحو: دَحْرَجَ؛ لأنه رباعي، ولا من نحو: انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ؛ لأنه
وإن كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه، ولا من نحو: هَيْفَ وَغَيْدَ وَحَوْلَ وَسَوَدَ وَحَمِرَ وَغَمِيَّ
وَعَرَجَ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير؛ إذ أَضْلُ حَوْلَ
أَحْوَلَ وَعَوَرَ أَغَوَرَ وَغَيْدَ أَغَيْدَ، والدليل على ذلك أن عَيْنَاتِهَا لم تقلب ألفاً مع تحركها
وانفتاح ما قبلها، فلولا أن ما قبل عَيْنَاتِهَا ساكنٌ في التقدير لوجب فيها القلبُ المذكور،
ولا من نحو: كَانَ وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ؛ لأنها غير تامة، ولا من نحو: ضَرَبَ لأنه مبني
للمفعول، ولا من نحو: ما قامَ وما عاجَ بالدواء؛ لأنه منفي.

وما سُمِعَ مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يُقَسَّ عليه؛ فمن ذلك قولهم: «هُوَ أَلْصُّ مِنْ
فُلَانٍ» و«أَقَمَّنْ مِنْهُ» فَبَنَوُهُ من غير فعل، بل من قولهم: هو لَصٌّ، وَقَمِنَ بكذا، وقولهم:
«مَا أَتَقَاهُ» من اتَّقَى، و«مَا أَخْصَرَ هَذَا الْكَلَامَ» من اخْتَصَرَ؛ وهما ذوا زيادة والثاني مبنيٌّ

للمفعول، وفي التنزيل: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢]، وهما من أَقْسَطَ إِذَا عَدَلَ ومن أَقَامَ الشَّهَادَةَ، وسيبويه يقيس ذلك إِذَا كَانَ الْمَزِيدُ فِيهِ أَفْعَلَ. وفهم من قولي: «وَلَا يَنْقَاسُ» أَنَّهُ قَدْ يُبْنَى مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ دُونَ الْقِيَاسِ، كَمَا يَبِينُهُ.

* * *

باب التَّنَازُعِ

ثم قلت: بابٌ - وَإِذَا تَنَازَعَ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ عَامِلَانِ فَأَكْثَرُ مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فَأَكْثَرُ، فَالْبَصْرِيُّ يَخْتَارُ إِعْمَالَ الْمُجَاوِرِ؛ فَيُضْمَرُ فِي غَيْرِهِ مَرْفُوعُهُ وَيَحْذَفُ مَنْصُوبُهُ إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، وَإِلَّا آخَرُهُ، وَالْكُوفِيُّ الْأَسْبَقُ، فَيُضْمَرُ فِي غَيْرِهِ مَا يَخْتَاجُهُ.

وأقول: لما فرغْتُ من ذكر العوامل أَرَدْتُهَا بِحُكْمِهَا فِي التَّنَازُعِ، وَيُسَمَّى هَذَا الْبَابُ بَابَ التَّنَازُعِ، وَبَابُ الْإِعْمَالِ.

معنى التَّنَازُعِ وشرطا وقوعه

والحاصل أَنَّهُ يَتَأْتَى تَنَازُعُ عَامِلَيْنِ، وَأَكْثَرُ، فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ وَأَكْثَرُ، وَأَنَّ ذَلِكَ [جَائِزٌ] بِشَرْطَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ فَلَا تَنَازُعَ بَيْنَ الْحُرُوفِ وَلَا بَيْنَ الْحُرُفِ وَغَيْرِهِ، وَالثَّانِي: أَلَّا يَكُونَ الْمَعْمُولُ مُتَقَدِّمًا، وَلَا مُتَوَسِّطًا، بَلْ مُتَأَخِّرًا؛ فَلَا تَنَازُعَ فِي نَحْوِ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ» لِتَقْدَمِهِ، وَلَا فِي نَحْوِ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ» لِتَوَسُّطِهِ، وَجُوزَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ فِيهِمَا.

مثالُ تَنَازُعِ الْعَامِلَيْنِ مَعْمُولًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَاثُوْا فِى فِطْرَتِ﴾ [الكهف: الآية ٩٦] فَ(آتَوْنِي) وَ (أَفْرِغْ) عَامِلَانِ طَالِبَانِ لـ(فِطْرًا).

ومثالُ تَنَازُعِ الْعَامِلَيْنِ أَكْثَرَ مِنْ مَعْمُولٍ: «ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْخَمِيسِ».

ومثالُ تَنَازُعِ أَكْثَرَ مِنْ عَامِلَيْنِ مَعْمُولًا وَاحِدًا قَوْلُ الشَّاعِرِ: [البسيط]

٢٢٤ - أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا عَفْوَاً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ
ومثال: تنازع أَكْثَرَ من عاملين أَكْثَرَ من معمول واحد قوله ﷺ: «تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ
وَتُكَبِّرُونَ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» فذُبْرٌ: ظرفٌ، وثَلَاثًا: مفعول مطلق، وهما مطلوبان
لكل من العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا، ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر: [الطَّوِيل]
٢٢٥ - قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ قَوَّيَ غَرِيمَهُ وَعَزَّهْ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا
في أحد القولين.

ومثال: تنازع الفعل والاسم: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ كِتَابِيَّةً﴾ [الْحَاقَّةُ: الآية ١٩].

واتفق الفريقان على جواز إعمال أيِّ العاملين شئت، ثم اختلفوا في المختار فاختر
الكوفيون إعمال الأول لتقدمه، والبصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول، وهو
الصواب في القياس، والأكثر في السماع.

فإذا أعمل الثاني نظرت، فإذا احتاج الأول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر
المتنازع فيه، نحو: «قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ» و «قَامُوا وَقَعَدَا إِخْوَتَكَ» و «قَمَنْ وَقَعَدَا نِسْوَتَكَ»
وهذا إجماع من البصريين، وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو: إما أن يصح الاستغناء عنه أو
لا، فإن صح الاستغناء عنه وَجَبَ حَذْفُهُ، نحو: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ» ولا يجوز أن
تضمه فتقول: ضربته وضربني زيد، إلا في ضرورة الشعر، قال الشاعر: [الطَّوِيل]

٢٢٦ - إِذَا كُنْتَ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فِي الْعَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ
وإن لم يصح وجب تأخيرُهُ، نحو: «رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا».

وإذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه: من مرفوع، ومنصوب، ومجرور؛
فتقول: «قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ» و «قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ» و «قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ» ولا

٢٢٤ - لم ينسب.

٢٢٥ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن.

٢٢٦ - لم ينسب.

يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتفاق، ولا إذا كان منصوباً إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

٢٢٧ - بَعُكَاطُ يُغْشِي النَّاطِرِ - نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شَعَاةَ

ومن ثَمَّ قلنا في قوله تعالى: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: الآية ٩٦] إنه أعمل الثاني؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال: «أتوني أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ قِطْرًا» وكذا في بقية أي التنزيل الواردة من هذا الباب.

* * *

باب الاشتغال

ثم قلت: بَابُ - إِذَا شَغَلَ فِعْلًا أَوْ وَصَفًا ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أَوْ مُلَاسٍ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحذُوفٍ مُمَازِلٍ لِلْمَذْكُورِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كـ «إِنْ» الشرطية وهَلَا وَمَتَى، وَتَرَجَّحَ إِنْ تَلَا مَا الفِعْلُ بِهِ أَوْلَى كَالْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أَوْ عَاطِفًا عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرِ مَفْضُولٍ بِـ «أَمَّا» نحو: ﴿أَنْشُرَا مِنَّا وَجِدًا نَنْبَعُهُ﴾ [القمر: الآية ٢٤] ﴿وَالْأَنْتَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [التحل: الآية ٥] أَوْ كَانَ الْمَشْغُولُ طَلَبًا، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ كـ «إِذَا» الْفَجَائِيَّةِ، أَوْ تَلَا مَا لَهُ الصَّدْرُ كـ «زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ» وَهَذَا خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ هَذَا الْبَابِ، مِثْلُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ (٥٢)﴾ [القمر: الآية ٥٢] وَ «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ»، وَتَرَجَّحَ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، وَأَسْتَوِيَا فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ».

معنى الاشتغال

وأقول: هذا الباب المسمى بباب الاشتغال، وحقيقته: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشغول عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أو محلاً كـ «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» أو لما لا بس ضميره، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ» أو «مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ».

للاسم المتقدم على العامل وجهان من الإعراب

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: أن يرفع على الابتداء؛ فالجمله بعده في محل رفع على الخبرية، والثاني: أن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور؛ فلا موضع للجمله بعده لأنها مفسرة.

وفهم من قولي: «فعلٌ أو وصفٌ» أن العامل إن لم يكن أحدهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال، وذلك نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ» و«عَمَرُو كَأَنَّهُ أَسَدٌ» وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله، وكذلك نحو: «زَيْدٌ ذَرَاكِهِ» و«عَمَرُو عَلَيْكَ» لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال في نحو: «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾» [القمر: الآية ٥٢] وقولك: «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ»؛ لأن (فَعَلُوهُ) صفة، والصفة لا تعمل في الموصوف، وفعلُ التعجب جامدٌ؛ فهو شبيهٌ بالحرف فلا يعمل فيما قبله، لا سيما وبينهما «ما» التعجبية، ولها الصَّدْرُ، وكذلك: «زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ» لأن أَل موصولة؛ فلا يتقدم عليها معمولٌ صَلَّتْهَا.

* * *

أحكام الاسم المتقدم على العامل

ثم الاسم الذي تقدّم، وبعده فعلٌ أو وصفٌ، وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه؛ ينقسم خمسة أقسام:

١ - أحدهما: ما يترجّح نصبه، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون الفعل المشغول طلباً، نحو: «زَيْدًا أَضْرِبُهُ» و«عَمْرًا لَا تَهْنُهُ».

الثانية: أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل، نحو: «أَشْرَكَ مِنَّا وَجَدًا نَنَعِمُ» [القمر: الآية ٢٤].

الثالثة: أن يقترن الاسمُ بعاطفٍ مسبوق بجمله فعلية لم تُبْنَ على مبتدأ، كقوله تعالى: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ﴿١﴾ وَالْأَنفَ خَلَقَهَا لَكُمْ».

٢ - الثاني: ما يترجّح رفعه بالابتداء، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل

وجوباً أو رُجحاناً، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غني عنه، فكان أولى، لأن التقدير خلافاً للأصل، ومن ثمّ منعه بعض النحويين، ويردّه أنه قرئ: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: الآية ٢٣] ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [التور: الآية ١] بنصب (جنات) و (سورة).

٣- الثالث: ما يجب نصبه، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب، نحو: «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ».

٤- الرابع: ما يجب رفعه، وذلك إذا تقدم عليه ما يختصّ بالجمل الاسمية كـ«إذا» الفجائية، نحو: «خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» وإجازة أكثر النحويين النصب بعدها سَهْوً، أو حَالٍ بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو: «زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتُهُ» و «عَمْرُو ما لَقَيْتُهُ».

٥- الخامس: ما يستوي فيه الأمران، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبق بجمله فعلية مبنية على مبتدأ؛ نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ» وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصّدر فعلية العَجَز، فإن راعيت صَدْرَهَا رفعت، وإن راعيت عَجَزَهَا نصبت؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء، وقد جاء التنزيل بالنصب، قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ الآيات - الرحمن: مبتدأ، وعلم القرآن: جملة فعلية، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين، والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر، وجملتا: معترضان ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: الآية ٧] عطف على الخبر أيضاً، وهي محل الاستشهاد.

* * *

باب التوابع

ثم قلت: باب - يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ خَمْسَةٌ؛ أَحَدُهَا: التَّوَكِيدُ، وهو: تابع يُقَرَّرُ أَمْرُ الْمَتَّبُوعِ فِي النَّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ؛ فَالْأَوَّلُ نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ» و «الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا» و «الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ» و «الْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ» والعَيْنُ كَالنَّفْسِ، والثَّانِي: نحو: «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا» و «الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا» و «أَشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ» و «الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ»

و «الْأَمَّةُ كُلُّهَا» و «الْإِمَاءُ كُلُّهُمْ». ولا تُؤَكَّدُ نَكْرَةً مُطْلَقاً، وتُؤَكَّدُ بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ أو مُرَادِفِهِ نحو: ﴿دَكَا دَكَا﴾ [الفجر: الآية ٢١] و ﴿فَجَاجَا سُبُلَا﴾ [الأنبياء: الآية ٣١] وَلَا يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلَا حَرْفٌ غَيْرُ جَوَابِي إِلَّا مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ.

وأقول: إذا استوفتِ العوامل معمولاتها فلا سبيل لها إلى غيرها إلا بالتبعية.

أقسام التوابع خمسة

والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق، وقيل: أربعة، فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر: ستة؛ فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.

الأول: التأكيد

ومثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ» فإنه لولا قولك «نفسه» لجوَّز السامع كونَ الجائي خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكَ﴾ [الفجر: الآية ٢٢] أي: أمره.

ومثال المقرر لأمره في الشمول قوله عز وجل: ﴿سَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: الآية ٣٠]؛ إذ لولا التأكيد لجوَّز السامع كونَ الساجد أكثرهم.

ويجب في المؤكَّد كونه معرفةً، وشذَّ قولُ عائشة رضي الله عنها: «ما صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ» وقول الشاعر: [البسيط]

٢٢٨ - لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَأْلَيْتُ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ
وأُنشدته ابن مالك وغيره: «يَأْلَيْتُ عِدَّةَ شَهْرٍ» وهو تحريف.

* * *

ويجب في التأكيد كونه مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكد مطابق له، كما مثلنا، ويستثنى من ذلك «أجمع» وما تَصَرَّفَ منه، فلا يُضَفَّنَ لضمير؛ تقول: «اشتريت العبدَ كُلَّهُ

أَجْمَعَ» و «الْأُمَّةَ كُلُّهَا جَمْعَاء» و «الْعِيدَ كُلَّهُم أَجْمَعِينَ» و «الإماء كلهن جُمَعَ».

* * *

ويجب في النفس والعين إذا أكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد، نحو: «جاء زيد نَفْسُهُ عَيْنُهُ» و «جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسَهَا عَيْنُهَا» مجموعين مع الجمع، نحو: «جَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ» و «الهنداتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ»، وأما إذا أكد بهما المثني ففيهما ثلاث لغات: أفصحها الجمع؛ فتقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا» ودونه الأفراد، ودون الأفراد التثنية، وهي الأوجه الجارية في قولك: «قَطَعْتُ رُؤُوسَ الْكَبْشَيْنِ».

* * *

مسألة: قال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: الآية ٣٠]: فائدة ذكر (كل) رَفَعُ وَهُمْ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنْ السَّاجِدَ الْبَعْضُ، وفائدة ذكر (أجمعون) رَفَعُ وَهُمْ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْجُدُوا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، بل سجدوا في وقتين مختلفين، والأول صحيح، والثاني باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: الآية ٨٢]؛ لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد؛ فدلَّ على أنَّ (أجمعين) لا تَعْرُضُ فِيهِ لَاتِّحَادِ الْوَقْتِ، وإنما معناه كمعنى كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد، كما قال تعالى: ﴿فَقِيلَ لِّلْكَافِرِينَ أَمْ لَهُمْ رُؤُوسٌ﴾ [الطارق: الآية ١٧].

* * *

الثاني: النَّعْتُ

ثم قلت: الثاني النَّعْتُ، وهو: تَابِعُ مُسْتَقٍّ أَوْ مُؤَوَّلٍ بِهِ، يُفِيدُ تَخْصِصَ مَتَّبِعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوْ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ، وَيَتَّبِعُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْإِغْرَابِ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَا يَكُونُ أَحْصَى مِنْهُ، فنحو: «بِالرَّجُلِ صَاحِبِكَ» بَدَلٌ، ونحو: «بِالرَّجُلِ الْفَاضِلِ» و «بِزَيْدِ الْفَاضِلِ» نَعْتُ، وأمره في الأفراد والتذكير وأضداديهما كَالْفِعْلِ، وَلَكِنْ يَتَرَجَّحُ نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» عَلَى «قَاعِدٍ» وَأَمَّا «قَاعِدُونَ» فَضَعِيفٌ، وَيَجُوزُ قَطْعُهُ إِنْ عَلِمَ مَتَّبِعُهُ بِدُونِهِ بِالرَّفْعِ، أَوْ بِالنَّضْبِ.

وأقول: مثال المشتق: «مررت برجل ضارب، أو مضروب، أو حسن الوجه، أو خير من عمرو» ومثال المؤول به «مررت برجل أسد» أي: شجاع، ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى: ﴿فَتَحَرَّوْا رَقَبَةً مُّؤَمَّنَةً﴾ [النساء: الآية ٩٢] ومثال ما يفيد مدحه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] ومثال ما يفيد ذمه: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» ومثال ما يفيد الترخم عليه: «اللهم أنا عبدك المسكين». ومثال التوكيد: ﴿تَفَحَّهْ وَحِدَةً﴾ [الحاقة: الآية ١٣] و ﴿عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦] و ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: الآية ٥١]، وزعم قوم من أهل البيان أن (اثنين) عطف بيان، ويحتاج شرح ذلك إلى بسط طويل.

وقد لهج المعربون بأن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، والتحقيق أن الأمر على النصف في العديدين، وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة، وهما واحد من أوجه لإعراب الثلاثة - التي هي الرفع والنصب والجر - وواحد من التعريف والتنكير؛ فلا تُنْعَتُ بكثرة بمعرفة، ولا العكس؛ لا تقول: «مررت برجل الفاضل» ولا «بزيد فاضل» كما أنه لا يُتَّبَعُ المرفوع بمنصوب ولا مجرور، ولا نحو ذلك.

ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف إما أعرف من الصفة، أو مساوياً لها، فلا يجوز أن يكون دونها، فالأول كقولك: «مررت بزيد الفاضل» فإن العَلَمَ أعرف من المعروف باللام، والثاني نحو: «مررت بالرجل الفاضل» فإنهما معرفان باللام، والثالث نحو: «مررت بالرجل صاحبك» فصاحبك بدلٌ عندهم، لا نعت؛ لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم؛ وكلاهما أعرف من المعروف باللام.

وأما الإفراد وضداه - وهما التثنية والجمع - والتذكير وضده - وهو التأنيث - فإن لنعت يُعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحلُّ محلَّه من ذلك الكلام؛ فتقول: «مررت امرأة حسن أبوها» بالتذكير، كما تقول: «حسن أبوها» وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: الآية ٧٥] و «برجل حسن أمه» بالتأنيث، كما تقول: «حسن أمه» وتقول: «برجل حسن أبواه» و «برجل حسن أباه» ولا تقول: «حسنين» ولا «حسنين» إلا على لغة من قال: «أكلوني البراغيث» وعلى ذلك فقس.

إلا أن العرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد؛ فأجازوا فصيحاً: «مررت برجل

فَعُودِ غِلْمَانُهُ» كما تقول: «قَاعِدِ غِلْمَانُهُ» وقومٌ رَجَّحوه على الإفراد، وإليه أذهبُ، وأما جمع التصحيح فإنما يقوله من يقول: «أكلوني البراغيث».

* * *

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت نحو: «مررت بامرئ القيسر الشاعر» جاز لك فيه ثلاثة أوجه: الإبتاع فيخفض، والقطع بالرفع بإضمار هو، وبالنصب بإضمار فعل، ويجب أن يكون ذلك الفعل أخصُّ أو أعني في صفة التوضيح، وأمدحُ في صفة المدح، وأدُمُ في صفة الذم، فالأول كما في المثال المذكور، والثاني كما في قول بعض العرب: «الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ» بالنصب، والثالث كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: الآية ٤] يقرأ في السبع: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: الآية ٤] بالنصب بإضمار أدمُ، وبالرفع إما على الإبتاع، أو بإضمار هي.

* * *

الثالث: عطف البيان

ثم قلت: الثالث: البيان، وهو: تابعٌ غيرُ صِفةٍ يوضِّحُ مَتَّبِعَهُ أو يُخَصِّصُهُ، نحو:

أَفْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

ونحو: ﴿أَوْ كَفَرْتُ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] وَيَتَّبِعُهُ فِي أَرْبَعَةِ مِنْ عَشْرَةٍ، وَيَجُوزُ إِغْرَابُهُ بَدَلِ كُلِّ إِنَّ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُهُ كـ«هَذَا قَامَ زَيْدٌ أَخُوها» وَلَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ، نحو: «يَا زَيْدُ الْحَارِثُ».

وَأَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشِيرٍ

وَيَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا

وَيَمْتَنِعُ فِي نحو: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٥] وفي نحو: «يَا سَعِيدُ كَرَزُ» و«قَرَأَ قَالُونَ عِيسَى».

وأقول: قلبي: «تابعٌ» جنسٌ يشمل التوابع كلها.

وقولي: «غير صفة» مُخْرَجٌ للصفة؛ فإنها توافق عَطَفَ البيان في إفادة توضيح

المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة، فلا بد من إخراجها، وإلا دَخَلَتْ في حَدِّ البيان.

وقولي: «يوضح متبوعه أو يخصصه» مخرج لما عدا عطف البيان.

ومثال الموضح قوله: [الرجز]

٢٢٩ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

ومثال العطف المخصص قوله تعالى: ﴿أَوْ كَثْرَةُ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] فيمن نَوَّنَ الكفارة ورفع الطعام.

* * *

وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة، وهي: واحد من الرفع والنصب والجذر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث.

* * *

وكل شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلاً - أعني بدل كل من كل - إلا إذا كان ذكره واجباً، كـ «هَذَا قَامَ زَيْدٌ أَخُوها» ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند، والجملة الواقعة خبراً لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرباط هنا الضمير في قوله: «أخوها» الذي هو تابع لزيد، فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يُعَرَّبَ بياناً، لا بدلاً، لأن البديل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط، وإلا إذا امتنع إحلاله محل المتبوع، ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك: «يَا زَيْدُ الْحَارِثُ» فهذا من باب البيان، وليس من باب البديل، لأن البديل في نية الإحلال محل المبدل منه، إذ لو قيل: «يَا الْحَارِثُ» لم يجز، لأن «يا» و«أل» لا يجتمعان هنا، ومنها قول الشاعر: [الوافر]

٢٣٠ - أَنَا ابْنُ النَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعَا

ف«بِشْرٍ» عَظْفُ بَيَّانٍ عَلَى «الْبَكْرِىِّ» وَلَيْسَ بَدَلًا؛ لَامْتِنَاعِ «أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ»؛ إِذْ لَا يُضَافُ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِلَى الْمَجْرَدِ مِنْهَا، إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ صِفَةً مُثْنَاةً أَوْ مَجْمُوعَةً جَمَعَ الْمَذْكُورَ السَّالِمَ، نَحْوُ: «الضَّارِبَا زَيْدٌ» وَ «الضَّارِبُو زَيْدٌ» وَلَا يَجُوزُ «الضَّارِبُ زَيْدٌ» خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ.

ومنها قَوْلُ الرَّاجِزِ، وَهُوَ ذُو الرِّمَةِ: [الرَّجَزُ]

٢٣١ - إِنِّي وَأَسْطَارُ سَطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا

لأن نصرًا الثاني مرفوع، والثالث منصوب؛ فلا يجوز فيهما أن يكونا بَدَلَيْنِ؛ لأنه لا يجوز «يَا نَضْرُ» بالرفع، ولا «يَا نَضْرًا» بالنصب، قالوا: وإنما نصر الأول عَظْفُ بَيَّانٍ عَلَى اللفظ، والثاني عَظْفُ بَيَّانٍ عَلَى المحل، واستشكل ذلك ابن الطراوة؛ لأن الشيء لا يبين نفسه، قال: وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي، وتابعه على ذلك المحمّدان ابنا مالك ومُعْطِي.

فإن قلت: «يَا سَعِيدُ كَرَزُ» بضم «كرز» وجب كونه بدلًا، وامتنع كونه بيانًا، لأنّ البديل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقلّ، و «كرز» إذا نودي ضم من غير تنوين، وأما البيان المفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه، ويمتنع ضمه من غير تنوين، ومثله في ذلك النعت والتوكيد، نحو: «يَا زَيْدُ الْفَاضِلُ» و «الْفَاضِلُ» و «يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ» و «أَجْمَعِينَ».

وكذلك يمتنع البيان في قولك: «قَرَأَ قَالُونُ عِيسَى» ونحوه مما الأول فيه أوضح من الثاني، وإنما قال العلماء في قوله تعالى: ﴿أَمَّا رَبِّ الْمَلَكَيْنِ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ ٢٣١ إنه بيان، لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية، فلو اقتصرُوا عَلَى قولهم: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لم يكن ذلك صريحاً في الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى.

* * *

الرَّابِع: البدل

ثم قلت: الرَّابِعُ الْبَدَلُ، وهو: التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وهو إمَّا بَدَلٌ كُلُّ نَحْوِ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفَاتِحَةِ: الآية ٧] أَوْ بَعْضُ نَحْوِ: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: الآية ٩٧] أَوْ اشْتِمَالِ نَحْوِ: ﴿قَاتِلِ فِيهِ﴾ [البَقَرَةِ: الآية ٢١٧] أَوْ إِضْرَابِ نَحْوِ: «مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا» أَوْ نِسْيَانِ أَنْ غَلِطَ كـ «جَاءَنِي زَيْدٌ عَمْرُو» و «هَذَا زَيْدٌ حِمَارٌ» وَالْأَحْسَنُ عَطْفُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِبَلٍّ، وَيُؤَافِقُ مَتَّبِعُهُ وَيُخَالِفُهُ، فِي الْإِظْهَارِ وَالتَّعْرِيفِ وَضِدِّيهِمَا، وَلَكِنْ لَا يُبَدَّلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَمِيرٍ حَاضِرٍ، إِلَّا بَدَلٌ بَعْضُ أَوْ اشْتِمَالٌ مُطْلَقًا، أَوْ بَدَلٌ كُلٌّ إِنْ أَفَادَ الْإِحَاطَةَ.

البدل في اللغة

وأقول: البدل في اللغة العوض، وفي التنزيل: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ [القلم: الآية ٣٢] وفي الاصطلاح ما ذكر.

و «التابع» جنس يشمل [جميع] التوابع.

و «المقصود بالحكم» فضل مخرج للنعت والبيان والتأكيد، فإنَّهُنَّ متممات للمقصود بالحكم، لا مقصودة بالحكم، ولنحو: «جاء القوم لا زيد» فإن زيدا منفي عنه الحكم، فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم، ولنحو: «عمرو» في «جاء زيد وعمرو» أو «فعمرو» أو «ثم عمرو» أو «القوم حتى عمرو»؛ فإنه مقصود بالحكم مع الأول، فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم.

و «بلا واسطة» مُخْرَجٌ للمعطوف عَطْفَ النَّسْقِ فِي نَحْوِ: «جاء زيد بل عمرو»، فإنه وإنه كان المقصود بالحكم، لكنه إنما يتبع بواسطة حرف العطف.

* * *

١ - أقسام البدل

وأقسامه ستة: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط.

١ - بدل الكل:

فبدل الكل نحو: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول.

٢ - بدل البعض:

وبدل البعض نحو: ﴿وَلَوْ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: الآية ٩٧] (فَمَنْ) في موضع خفض على أنها بدل من (الناس) والمستطيع بعض الناس لا كلهم.

٣ - بدل الاشتمال:

وبدل الاشتمال نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] (فَقَاتِل) بدل من (الشهر) وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه، ولكنه ملابس له لوقوعه فيه.

٤ - بدل الإضراب:

وبدل الإضراب كقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا» إلى العشر؛ وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل، ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا ملبسة كما في بدل الاشتمال.

٥ - بدل النسيان:

وبدل النسيان كقولك: «جاءني زيد عمرو» إذا كنت إنما قصدت زيدا أولاً، ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمراً.

٦ - بدل الغلط:

وبدل الغلط كقولك: «هَذَا زَيْدٌ حِمَارٌ» والأصل أنك أردت أن تقول: هذا حمار، فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى زَيْدٍ؛ فرفعت الغلط بقولك: حمار، وسماه النحويون بَدَلُ الغلط، على معنى بدل الاسم الذي هو غلط، ألا ترى أن الحمار بدل من زيد، وأن زيدا إنما ذكر غلطاً.

ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك: «جاءني زيد عمرو»؛ لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبدلٌ إضراب، وإن كان المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط، وإن كان الأول قصد أولاً ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان.

* * *

أقسام البذل والمبدل منه

ثم اعلم أن البذل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام، وذلك لأنهما يكونان ظاهرين، ومضميرين، ومختلفين، وذلك على وجهين:

١ - إبدال الظاهر من المظهر:

فإبدال الظاهر من المظهر، نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ».

٢ - إبدال المضمير من المضمير:

وإبدال المضمير من المضمير، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ» فإياه: بدل أو توكيد، وأوجب ابن مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البذل، ولو قلت: «ضَرَبْتُهُ هُوَ» كان بالاتفاق توكيداً لا بدلاً.

٣ - إبدال المضمير من الظاهر:

وإبدال المضمير من الظاهر، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ» وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضاً من باب البذل، وزعم أنه ليس بمسموع، قال: ولو سمع لأعرب توكيداً لا بدلاً، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف، وقد قالت العرب: «زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ» وجَوَّزَ النحويون في «هو» أن يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فضلاً.

٤ - إبدال الظاهر من المضمير:

وإبدال الظاهر من المضمير فيه تفصيل، وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً، كقوله تعالى: «وَمَا أُنْسِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ» [الكهف: الآية ٦٣] ف(أن أذكره) بدل من الهاء في (أنسانيه) بدل اشتمال، ومثله: «وَنَرَيْتُهُ مَا يَقُولُ» [مريم: الآية ٨٠]، وقول الشاعر: [الطويل]

١١٧ - عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا
إلا أن هذا بدل كل من كل .

وإن كان ضمير حاضِر، فإن كان البدل بعضاً أو اشتمالاً جاز، نحو: «أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ» و «أَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ» وقوله: [الرجز]

٢٣٢ - أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شُنَّةَ الْمَنَاسِمِ
ف«رجلي» بدل بعض من ياء «أَوْعَدَنِي»، وقوله: [الوافر]

٢٣٣ - دَرَيْزِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا
ف«حلمي» بدل اشتمال من ياء «أَلْفَيْتَنِي».

وإن كان بَدَل كل فإما أن يَدُلَّ على إحاطة، أو لا، فإن دَلَّ عليها جاز نحو: «تَكُونُ لَنَا عِيْدًا لِأَوْلَانَا وَآخِرَانَا» [المائدة: الآية ١١٤] وإن كان غَيْرَ ذلك امتنع، نحو: «قُمْتَ زَيْدًا» و «رَأَيْتُكَ زَيْدًا» وجوز ذلك الأخفش والكوفيون، تمسكاً بقوله: [البسيط]

٢٣٤ - بَكُمُ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلُّ مُغْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

* * *

أقسام البدل والمبدل منه من حيث التعريف والتنكير

وكذلك ينقسمان - بحسب التعريف والتنكير - إلى معرفتين نحو: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» صِرَاطَ الَّذِينَ وَنكرتين نحو: «إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٦﴾ حَدَائِقَ وَمُتَخَالِفِينَ» فإما أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو: «إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطَ اللَّهِ أَوْ يكونا بالعكس نحو: «لَسْتُمْ بِأَلَنَاصِيَةٍ نَاصِيَةٍ كَذِبِيَّةٍ» وقول الشاعر: [مشطور الرجز]

٢٣٥ - إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدًا

٢٣٢ - هذا البيت للعديل بن الفرخ .

٢٣٣ - هذا البيت لعددي بن زيد .

٢٣٤ - لم ينسب .

٢٣٥ - لم ينسب .

الخامس: عطف النسق

ثم قلت: الخامس: عطف النسق، وهو بالواو لمطلق الجمع، وبالفاء للجمع والترتيب والتعقيب، وبثم للجمع والترتيب والمهلة، وبحتى للجمع والغاية، وبأمر المتصلة وهي: المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها وبأمر التعيين، وهي في غير ذلك [منقطعة] مختصة بالجمل ومرادفة ليل، وقد تضمن مع ذلك معنى الهمة، وبأو بعد الطلب للتخيير أو الإباحة، وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التفسير، وبيل بعد النفي أو النهي لتقرير مثلوها وإثبات نقيضه لتاليها، كلكن، وبعد الإثبات والأمر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها، وبلا للنفي، ولأ يعطف غالباً على ضمير رفع متصل، ولا يؤكد بالنفس أو بالعين إلا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما، ولأ على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض.

وأقول: معنى كون الواو لمطلق الجمع: أنها لا تقتضي ترتيباً، ولا عكسه، ولا معية، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله؛ فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [النساء: الآية ١٦٣] ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾ [النساء: الآية ١٦٣] ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: الآية ٣] ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١] ﴿أَفَتُنِىٰ لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: الآية ٤٣]، ومثال استعمالها في المصاحبة نحو: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَمَنْ مَّعَهُ فِي الْفُلِّ﴾ [الشعراء: الآية ١١٩] ونحو: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُودَهُ﴾ [القصاص: الآية ٤٠] ونحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧].

ومثال إفادة الفاء للترتيب والتعقيب، وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى: ، فعطف الإقبار على الإمامة بالفاء، والإنشار على الإقبار بثم، لأن الإقبار يعقب الإمامة، والإنشار يتراخى عن ذلك.

ومعنى «حتى» الغاية، وغاية الشيء: نهايته، والمراد أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة، والزيادة إما في المقدار الحسي، كقولك: «تَصَدَّقْ فَلَاَنَّ بِالْأَعْدَادِ الْكَثِيرَةِ حَتَّى الْأُلُوفِ الْكَثِيرَةِ» أو في المقدار المعنوي، كقولك: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ»

وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي، كقولك: «اللَّهُ - سبحانه وتعالى! - يُخَصِّي الأشياءَ حتى مَثَاقِيلَ الذُّرِّ»، وتارة في المقدار المعنوي، كقولك: «زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الْحَجَّامُونَ».

و «أم» على قسمين: متصلة، ومنقطعة، وتسمى أيضاً منفصلة.

فالمتصلة هي: المسبوقة إما بهزمة التسوية، وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ» [البقرة: الآية ٦] ألا ترى أنه يصح أن يقال: سواء عليهم الإنذار وعَدَمُهُ، أو بهزمة يُطْلَبُ بها وبأَم التعيين، نحو: «أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو» وسميت «أم» في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَعْنَى بأحدهما عن الآخر.

والمنقطعة ما عدا ذلك، وهي بمعنى بَلْ، وقد تتضمن مع ذلك معنى الهزمة، وقد لا تتضمنه، فالأول نحو: «أَرَأَيْتَ أَتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ» [الزخرف: الآية ١٦] أي: بل أَتَّخَذَ، بهزمة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكاري، ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور، وإلا لزم إثبات الاتخاذ المذكور، وهو مُحَال، والثاني كقوله تعالى: «هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ» [الرعد: الآية ١٦] أي: بل هل تستوي، وذلك لأن «أم» اقترنت بهل؛ فلا حاجة إلى تقديرها بالهزمة.

و «أو» لها أربعة معان؛ أحدها: التخيير، نحو: «فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوَتْهُمْ أَوْ تُخْرِجُهُمْ رَقَبَةً» [المائدة: الآية ٨٩]، والثاني: الإباحة، كقوله تعالى: «وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِهْنِكُمْ» [النور: الآية ٦١]، وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب، والثالث: الشك، نحو: «لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ» [الكهف: الآية ١٩]، والرابع: التشكيك، وهو الذي يُعَبَّرُ عنه بالإبهام، نحو: «وَلِنَّا أَوْ لِيَاكُم لَعَلَّ هَذَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» [سبأ: الآية ٢٤]، وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر.

وأما «بل» فيعطف بها بعد النفي، أو النهي، ومعناها حينئذ: تقرير ما قبلها بحالِهِ، وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو»، و «لَا يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو».

وبعد الإثبات أو الأمر، ومعناها حينئذ: نُقِلَ الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها، وجُعِلَ الأول كالمسكوت عنه.

وأما «لكن» فلا يعطف بها إلا بعد النفي أو النهي، ومعناها كمعنى بل، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياساً على بل، وأباه غيرهم لأنه لم يُسَمَّع.

وأما «لا» فإنها لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها، فلذلك لا يعطف بها إلا بعد الإثبات، وذلك كقولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو».

ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٤]، ومثاله بعد الفصل [بالمفعول] ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: الآية ٢٣]، و«مَنْ» عطف على الواو من «يدخلونها» وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول، ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي ﷺ: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»، و«فَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» وقول بعضهم: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» في «سواء» صفة لرجل، وهو بمعنى مُسْتَوٍ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، و«الْعَدَمُ» معطوف على ذلك الضمير، ولا يقاسُ على هذا، خلافاً للكوفيين.

ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: الآية ١١] ﴿قُلِ اللَّهُ يَنْصِبُكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: الآية ٦٤] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٢] ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين؛ بدليل قراءة حمزة رحمه الله: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي سَاءَ لُونُ يَدِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾ [النساء: الآية ١] بخفض (الأرحام)، وحكاية قطرب: «ما فيها غيرُهُ وقرسِهِ».

* * *

تابع المنادى

ثم قلت: فصل - وإذا أتبع المنادى ببذل أو نَسَقَ مُجَرَّدٍ مِنْ «أَل» فَهُوَ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً، وتابع المنادى المبني غَيْرُهُمَا يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ؛ إِلَّا تَابَعَ «أَيُّ» فَيُرْفَعُ، وَإِلَّا التَّابَعَ الْمُضَافُ الْمُجَرَّدُ مِنْ «أَل» فَيُنْصَبُ كَتَابِعِ الْمَعْرَبِ.

أحكام تابع المنادى

وأقول: لتوابع المنادى أحكام تخصها؛ فلهذا أفردتها بفصل.

والحاصل أن التابع إذا كان بدلاً أو نسقاً مجرداً من «أل» فإنه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى، تقول في البدل: «يا زيد كُرْزُ» بالضم، كما تقول: «يا كُرْزُ» وكذلك: «يا عبدَ اللَّهِ كُرْزُ» وفي النَّسَقِ: «يا زيدُ وخالدُ» بالضم، كما تقول: «يا خالدُ» وكذلك: «يا عبدَ اللَّهِ وخالدُ» لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى معرباً أو مبنياً.

وإن كان التابع غير بدلٍ ونسق مجرد من «أل» فإن كان المنادى مبنياً فالتابع له ثلاثة أقسام؛ ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يجوز فيه الوجهان:

فالواجب رفعه: نعتُ «أي» نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَنُ﴾ [الانفطار: الآية ٦] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: الآية ٢١] وعن المازني إجازة نصبه، وأنه قرئ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ﴾ وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان.

والواجب نصبه: التابع المضاف، مثاله في النعت نحو: «يا زيدُ صاحبَ عمرو» ومثاله في التوكيد: «يا تميمُ كُلُّهُمْ» أو «كُلُّكُمْ» ومثاله في البيان: «يا زيدُ أبا عبد الله». والجائز فيه الوجهان: التابع المفرد، نحو: «يا زيدُ الفاضلُ، والفاضلُ» و«يا تميمُ أجمعون، وأجمعين» و«يا سعيدُ كُرْزُ، وكُرْزاً» قال ذو الرمة:

٢٣١ - لَقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرُ

وإن كان المنادى معرباً تعين نصبُ التابع، نحو: «يا عبدَ اللَّهِ صاحبَ عمرو» و«يا بني تميم كُلُّهُمْ» و«يا عبدَ اللَّهِ أبا زيد».

وإذا وجب نصب المضاف التابع للمبني فنصبه تابعاً لمعرب أحق، قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرؤ: الآية ٤٦] ففاطر: صفة لاسم الله سبحانه، وزعم سيبويه أن نداءً [ثاني] حُذِفَ منه حرف النداء؛ لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف، وكلمة «اللهم» لا تستعمل إلا في النداء.

باب موانع الصرف

ثم قلت: باب - مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

أَجْمَعَ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَبَ وَزِدَ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كُمَلَا
فَالتَّائِثُ بِالْأَلْفِ كِبُهُمَى وَصَحْرَاءٌ، وَالْجَمْعُ الْمُتَمَثِّلُ لِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ، كُلٌّ مِنْهُمَا
يَسْتَقِلُّ بِالْمَنْعِ، وَالْبَوَاقِي مِنْهَا مَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ، وَهُوَ التَّائِثُ كِفَاطِمَةً وَطَلْحَةً
وَزَيْنَبَ؛ وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: هِنْدٌ وَجَهَانٌ، بِخِلَافِ نَحْوِ: سَقَرٌ وَبَلَخٌ وَزَيْدٌ لَامْرَأَةً، وَالتَّرْكِيبُ
الْمَرْجِيُّ كَمَعْدِيكَرِبَ، وَالْعُجْمَةُ كِإِبْرَاهِيمَ وَمَا يَمْنَعُ تَارَةً مَعَ الْعِلْمِيَّةِ وَأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ، وَهُوَ
الْعَدْلُ كَعُمَرَ وَزُقَرَ، وَكَمَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخَرَ مُقَابِلَ آخَرِينَ، وَالْوَزْنُ كَأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ، وَالزِّيَادَةُ
كَعُثْمَانَ وَعُضْبَانَ، وَشَرُطُ تَأْثِيرِ الصِّفَةِ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ، فَأَرْنَبٌ وَصَفْوَانٌ بِمَعْنَى
ذَلِيلٍ وَقَاسٍ وَيَعْمَلُ وَنَذْمَانٌ مِنَ الْمُنَادِمَةِ مُنْصَرِفَةً. وَشَرُطُ الْعُجْمَةِ كَوْنُ عِلْمِيَّتِهَا فِي
الْعَجَمِيَّةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَتَوْحٌ مُنْصَرِفٌ، وَشَرُطُ الْوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ
وَضَرَبَ عِلْمَيْنِ، أَوْ افْتِتَاحُهُ بِزِيَادَةِ هِي بِالْفِعْلِ أَوْلَى كَأَحْمَرَ وَكَافَكَلَ عِلْمًا.

وأقول: الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة - أعني مُنَوَّنَةٌ تنوين التمكين - وإنما
تخرج عن هذا الأصل إذا وُجد فيها علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما،
والبيت المنظوم لبعض النحويين، وهو يجمع العلل المذكورة إما بصريح اسمها أو
بالاشتقاق.

والذي يقوم مقام علتين شيئان: التائث بالالف، مقصورة كانت كِبُهُمَى، أو ممدودة
كصَحْرَاءَ، والجمع الذي لا تَنْظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ - أَي: لَا مُفْرَدَ عَلَى وَزْنِهِ - وَهُوَ مَفَاعِلُ
كَمَسَاجِدَ، وَمَفَاعِلُ كَمَصَابِيحَ وَدَنَانِيرَ، وَإِنَّمَا مَثَلَتِ الْمَقْصُورَةُ بِبُهُمَى دُونَ حُبْلَى وَلِلْمَمْدُودَةِ
بصَحْرَاءَ دُونَ حَمْرَاءَ لثَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْمَانِعَ الصِّفَةِ وَالْفُ التَّائِثُ كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ.

وما عدا هاتين علتين لَا يُوَثِّرُ إِلَّا بِانْضِمَامِ عِلَّةٍ أُخْرَى لَهُ، وَلَكِنْ يَشْتَرِطُ فِي التَّائِثِ
وَالْتَّرَكِيبِ وَالْعُجْمَةِ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ الْمَجَامِعَةُ لِكُلِّ مِنْهُنَّ الْعِلْمِيَّةِ، وَلِهَذَا صُرِفَتْ
صِنْجَةً وَقَائِمَةً، وَإِنْ وَجَدَ فِيهِمَا عِلَّةٌ أُخْرَى مَعَ التَّائِثِ، وَهِيَ الْعُجْمَةُ فِي صِنْجَةِ وَالصِّفَةِ
فِي قَائِمَةٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ التَّائِثَ وَالْعُجْمَةَ لَا يَمْنَعَانِ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ، وَكَذَلِكَ أَذْرَبِيحَانُ

- اسم لبلدة - فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة، قيل: وعلة خامسة وهي التأنيث؛ لأن البلدة مؤنثة، وليس بشيء؛ لأننا لا نعلم هل لاحظوا فيه البقعة أو المكان، ولو قُدِّرَ خُلُوه من العلمية وجب صرفه؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا، والألف والنون إذا لم تكن في صفة كَسَكْرَان فلا تمنع إلا مع العلمية كَسَلْمَان، ولا وصفية في أذربيجان؛ فتعينت العلمية، ولا علمية إذا نكرته؛ فوجب صرفه.

ومثلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لأبْن أنه على ثلاثة أقسام: لفظي ومعنوي، ولفظي لا معنوي، ومعنوي لا لفظي.

وأما بقية العلل فإنها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة.

مثال العدل مع العلمية عُمَرُ وَزُفَرُ وَزُحْلُ وَجُمَحُ وَدُلْفُ؛ فإنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف، وطريق معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة؛ فيحتاج حينئذ إلى تكلف دَعْوَى العدل فيه.

ومثاله مع الصفة أَحَادَ وَمَوْحَدَ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ وَمَثَلْثَ، وَرُبَاعَ وَمَرِيعَ؛ فإنها معدولة عن واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحٌ مَّثْنًى وُتْلُكُ وَرُبْعٌ﴾ [فَاطِر: الآية ١] فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنها صفة لأجنحة، وهي ممنوعة الصرف؛ لأنها معدولة عما ذكرنا؛ فلهذا كان خفضها بالفتحة، ولم يظهر ذلك في مثنى لأنه مقصور، وظهر في ثلاث ورباع لأنهما اسمان صحيحاً الآخر، ومن ذلك «أَخَرُ» في نحو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٤] فأخر: صفة لأيام وهي معدولة عن أَخَر - بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف - لأنها جمع أخرى أنثى أَخَر بالفتح، وقياسُ فُعْلَى أَفْعَلُ أن لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونة بلام التعريف، فأما ما لا إضافة فيه ولا لام فقياسه أَفْعَلُ كأفضل، تقول: «هَذَا أَفْضَلُ» و«الْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ» ولا تقول فُضِّلَ ولا فُضِّلَ، فأما أَخَرُ فصفة معدولة؛ فلهذا خفضت بالفتحة، فإن كانت أَخَرُ جمع أخرى أنثى أَخَر - بكسر الخاء - فهي مصروفة، تقول: «مَرَرْتُ بِأَوَّلٍ وَأَخَرٍ» بالصرف، إذ لا عَدْلَ هنا.

ومثال الوزن مع العلمية أَحْمَدُ وَيَزِيدُ وَيَشْكُرُ، ومع الصفة أَخْمَرُ وَأَفْضَلُ، ولا يكون

الوزن المانع مع الصفة إلا في أفعل، بخلاف الوزن المانع مع العلمية.

ومثال الزيادة مع العلمية سَلَمَانُ وَعِمْرَانُ وَعُثْمَانُ وَأَصْبَهَانُ، ومثالها مع الصفة سَكْرَانٌ وَعُضْبَانٌ، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فَعْلَانٌ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية.

ويشترط لتأثير الصفة أمران، أحدهما: كونها أصلية، فيجب الصرف في نحو قولك: «هذا قلبٌ صَفْوَانٌ» بمعنى قاسر، و «هذا رجلٌ أَرْثَبٌ» بمعنى ذليل، أي: ضعيف، والثاني: عدم قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو: نَذْمَانٍ وَأَرْمَلٌ؛ لقولهم نَذْمَانَةٌ وَأَرْمَلَةٌ، قال الشاعر: [الوافر]

٢٣٦ - وَنَذْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيباً سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النَّجُومُ

ويشترط لتأثير العجمة أمران؛ أحدهما: كون علميتها في اللغة العجمية؛ فنحو: لِحَامٌ وَفَيْرُوزٌ - عَلَمَيْنِ لِمَذْكَرَيْنِ - مصروف، والثاني: الزيادة على الثلاثة، فنوحٌ وَلُوطٌ وَهُودٌ ونحوهن مصروفةٌ وَجْهًا واحدًا، هذا هو الصحيح، قال الله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَوْمٌ نُوحٌ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٥﴾﴾ [الشعراء: الآية ١٥] وقال تعالى: ﴿وَقَوْمٌ لُوطٌ وَأَصْحَابُ مَذْيَكٍ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا بَعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: الآية ٦٠] وليس مما نحن فيه، لأنه عربي، وليس في أسماء الأنبياء عليهم الصَّلَاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد ﷺ، وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في نوح ونحوه وجهين، وهو مردود، لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور، ولا شاذ.

وشرط الوزن كونه إما مختص بالفعل، أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم، فالأول نحو: شَمَّرَ وَضَرِبَ علمين، قال الشاعر: [الطويل]

٢٣٧ - وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

والثاني: نحو: أَحْمَرُ صفة أو علماً، وأفكَلُ علماً، والأفكَلُ اسم للرَّغْدَةِ، فإن هذا

٢٣٦ - هذا البيت للبرج بن مسهر.

٢٣٧ - هذا البيت لجميل بن عبد الله بن عمر.

و «ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً» بحذف التاء من ثلاث، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المذثر: الآية ٣٠] أي: مَلَكًا، أو خازنًا.

القسم الثالث: ما فيه تفصيل، وهو العشرة؛ فإن كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وإن كانت مركبة جَرَتْ على القياس؛ فذكرت مع المذكر، وأنثت مع المؤنث، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نِفْسًا﴾ [البقرة: الآية ٦٠] وتقول: «عندي إحدى عشرة امرأة» و «أحد عشر رجلاً».

* * *

أقسام الأعداد بالنسبة إلى التمييز

وأما الثاني - وهو التمييز - فإنها فيه على أقسام خمسة:

أحدها: ما لا يحتاج لتمييز أصلاً، وهو الواحد والاثنان، لا تقول: واحد رجل، ولا اثنا رجلين، وأما قوله: [الرجز].

٢٣٩ - ... فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَل

فضرورة.

والثاني: ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض، وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول: «عندي ثلاثة رجال» و «عشر نسوة» وكذا ما بينهما، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة «المائة» فإنها يجب إفرادها، تقول: «عندي ثلثمائة» ولا يجوز «ثلاث مئآت» ولا «ثلاث مئين» إلا في ضرورة.

والثالث: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب، وهو الأحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿وَيَعْنَا مِنْهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَفِيسًا﴾ [المائدة: الآية ١٢] ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فَنَمَ مِيقَتَ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [إِنَّ هَذَا أَخِي لَمْ يَسْعَ وَتَسْعُونَ نَجْمَةً] [ص: الآية ٢٣] وأما قوله تعالى:

﴿وَقَطَعْنَهُمْ أَثْنَى عَشَرَ أَصْبَاطًا﴾ [الأعراف: الآية ١٦٠] فليس (أسباطاً) تمييزاً، بل بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة.

والرابع: ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض، وهو المائة والألف، تقول: «عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ، وَأَلْفُ رَجُلٍ».

ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز «كم» الاستفهامية، وهي بمعنى أي عدد، ولا يكون تمييزها إلا مفرداً؛ تقول: «كَمْ غُلَاماً عِنْدَكَ» ولا يجوز «كَمْ غُلَامَاناً» خلافاً للكوفيين.

ويلتحق بالعدد المخفوض تمييز «كم» الخبرية، وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار: يُسْتَعْمَلُ للتكثير، ولهذا إنما يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم، ويفتقر إلى تمييز يبين جنس المراد به، ولكنه لا يكون إلا مخفوضاً كما ذكرنا، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما، وتارة يكون مفرداً، كتمييز المائة والألف وما فوقها.

والخامس: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض، وهو «كم» الاستفهامية المجرورة، نحو: «بِكَمْ ذَرَاهِمٍ أَشْتَرَيْتَ» فالنصب على الأصل، والجر بمن مضمرة، لا بالإضافة، خلافاً للزجاج.

وإنما لم أذكر في المقدمة أن تمييز «كم» الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأنني قد ذكرته في باب التمييز؛ فلذلك اختصرت إعادته في هذا الموضع من المقدمة.

* * *

والحمد لله على إحسانه، وقد أتيت على ما أردتُ إيراده في شرح هذه المقدمة والله - سبحانه وتعالى! - الحمدُ والمِنَّةُ، وإياه أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصاً مصروفاً، وعلى النفع به موقوفاً، وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأن يُدْخِلَنِي برحمته في عباده الصالحين، بمنه وكرمه آمين، والصَّلَاةُ والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

محتوى كتاب شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

٩.....	مقدمة المؤلف
١٠.....	لكلمة وأقسامها
١٠.....	تعريف الكلمة
١١.....	أقسام الكلمة
١٢.....	الاسم اصطلاحاً ولغة
١٢.....	الفعل اصطلاحاً ولغة
١٢.....	الحرف اصطلاحاً ولغة
١٣.....	الاسم وعلاماته
١٣.....	من علامات الاسم قبول «أل»
١٤.....	من علامات الاسم: النداء
١٤.....	من علامات الاسم الإسناد إليه
١٥.....	أقسام الفعل وعلاماتها
١٥.....	علامة الفعل الماضي
١٦.....	علامة فعل الأمر
١٧.....	علامة الفعل المضارع
١٨.....	علامة الحرف وأنواعه
١٩.....	الكلام والإعراب
١٩.....	تعريف الكلام اصطلاحاً ولغة
٢١.....	أقسام الكلام وأنواعه
٢٢.....	باب الإعراب
٢٢.....	تعريف الإعراب وبيان معناه لغة واصطلاحاً
٢٣.....	أنواع الإعراب

- ٢٥..... ما خرج عن الأصل في الإعراب
- ٢٥..... ١ - الاسم الذي لا ينصرف
- ٢٦..... ٢ - ما جمع بالالف والتاء
- ٢٧..... ٣ - الأسماء الستة
- ٢٩..... خلافتهم في «الهن»
- ٣٠..... ٤ - المثنى
- ٣٢..... أوجه القراءات في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ﴾ [طه: الآية ٦٣]
- ٣٥..... ما يلحق بالمثنى خمسة ألفاظ
- ٣٦..... ٥ - جمع المذكر السالم
- ٣٧..... ما يلحق بجمع المذكر السالم
- ٤٠..... ٦ - الأفعال الخمسة
- ٤١..... ٧ - الفعل المضارع المعتل الآخر
- ٤٢..... الإعراب التقديري
- ٤٢..... أقسام الإعراب التقديري
- ٤٢..... القسم الأول: ما تقدّر فيه الحركات الثلاث
- ٤٤..... القسم الثاني: ما تقدّر فيه الحركتان
- ٤٤..... القسم الثالث: ما تقدّر فيه حركة واحدة
- ٤٥..... البناء
- ٤٥..... تعريف البناء
- ٤٦..... المبني على السكون
- ٤٧..... المبني على السكون أو نائبه
- ٤٨..... المبني على الفتح
- ٥٣..... المبني على الفتح أو نائبه
- ٥٣..... اسم «لا» النافية للجنس
- ٥٣..... ما يستحق البناء على الفتح
- ٥٤..... ما يستحق البناء على الياء

- ٥٤..... ما يستحق البناء على الكسر
- ٥٤..... أوجه نعت اسم «لا»
- ٥٥..... العطف على اسم «لا» مع التكرار
- ٥٦..... المبني على الكسر
- ٥٧..... شروط صوغ «فَعَال»
- ٦١..... المبني على الضم
- ٦١..... أنواع المبني على الضم
- ٦٢..... ما ألحق بالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى
- ٦٤..... المبني على الضم أو نائبه
- ٦٤..... المنادى المفرد المعرفة
- ٦٤..... ما يراد بالمعرفة
- ٦٦..... جواز نصب المنادى المبني على الضم في الشعر
- ٦٦..... شروط جواز فتح المنادى فتحة إتباع
- ٦٦..... المبني دون قاعدة ثابتة
- ٦٧..... ما بني على السكون من أسماء الأفعال
- ٦٧..... ما بني على الفتح
- ٦٨..... ما بني على الكسر
- ٧٠..... ذان وتان واللذان واللّتان معربات إلحاقاً بالمشئى
- ٧١..... اسم الشرط «أي» معرب في الشرط والاستفهام
- ٧٣..... النكرة والمعرفة
- ٧٣..... الاسم نكرة ومعرفة
- ٧٣..... علامة النكرة
- ٧٣..... دخول «رُبّ» على الضمير
- ٧٤..... خلافهم في الضمير الراجع إلى نكرة
- ٧٤..... أنواع المعرفة
- ٧٦..... احتياج الضمير إلى مفسّر يبيّن المراد منه

- ٧٧..... العلم ونوعاه
- ٧٨..... علم الشخص وأقسامه
- ٧٨..... اسم الإشارة وما لحق به
- ٧٩..... أقسام أسماء الإشارة
- ٧٩..... «ها» ليست من اسم الإشارة
- ٨٠..... وجوب ترك اللام
- ٨٠..... الاسم الموصول
- ٨١..... ألفاظ الموصول ستة أقسام
- ٨٢..... الموصولات العامة
- ٨٤..... الخامس المحلى بال
- ٨٥..... ثبوت أل وحذفها
- ٨٧..... المضاف إلى معرفة
- ٨٧..... باب المرفوعات
- ٨٨..... الفاعل ونائب الفاعل
- ٨٨..... الفاعل
- ٨٨..... فاعل الوصف
- ٨٩..... نائب الفاعل
- ٨٩..... تغيير صيغة الفعل عند الإسناد إلى نائب الفاعل
- ٨٩..... ما ينوب عن الفاعل
- ٩٢..... أحكام الفاعل ونائب الفاعل
- ٩٧..... الثالث المبتدأ
- ٩٧..... المبتدأ نوعان
- ٩٨..... شروط الابتداء بالنكرة
- ٩٩..... الرابع خبر المبتدأ
- ١٠٠..... لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسم ذات
- ١٠٠..... الخامس اسم كان وأخواتها

- ١٠٠ عمل كان وأخواتها
- ١٠٠ أقسام أخوات كان من حيث شروط العمل
- ١٠١ حالات حذف كان
- ١٠١ شروط وجوب حذف كان وحدها
- ١٠٢ حذف كان مع اسمها
- ١٠٢ شروط حذف نون «كان»
- ١٠٣ السادس أسماء أفعال المقاربة
- ١٠٣ أفعال المقاربة باعتبار معانيها ثلاثة أقسام
- ١٠٤ السَّابع اسم ما حمل على «ليس»
- ١٠٥ شروط عمل «ما» الحجازية
- ١٠٦ شروط عمل «لا» عمل «ليس»
- ١٠٧ شروط عمل «إن» عمل ليس
- ١٠٧ شروط عمل «لات» عمل ليس
- ١٠٨ الثامن خبر إنَّ وأخواتها
- ١٠٨ عمل إنَّ وأخواتها
- ١٠٩ لا يتقدم الخبر على إنَّ وأخواتها
- ١٠٩ مواضع كسر همزة إنَّ
- ١١٠ وجوب كسر همزة إنَّ في تسع مسائل
- ١١١ مواضع فتح همزة «إنَّ» وجوباً
- ١١٢ مواضع يجوز فيها فتح همزة إنَّ وكسرها
- ١١٣ التاسع خبر «لا» التي لنفي الجنس
- ١١٣ خبر لا النَّافية للجنس
- ١١٤ شرط إعمال لا عمل إنَّ
- ١١٤ جواز حذف خبر «لا»
- ١١٥ العاشر المضارع المجرد من النَّاصب والجازم
- ١١٦ باب المنصوبات

١١٦	الأول: المفعول به
١١٦	نواصب المفعول به
١١٧	إضمار ناصب المفعول جوازاً
١١٧	إضمار ناصب المفعول وجوباً
١١٨	المنادى نوع من أنواع المفعول به
١١٨	المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل
١١٩	ما جاء محذوف العامل
١٢٠	الإغراء مفعول محذوف العامل
١٢١	الثاني المفعول المطلق
١٢٢	الثالث المفعول له
١٢٢	شروط مجيء المفعول له
١٢٣	الرابع المفعول فيه
١٢٤	أقسام ظرف المكان
١٢٦	الخامس المفعول معه
١٢٧	شروط مجيء المفعول معه
١٢٩	السادس: المشبّه بالمفعول به
١٣٠	السابع الحال
١٣١	أقسام الحال
١٣٢	صاحب الحال
١٣٣	أحكام الحال
١٣٥	الثامن التمييز
١٣٥	تعريف التمييز
١٣٦	الفرق ما بين الحال والتمييز
١٣٦	التمييز نوعان وكلّ منهما على أربعة أقسام
١٣٦	(١) أقسام التمييز المبيّن للذّات
١٣٦	العدد الصّريح

١٣٧	العدد الكناية
١٣٨	(ب) التمييز المبين لجهة النسبة
١٣٩	التاسع المستثنى
١٤٠	حالات وجوب نصب المستثنى
١٤٣	العاشر خبر كان وأخواتها
١٤٤	الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وأحوال اقترانه بـ«أن»
١٤٦	الثاني عشر خبر ما حمل على ليس
١٤٧	الثالث عشر اسم إن وأخواتها
١٤٧	اقتران «ما» الزائدة بـ«إن» يلغي عملها وجوباً
١٤٨	الأحرف المشبهة ذات التّون تحذف نونها المتحرّكة استثقالاً
١٤٨	اسم لا التّافية للجنس
١٤٨	تخفيف «إن» المكسورة الهمزة
١٤٨	تخفيف أن المفتوحة الهمزة
١٤٩	تخفيف كأن
١٥٠	تخفيف لكن يوجب إلغائها
١٥٠	الرّابع عشر اسم «لا» التّافية للجنس
١٥١	المضارع المسبوق بحرف ناصب
١٥١	الأحرف النّاصبة أربعة
١٥١	١ - لن ناصبة دائماً
١٥١	٢ - كي وشرط عملها
١٥٢	٣ - إذن وشروط إعمالها
١٥٣	٤ - أن وشرطا عملها
١٥٤	إضمار أن بعد ثلاثة من حروف الجر
١٥٥	إضمار أن بعد حتّى وشرط إضمارها
١٥٦	أقسام اللّام التي تضمّر «أن» بعدها
١٥٧	إضمار أن بعد كي

- إضمار أن بعد الحروف العاطفة وأحكامها ١٥٧
- إضمار أن بعد أو ١٥٧
- إضمار أن بعد فاء السببية وواو المعية وجوباً ١٥٨
- أقسام الطلب ١٥٩
- ١ - التّقي ١٥٩
- ٢ - الأمر ١٦١
- ٣ - التّهي ١٦٢
- ٤ - الدّعاء ١٦٢
- ٥ - الاستفهام ١٦٢
- ٦ - العرض ١٦٣
- ٧ - التّحضيض ١٦٤
- ٨ - التّمني ١٦٤
- إضمار أن بعد واو المعية ١٦٤
- ١ - بعد التّقي ١٦٥
- إضمار أن جوازاً لا وجوباً ١٦٦
- إضمار أن بعد أو إذا عطفت على اسم صريح ١٦٦
- إضمار أن جوازاً بعد الواو ١٦٦
- إضمار أن جوازاً بعد الفاء إذا عطفت على اسم صريح ١٦٦
- إضمار أن جوازاً بعد ثمّ إذا عطفت على اسم صريح ١٦٧
- باب المجرورات ١٦٧
- أنواع المجرورات ١٦٧
- أولاً: الحروف الجارة ١٦٨
- أقسام الحروف الجارة ١٦٨
- جواز حذف رُبّ وبقاء عملها ١٧٠
- حذف رب بعد الواو ١٧٠
- حذف رُبّ بعد الفاء ١٧١

- ١٧١ حذف رُبَّ بعد «بل»
- ١٧١ حذف لام التعليل إذا جرَّت كي المصدرية وصلتها
- ١٧١ حذف حرف الجر إذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها
- ١٧٢ ثانياً: المجرور بالإضافة
- ١٧٢ تعريف الإضافة
- ١٧٣ الإضافة نوعان
- ١٧٤ (أ) الإضافة غير المحضة
- ١٧٤ (ب) الإضافة المحضة
- ١٧٥ الإضافة المعنوية ثلاثة أقسام
- ١٧٥ ١ - المقدرة بفي
- ١٧٦ ٢ - المقدرة بمن
- ١٧٦ ٣ - المقدرة باللام
- ١٧٦ ثالثاً: المجرور بالمجاورة ومواقعه
- ١٧٨ باب المجزومات
- ١٧٨ الأحرف الجازمة لفعل واحد
- ١٧٩ الأحرف الجازمة لفعلين اثنين وأقسامها
- ١٨٠ شروط فعل الشرط
- ١٨١ جواب الشرط
- ١٨١ يجب اقتران جواب الشرط بالفاء أو إذا فيما لا يصلح أن يأتي شرطاً
- ١٨٣ جواز حذف الشرط أو جواب الشرط
- ١٨٣ حذف جواب الشرط وحده
- ١٨٤ حذف فعل الشرط وحده
- ١٨٤ حذف أداة الشرط وفعل الشرط
- ١٨٥ أحكام حذف جواب الشرط
- ١٨٦ حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو بعد الشرط والجواب أو بينهما
- ١٨٦ حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب

- ١٨٧ حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب
- ١٨٧ باب عمل الفعل
- ١٨٨ بيان ما تشترك فيه الأفعال
- ١٨٨ الأفعال بالنسبة إلى المفعول على سبعة أنواع
- ١٩٢ حالات أفعال القلوب
- بيان الأفعال المتعدية إلى مفعولين الأول مطلق والثاني مطلق
- ١٩٥ تارة ومقيد به أخرى
- ١٩٧ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل
- ١٩٨ جواز حذف المفعولين أو أحدهما للدليل
- ١٩٨ اختلافهم في إجراء القول مجرى الظن وبيان ذلك
- ١٩٩ شروط إجراء القول مجرى الظن
- ١٩٩ باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل
- ٢٠٠ الأول: عمل المصدر
- ٢٠١ الثاني: عمل اسم الفاعل
- ٢٠٢ اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة يعمل عمل فعله مطلقاً
- ٢٠٣ اسم الفاعل المجرد من أل يعمل بشرطين
- ٢٠٤ الثالث: إعمال صنع المبالغة
- ٢٠٥ الرابع: إعمال اسم المفعول
- ٢٠٥ شروط إعمال اسم المفعول
- ٢٠٦ الخامس: إعمال الصفة المشبهة
- ٢٠٦ أوجه الاختلاف ما بين الصفة المشبهة واسم الفاعل
- ٢٠٧ أوجه إعراب الاسم بعد الصفة المشبهة
- ٢٠٧ السادس: عمل اسم الفعل
- ٢٠٨ أنواع اسم الفعل
- ٢٠٩ أحكام اسم الفعل
- ٢١٠ السابع والثامن: عمل الظرف والمجرور

٢١٠	شروط عمل الظرف والمجرور واختلاف النّحاة في ذلك
٢١١	التّاسع: إعمال اسم المصدر
٢١١	أحوال عمل اسم المصدر
٢١٢	العاشر: إعمال اسم التّفضيل
٢١٢	مجالات إعمال اسم التّفضيل
٢١٣	المجالات التي لا يعمل فيها اسم التّفضيل
٢١٤	أحوال مطابقة اسم التّفضيل لمن هو له
٢١٥	شروط بناء اسم التّفضيل
٢١٦	باب التّنازع
٢١٦	معنى التّنازع وشرطا وقوعه
٢١٨	باب الاشتغال
٢١٨	معنى الاشتغال
٢١٩	للاسم المتقدّم على العامل وجهان من الإعراب
٢١٩	أحكام الاسم المتقدّم على العامل
٢٢٠	باب التّوابع
٢٢١	أقسام التّوابع خمسة
٢٢١	الأوّل: التأكيد
٢٢٢	الثّاني: النّعت
٢٢٤	الثّالث: عطف البيان
٢٢٧	الرّابع: البدل
٢٢٧	البدل في اللغة
٢٢٧	١ - أقسام البدل
٢٢٨	٦ - بدل الغلط
٢٢٩	أقسام البدل والمبدل منه
٢٣٠	أقسام البدل والمبدل منه من حيث التعريف والتّكثير
٢٣١	الخامس: عطف النّسق

٢٣٣ تابع المنادى
٢٣٤ أحكام تابع المنادى
٢٣٥ باب موانع الضرف
٢٣٨ باب العدد
٢٣٩ أقسام الأعداد بالنسبة إلى التذكير والتأنيث
٢٤٠ أقسام الأعداد بالنسبة إلى التمييز